

خرائط الزاد

[الإصدار الأول]

حساب الخرائط على تطبيق تويتر وتيليجرام

@zadmap

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه ، أما بعد:

فهذه خرائط ذهنية لمتن زاد المستقنع - رحم الله مؤلفه وجزاه عنا خير الجزاء - سميتها خرائط الزاد، واعلم سلمك الله أن ما ذكر في هذه الخرائط قسمان:

الأول: هو نص عبارة الزاد كما وردت في تحقيق الشيخ عبدالمحسن القاسم وفقه الله ، وهذا هو الأصل في الخريطة ، ويكون هذا القسم داخل مربعات الفروع. صلاة

الثاني: ما كتب لزيادة إيضاح ، أو تعبيراً عن المسألة ليسهل تفريعها وهذا:

تغير بالحجاسة

- إما أن يكون خارج المربعات.

- أو يكون داخلها ، ولكي لا يختلط بعبارة الزاد فقد ميزت عبارة الزاد بوضعها بين قوسين في بعض الخرائط لاسيما آخر الكتاب ، وفي بعضها العكس فكان المضاف

هو الذي بين قوسين. أو (تلاف) قوت دفته وله (اي الأب)

والأصل أنني ألتمت ترتيب الزاد ولا أقدم مسألة على مسألة أو كلمة على كلمة ، وهذا هو الغالب الأعم ، لكن حصل في أبواب قليلة جداً أن قدمت وأخرت وبينت ذلك في الحساب على تويتر ويمكن الرجوع إليها بسهولة .

وفي خاتمة هذه المقدمة في ساعة ترحى فيها الإجابة فإني أحمد الله وأشكره على تيسيره ، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه موافقاً لمرضاته نافعاً لطلاب العلم ، وأسأله لوالدي الكريمين الرحمة والمغفرة وأن يجعل قريهما روضة من رياض الجنة وأن يرزقهما الفردوس الأعلى ، كما أسأله سبحانه أن يجزي شيخني الفاضل محمد بن عبد الله المعيوف عني خير الجزاء وأن يبارك له في علمه وعمله وعقبه ، كما أسأله أن يوفقك - أخي القارئ - ويهديك ويسددك ويجعلك من العلماء الربانيين الذين تعلموا فعملوا بما علموا ثم علموا وصبروا على ذلك ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

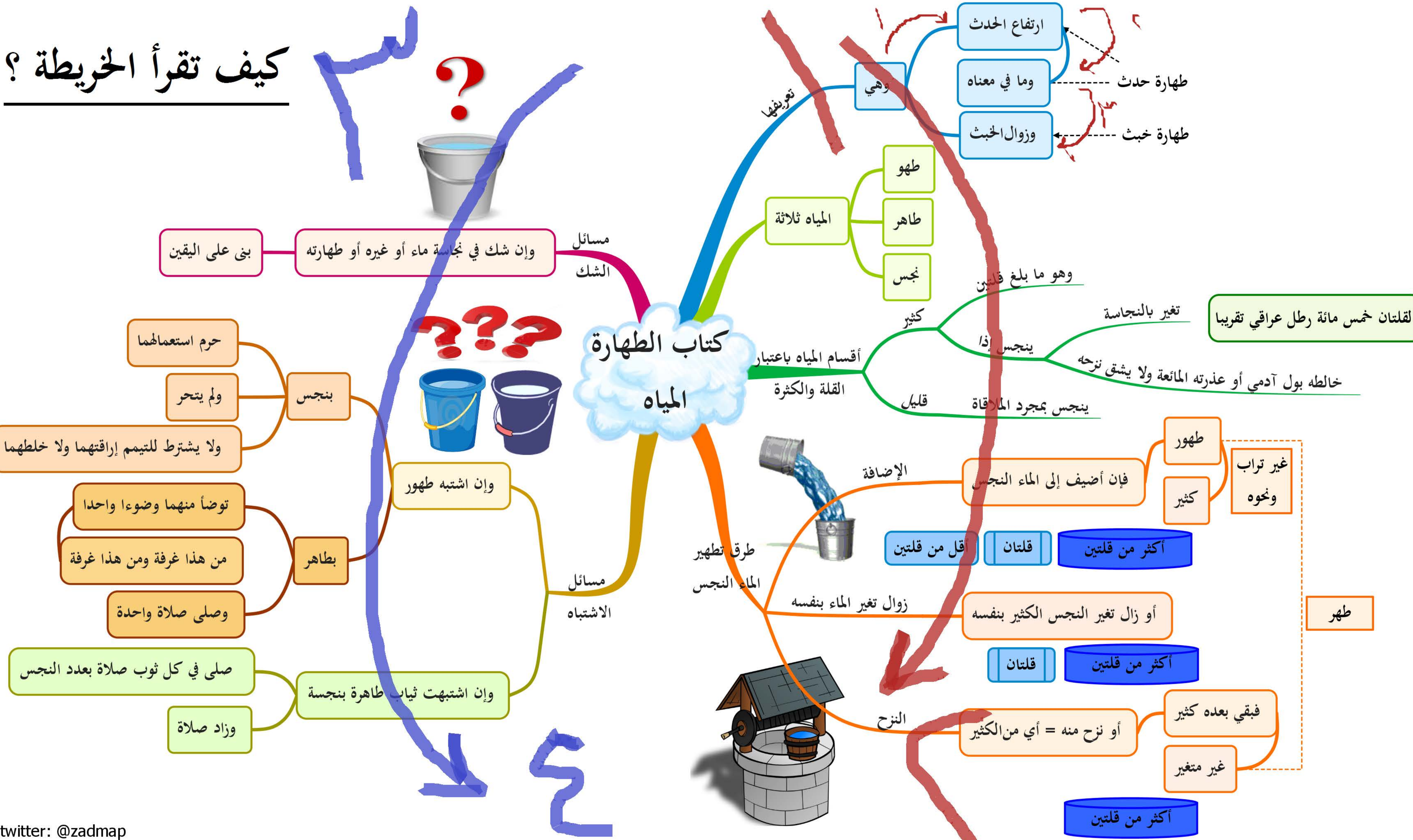
أخوكم

زيد بن محمد بن زيد العشبان

عصر الجمعة ٢٠/١٢/١٤٣٩ هـ

كتاب الطهارة

كيف تقرأ الخريطة؟





كتاب الطهارة المياه

تعريفها وهي

- ارتفاع الحدث
- وما في معناه
- وزوال الخبث

طهارة حدث
طهارة خبث

المياه ثلاثة

- طهو
- طاهر
- نجس

أقسام المياه باعتبار القلة والكثرة

- كثير**
 - وهو ما بلغ قلتين
 - تغير بالنجاسة
 - ينجس إذا
 - خالطه بول آدمي أو عذرته المائعة ولا يشق نزره
- قليل**
 - ينجس بمجرد الملاقاة

القلتان خمس مائة رطل عراقي تقريبا

مسائل الشك

وإن شك في نجاسة ماء أو غيره أو طهارته

بني على اليقين

بنجس

- حرم استعمالهما
- ولم يتحر
- ولا يشترط للتيمم إراقتها ولا خلطهما

بظاهر

- وإن اشتبه طهور
- توضأ منهما وضوءا واحدا
- من هذا غرفة ومن هذا غرفة
- وصلى صلاة واحدة

مسائل الاشتباه

وإن اشتبهت ثياب طاهرة بنجسة

- صلى في كل ثوب صلاة بعدد النجس
- وزاد صلاة

طهور

- غير تراب ونحوه
- كثير

الإضافة

فإن أضيف إلى الماء النجس

- أكثر من قلتين
- قلتان
- أقل من قلتين

طهر

أو زال تغير النجس الكثير بنفسه

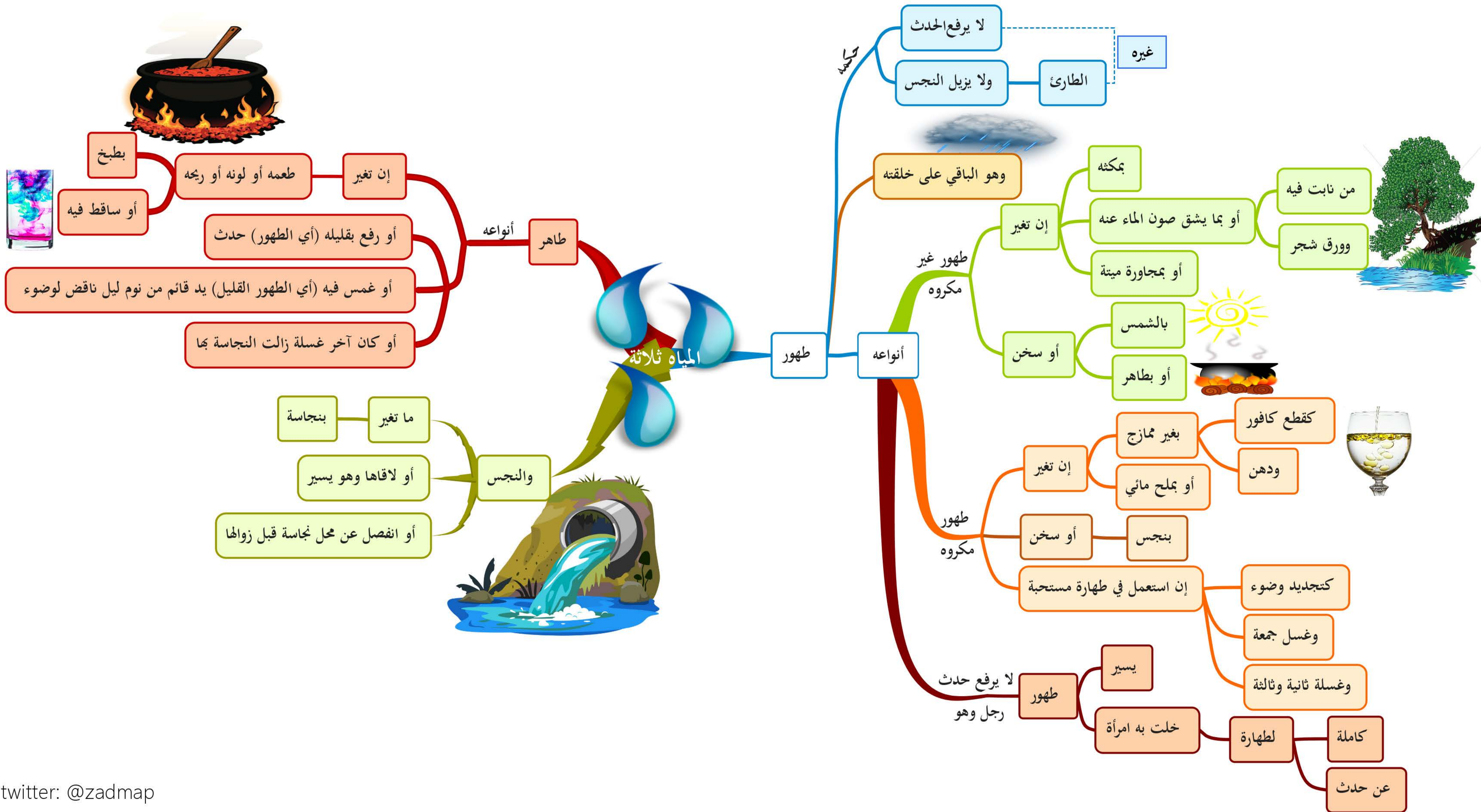
- أكثر من قلتين
- قلتان

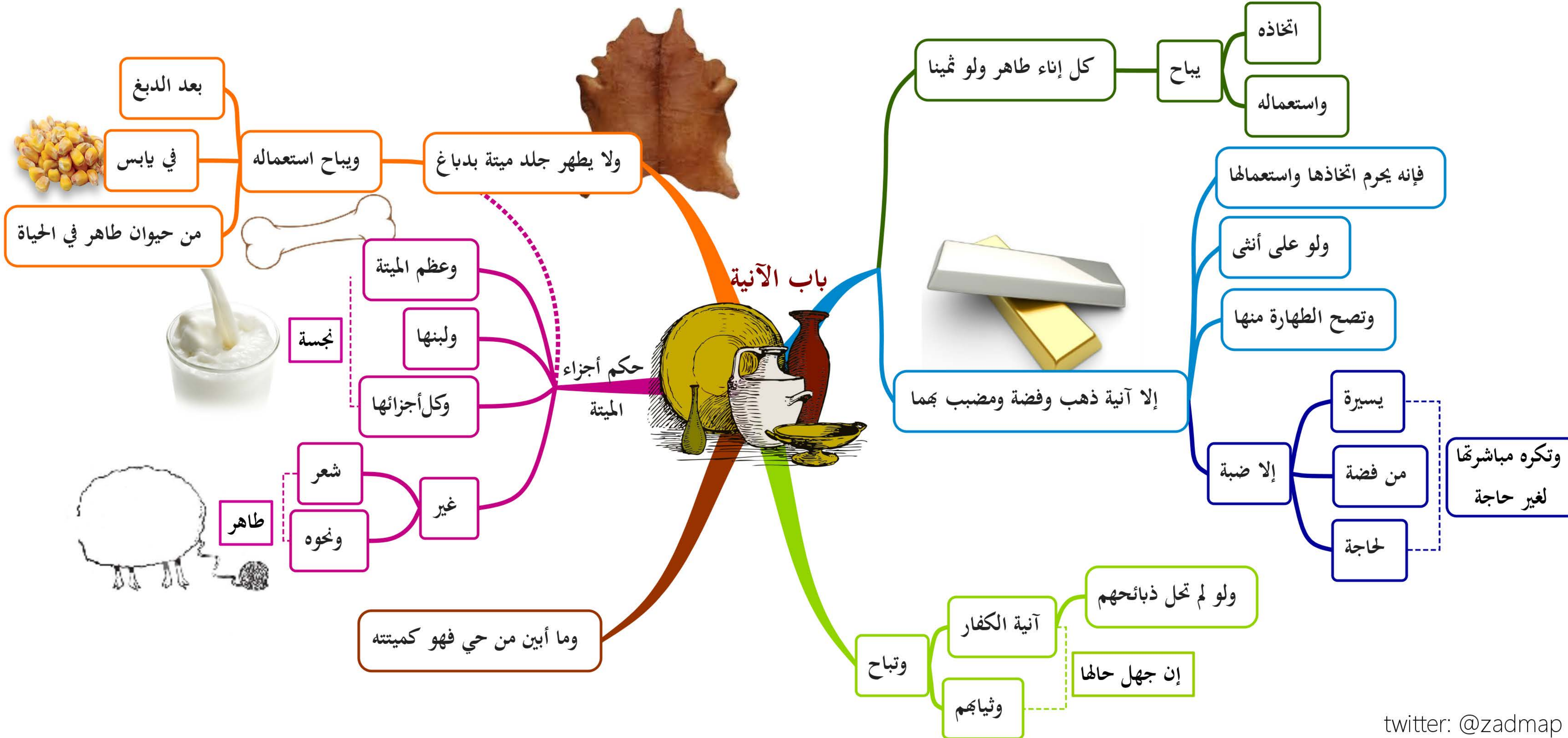
النزح

أو نزح منه = أي من الكثير

- فبقي بعده كثير
- غير متغير
- أكثر من قلتين

طرق تطهير الماء النجس





باب الاستنجاء

قوله عند دخول الخلاء
بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث
وعند الخروج منه
غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني

وتقديم رجله اليسرى دخولا
وعكس مسجده ونعله
ويعني خروجا

واعتماده على رجله اليسرى
وبعدده في فضاء
واستتاره

وارتياده لبوله مكانا رخوا
ومسحه بيده اليسرى إذا فرغ من بوله من أصل ذكره إلى رأسه ثلاثا
ونتره ثلاثا

إن خاف تلوثا
وتحوله من موضعه ليستنجي
إلا حاجة

دخوله بشيء فيه ذكر الله تعالى
ورفع ثوبه قبل دنوه من الأرض
وكلامه فيه
وبوله في شق ونحوه
ومس فرجه بيمينه
واستنجاؤه واستجماره بها
واستقبال النيرين

يستحب

ويكره

ويحرم

حالات الاستنجاء مع الاستجمار

شروط الاكتفاء بالاستجمار

حكم الاستنجاء

استقبال القبلة واستدبارها
في غير بنيان

ولبثه فوق حاجته

طريق

وبوله في
وظل نافع

وتحت شجرة عليها ثمرة

ويستجمر ثم يستنجي بالماء

وبجزئه الاستجمار
إن لم يعد الخارج موضع العادة

ويشترط لاستجمار بأحجار ونحوها أن يكون

طاهر

منقيا

غير

عظم

وروث

وطعام

ومحترم

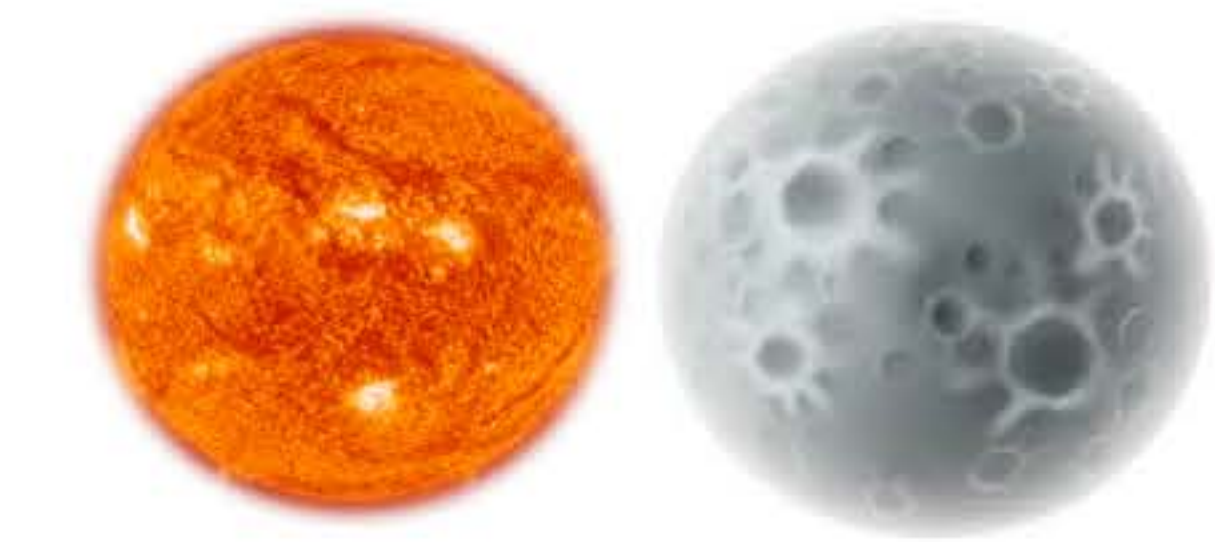
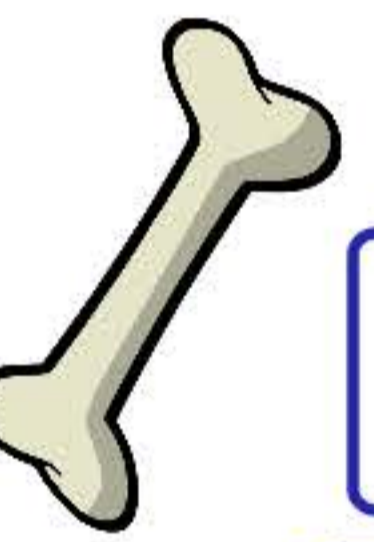
ومتصل بحيوان

ولو بجزء ذي شعب

ويسن قطعه على وتر

ويجب الاستنجاء لكل خارج
إلا الريح

ولا يصح قبله وضوء ولا تيمم



باب السواك وسنة الوضوء

وتجب التسمية في الوضوء مع الذكر

التسوك

- بعود
 - لين
 - منق
 - غير مضر
 - لا يتفتت
- لا بإصبعه وخرقة

مسنون متي كل وقت لغير صائم بعد الزوال

متأكد عند

- صلاة
- وانتباه
- وتغير فم

كيفية التسوك

- ويستاك عرضا
- مبتدئا بجانب فمه الأيمن

أمر تتعلق بسنن الفطرة غير السواك

- ويدهن غبا
 - ويكتحل وترا
 - ويجب الختان
 - ويكره القزع
- ما لم يخف على نفسه

ومن سنن الوضوء

- السواك
- وغسل الكفين ثلاثا
 - ويجب من نوم ليل ناقض لوضوء
- والبدءا بمضمضة ثم استنشاق
- والمبالغة فيهما
 - لغير صائم
- وتخليل
 - اللحية الكثيفة
 - والأصابع
- والتيامن
- وأخذ ماء جديد للأذنين
- والغسلة الثانية والثالثة



باب فروض الوضوء وصفته

فروضه ستة

- والفم والأنف منه
- غسل الوجه
- وغسل اليدين
- ومسح الرأس
- ومنه الأذنان
- وغسل الرجلين
- والترتيب
- والموالة
- وهي أن لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذي قبله

وصفة الوضوء

- أن ينوي
- ثم يسمي
- ثم يغسل كفيه ثلاثا
- ثم يتمضمض ويستنشق
- ثم يغسل وجهه
 - حد الوجه
 - من المنابت شعر الرأس إلى ما انحدر
 - من اللحيين والذقن طولاً
 - ومن الأذن إلى الأذن عرضاً
 - وما فيه
 - من شعر خفيف
 - والظاهر الكثيف
 - مع ما استرسل منه
- ثم يديه مع المرفقين
- ثم يمسح
 - كل رأسه
 - مع الأذنين
 - مرة واحدة
- ثم يغسل رجليه مع الكعبين
- ويغسل الأقطع بقية المفروض
 - فإن قطع من المفصل غسل رأس العضد منه

من شروط الوضوء

- ثم يرفع نظره إلى السماء ويقول ما ورد
- وتباح
 - معاونته
 - تنشيف أعضائه

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

والنية

- شروط لطهارة الأحداث كلها
- صورها
 - فإن نوي
 - رفع الحدث
 - أو الطهارة لما لا يباح إلا بها
 - فإن نوي
 - ما تسن له الطهارة
 - كقراءة
 - ارتفع
 - أو تجديداً مسنوناً ناسياً حدثه
- أجزاء عن واجب
 - نوي غسل مسنوناً
 - وإن نوي
 - وكذا عكسه
- وإن اجتمعت أحداث توجب وضوءاً أو غسلًا فنوي بطهارته أحدها
 - ارتفع سائرهما
- وقتها
 - ويجب الإتيان بما عند أول واجبات الطهارة
 - وهو التسمية
 - ويسن عند أول مسنوناتها
 - إن وجد قبل واجب
- استصحابها
 - استصحاب ذكرها في جميعها (9) يسن
 - ويجب استصحاب حكمها
 - ويجب

باب مسح الخفين

مسائل يجسح فيها مسح مقيم

مدة المسح

يجوز

يوما وليلة
ولمسافر ثلاثة بلياليها



متى تبدأ المدة

من حدث بعد لبس

طاهر
مباح
ساتر للمفروض
يثبت بنفسه

من شروط صحة المسح

على



من خف

وجورب

ونحوهما

وعلى عمامة

وخمر نساء

وجبيرة

في حدث أصغر
لرجل
محنكة أو ذات ذؤابة
مدارة تحت حلوقهن
لم تتجاوز قدر الحاجة
ولو في أكبر
إلى حلها

إذا لبس ذلك بعد
كمال الطهارة

كيفية المسح

مبطلات طهارة المسح

ويمسح أكثر

وعلى جميع الجبيرة

ومتى ظهر بعض محل الفرض

أو تمت مدته

وظاهر قدم الخف

بعد الحدث

استأنف الطهارة

ولا يمسخ

ولا لفافة

ولا ما

يسقط من القدم

أو يرى منه بعضه

وإن لبس خفا على خف قبل الحدث

فالحكم للفوقاني

العمامة

من أصابعه إلى ساقه

دون أسفله وعقبه

فمسح مسافر

وإن أحدث ثم سافر قبل مسحه

فمسح مقيم

أو عكس

أو شك في ابتدائه

ومن مسح في سفر ثم أقام

فمسح مقيم

فمسح مسافر

فمسح مقيم

فمسح مقيم

فمسح مقيم

فمسح مقيم

فمسح مقيم

فمسح مقيم

فمسح مقيم

فمسح مقيم

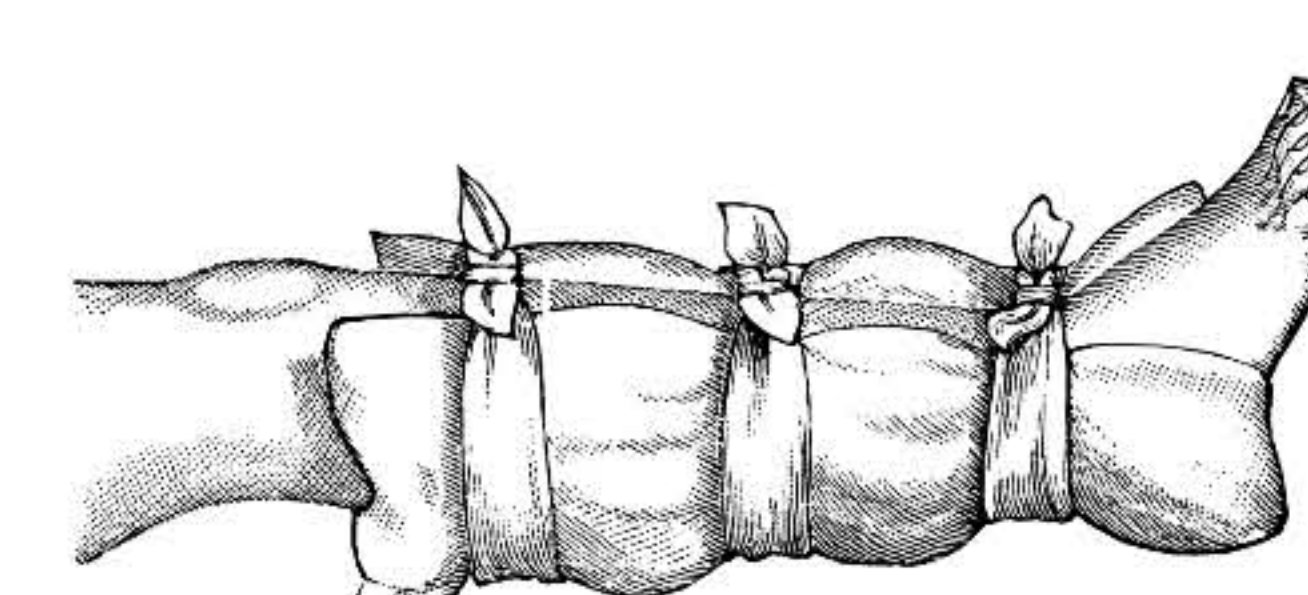
فمسح مقيم

فمسح مقيم

فمسح مقيم

فمسح مقيم

فمسح مقيم



باب نواقض الوضوء

١ ينقض ما خرج من سبيل

إن كان بولا أو غائطا

٢ وخارج من بقية البدن

أو كثيرا نجسا غيرهما

٣ وزوال العقل

إلا يسير نوم

من قاعد وقائم

٤ ومس ذكر متصل أو قبل

بظهر كفه أو بطنه

ولمسهما من خنثى مشكل

ولمس ذكر ذكره

→ لشهوة

أو أنثى قبله

→ فيهما

٥ ومس حلقة دبر

ومسه امرأة بشهوة أو تمسه بها

لا مس

شعر

وسن

وظفر

وأمرد

ولا مع حائل

ولا ملموس بدنه

ولو وجد منه شهوة

وينقض غسل ميت

٦ وأكل اللحم خاصة من الجزور

٧ وكل ما أوجب غسلًا أوجب الوضوء

إلا الموت

ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث أو بالعكس

بني على اليقين

فإن تيقنهما وجهل السابق

فهو بضد حاله قبلهما

ويحرم على المحدث

مس المصحف

والصلاة

والطواف



باب الغسل

موجبه

من غير نائم لا بدوئهما

خروج المني دفقا بلذة

فإن خرج بعده لم يعده

وإن انتقل ولم يخرج اغتسل له

وتغيب حشفة أصلية في فرج أصلي

قربلا كان أو دبرا

من بهيمة أو ميت ولو

وإسلام كافر وموت وحيض ونفاس

لا ولادة عارية عن دم

لا يلبث فيه بغير وضوء

ويعبر المسجد لحاجة

حرم عليه قراءة القرآن

ومن لزمه الغسل

ولا يلبث فيه بغير وضوء

ومن غسل ميتا

من جنون أو إغماء

أو أفاق

الأغسال المستحبة

سن له الغسل

بلا حلم

من جنون

أو إغماء

أو أفاق

والغسل الكامل

أن ينوي

ثم يسمي

ويغسل يديه ثلاثا

وما لوته

ويتوضأ

ويحشي على رأسه ثلاثا

تروبه

ويعم بدنه غسلا ثلاثا

ويدلكه

ويغسل قدميه مكانا آخر

ويتيامن

والجزئ

أن ينوي

ثم يسمي

ويعم بدنه بالغسل

مرة

ويتوضأ بمد

ويغتسل بصاع

فإن أسبغ بأقل

أو نوى بغسله الحداثين

أجزاء

ويسن لجنب غسل فرجه والوضوء

لأكل

ونوم

ولمعاودة وطء

القدر الذي يتطهر به

باب التيمم

وهو بدل طهارة الماء

إذا دخل وقت فريضة أو أبيحت نافلة

وعدم الماء

أو زاد على ثمنه كثيرا

أو بثمان يعجزه

أو خاف باستعماله

أو طلبه ضرر

بدنه

أو رقيقه

أو حرمنه

أو ماله

بعطش أو مرض أو هلاك ونحوه

شرع التيمم

الجمع بين الماء والتيمم

ومن وجد ماء يكفي بعض طهره

تيمم بعد استعماله

ومن جرح

تيمم له

وغسل الباقي

في رحله

وقربه

وبدلالة

فإن نسي قدرته عليه وتيمم

أعاد

ويجب طلب الماء

وإن نوى بتيممه

أحداثا

أو نجاسة على بدنه

تضرر إزالتها

أو عدم ما يزيلها

صلى ولم يعد

مسائل يصلي فيها ولا يعيد

أو خاف بردا

أو حبس في مصر

أو عدم الماء والتراب

فتيمم

ويجب التيمم بتراب

طهور

له غبار

لم يغيره طاهر غيره

مسح

وجهه

ويديه إلى كوعيه

والترتيب

والمحوالة

في حدث أصغر

وفروضه

فإن نوى أحدها

لم يجزئه عن الآخر

وإن نوى نفلا أو أطلق

لم يصل به فرضا

وإن نواه = أي الفرض

صلى كل وقته فروضا ونوافل

وتشترط النية لما يتيمم له من حدث أو غيره

بمبطلات الوضوء

ويبطل التيمم

وبوجود الماء

ولو في الصلاة

لا بعدها

والتيمم آخر الوقت لراجي الماء

أولى

وصفته

أن ينوى

ثم يسمي

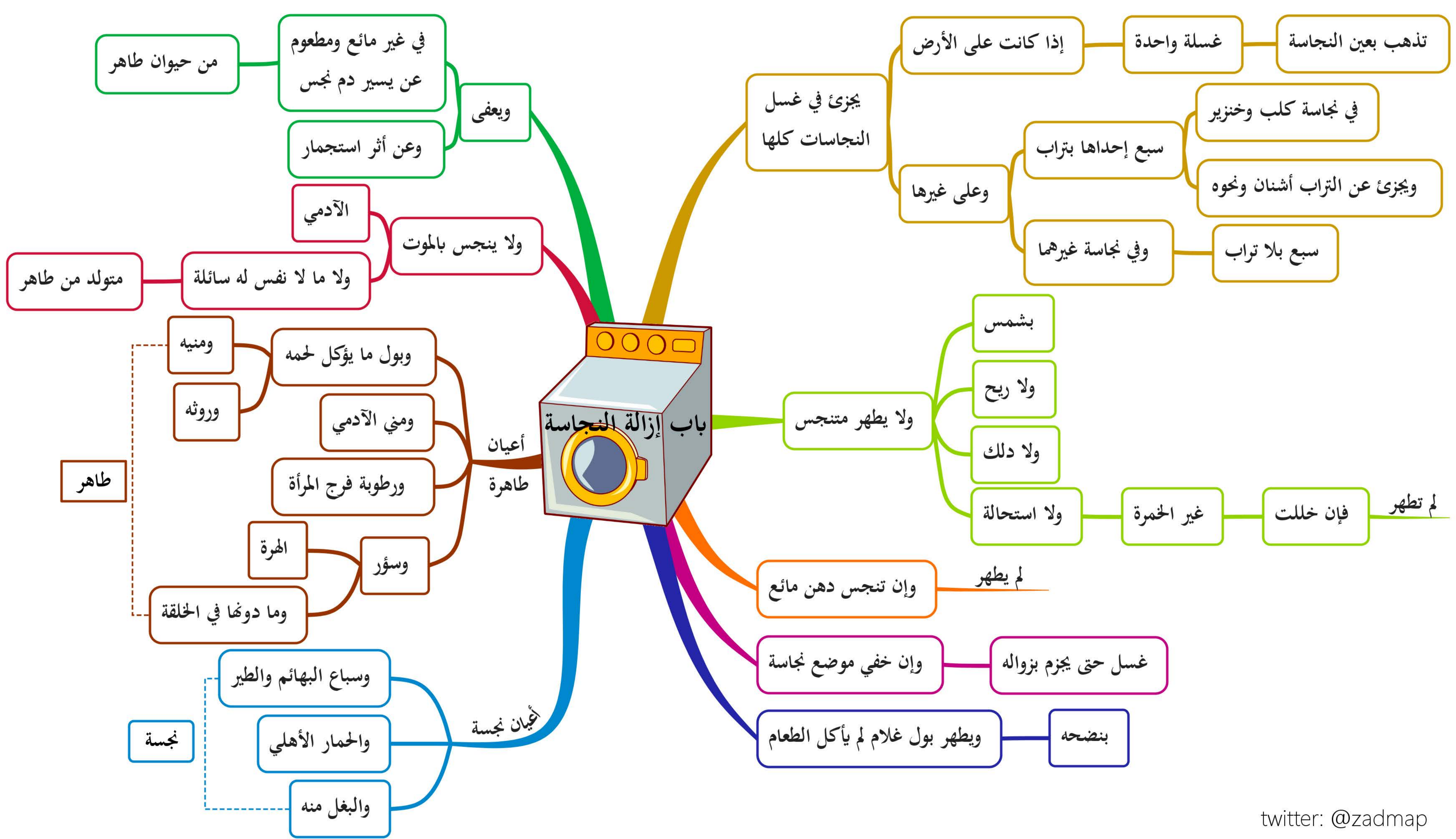
ويضرب التراب بيديه

مفرجتي الأصابع

يمسح وجهه بباطنهما

وكفيه براحتيه

ويخلل أصابعه



باب الحيض

لا حيض

- قبل تسع سنين
- ولا بعد خمسين سنة
- ولا مع حمل

مدة الحيض

- يوم وليلة وأقله
- خمسة عشر وأكثره
- ست أو سبع وغالبه

مدة الطهر

- ثلاثة عشر وأقل طهر بين حيضتين
- ولا حد لأكثره

أحكام تتعلق بالحيض

- وتقضي الحائض الصوم لا الصلاة
- بل يجرمان
- ولا يصحان منها
- فإن فعل فعليه دينار أو نصفه كفارة
- ويحرم وطؤها في الفرج
- ويستمتع منها بما دونه
- لم يبيح غير
- الصيام
- والطلاق
- وإذا انقطع الدم ولم تغتسل

والمبتدأة

- ثم تغتسل وتصلي
- تجلس أقله
- فإن انقطع لأكثره فما دون
- اغتسلت إذا انقطع
- فإن تكرر ثلاثا فحيض
- تقضي ما وجب فيه
- تجلسه في الشهر الثاني والثالث
- فهو حيضها
- والأحمر استحاضة
- فإن كان
- بعض دمها أحمر
- ولم يعبر أكثره
- وبعضه أسود
- ولم ينقص عن أقله
- وإن لم يكن دمها متميزا
- فمستحاضة
- وإن عبر أكثره
- جلست غالب الحيض من كل شهر

والمستحاضة المعتادة

وإن نسيته

عملت بالتمييز الصالح

فإن لم يكن لها تمييز

فغالب الحيض

كالعامة بموضعه الناسية لعدده

وإن علمت عدده

ولو في نصفه

جلستها من أوله

كمن لا عادة لها ولا تمييز

الطوارئ على الحيض

ومن زادت عادتها أو تقدمت أو تأخرت

فما تكرر ثلاثا حيض

وما نقص عن العادة طهر

وما عاد فيها جلسته

والصفرة والكدرة في زمن العادة حيض

ومن رأت يوما دما ويوما نقاء

فالدّم حيض

ما لم يعبر أكثره

والنقاء طهر

والمستحاضة ونحوها

تغسل فرجها وتعصبه

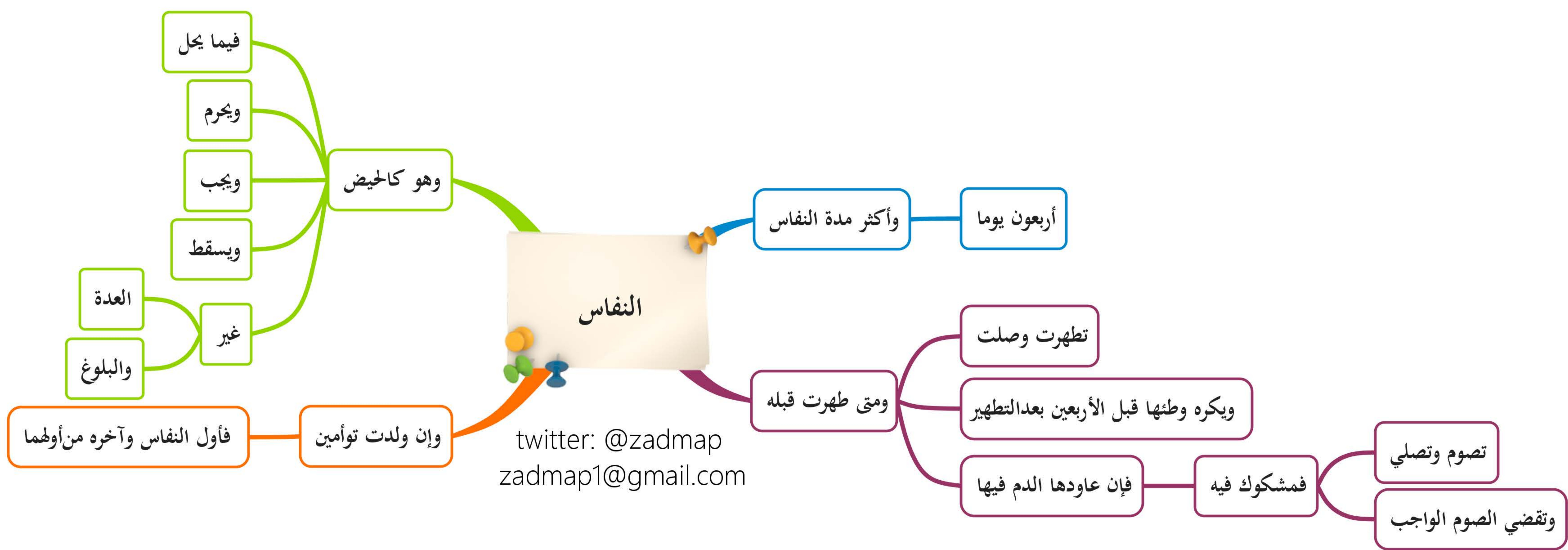
وتتوضأ لوقت كل صلاة

وتصلي فروضا ونوافل

ولا توطأ

إلا مع خوف العنت

ويستحب غسلها لكل صلاة



كتاب الصلاة

كتاب الصلاة



تتعلق بالصغير
مسائل

تجب على كل

- مسلم
- مكلف
- إلا
 - حائضا
 - ونفساء

ويقضي من زال عقله

- بنوم
- أو إغماء
- أو سكر
 - ونحوه

ولا تصح

- من مجنون
- ولا كافر
 - فإن صلى فمسلم حكما

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

ويحرم تأخيرها عن وقتها إلا

- لناو الجمع
- ولمشتغل بشرطها
 - الذي يحصله قريبا

من جحد وجوبها

كفر

وكذا تاركها تهاونا

ودعاه إمام أو نائبه

فأصر

وضاق وقت الثانية عنها

ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثا فيهما

ويؤمر بها صغير لسبع

ويضرب عليها لعشر

فإن بلغ

فإن بلغ في أثنائها

أو بعدها في وقتها

أعاد



باب الأذان والإقامة

حكيمهما

هما فرضا كفاية على
الرجال
المقيمين
للصلوات المكتوبة
يقاتل أهل بلد تركوهما

وتحرم أجرتهما
لا رزق من بيت المال
لعدم متطوع

ويكون المؤذن
صيتا
أميना
عالما بالوقت

فإن تشاح فيه اثنان
قدم أفضلهما فيه
ثم أفضلهما في دينه وعقله
ثم من يختاره الجيران
ثم قرعة

يرتلها
وهو خمس عشرة جملة
على علو
متطهرا
مستقبل القبلة
جاعلا إصبعيه في أذنيه
غير مستدير
ملتفتا في الحيلة يمينا وشمالا

قائلا بعدهما في أذان الصبح
الصلوة خير من النوم مرتين

وهي إحدى عشرة
يحدرها
ويقيم من أذن
في مكانه إن سهل

ولا يصح إلا
مرتبا
متواليا
من عدل
ولو ملحننا أو ملحونا

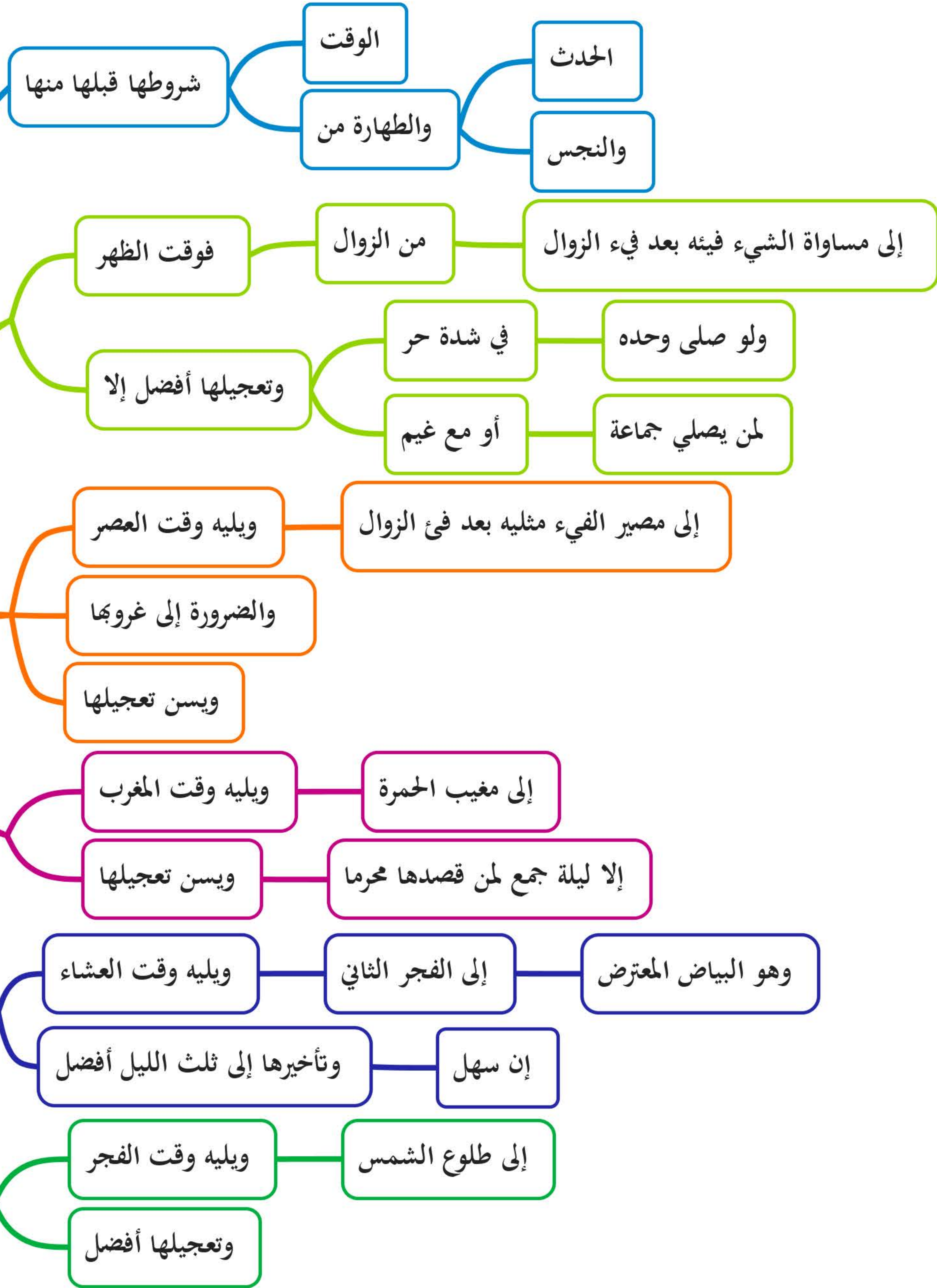
ويجزئ من مميز
ويبطلهما
فصل
كثير
ويسير محرم

ولا يجزئ قبل الوقت
إلا لفجر
بعد نصف الليل
ويسن جلوسه بعد أذان المغرب يسيرا

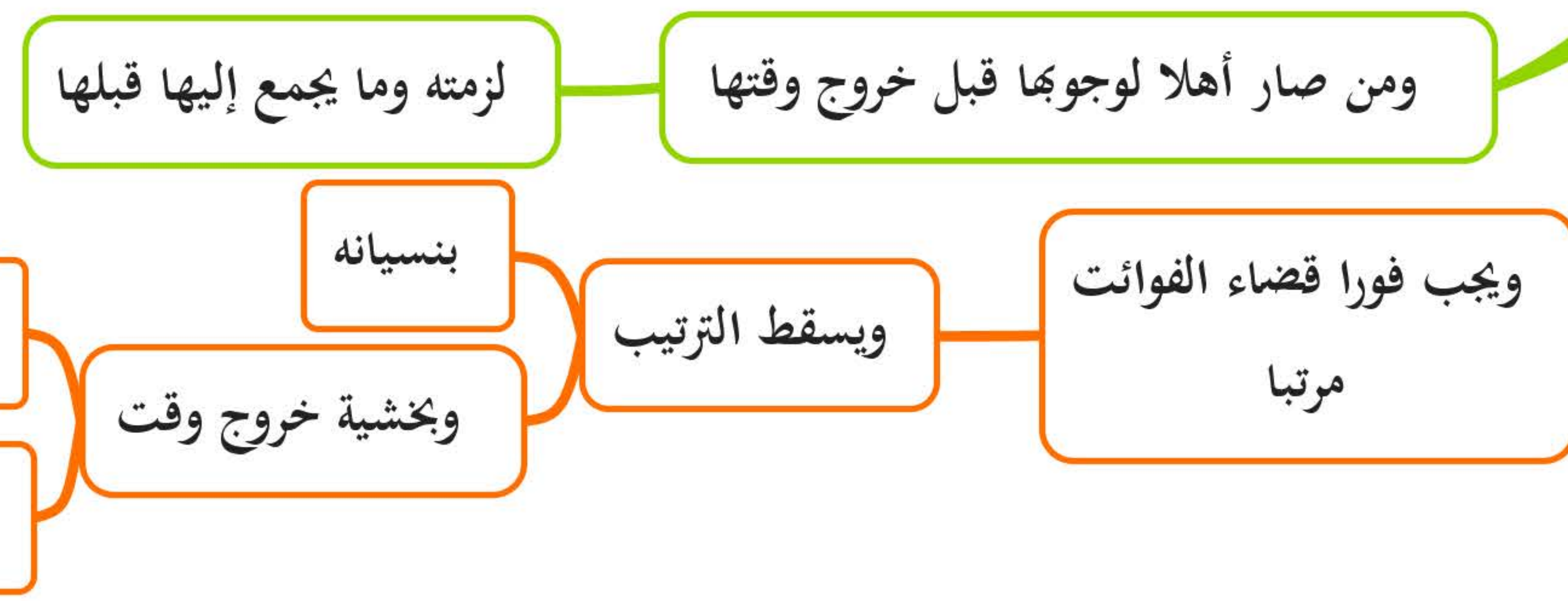
ومن جمع أو قضى فوائت
أذن للأولى
ثم أقام لكل فريضة

ويسن لسامعه
متابعته سرا
وحوقلته في الحيلة
وقوله بعد فراغه

اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا



بم تدرك الصلاة أداءً وتذكر الصلاة بالإحرام في وقتها





كيفية صلاة العاربي

فيجب بما لا يصف بشرتها

أقسام العورة في الصلاة

- متوسطة
 - وعورة رجل
 - وأمة
 - وأم ولد
 - ومعتق بعضها
 - مغلظة
 - وكل الحرة عورة
 - مخففة
 - ابن سبع إلى عشر
- من السرة إلى الركبة
- إلا وجهها

اللباس المستحب والمجزي

الرجل

- ويستحب لرجل صلاته في ثوبين
 - ويجزئ
 - ستر عورته
 - ومع أحد عاتقيه
- في النفل
- في الفرض

المرأة

- وصلاتها في درع وخمار وملحفة
 - ستر عورتها
- ويجزئ

الأولى بالستر

- وفحش
 - ومن انكشف بعض عورته
 - محرم عليه
 - أو صلى في ثوب
 - أو نجس
 - لا من حبس في محل نجس
 - سترها
 - ومن وجد كفاية عورته
 - وإلا فالفرجين
 - فالدبر
 - فإن لم يكفهما
 - لزمه قبولها
 - وإن أعير سترة
- أعاد

ويصلي العاري

- قاعدا
- بالإيماء

استحبابا فيهما

ويكون إمامهم وسطهم

ويصلي كل نوع وحده

فإن شق

صلى الرجال واستدبرهم النساء

ثم عكسوا

- السدل
- واشتمال الصماء
- وتغطية وجهه
- واللثام على فمه وأنفه
- وكف كفه
- وشد وسطه كزئار

فإن وجد

ستره قريبة في أثناء الصلاة

ستر وبني

وإلا ابتداء

ويكره في الصلاة

الخيلاء في ثوب وغيره

في غير الحرب

ويحرم

والتصوير

واستعماله

ويحرم استعمال

الحرير

منسوج أو مموه بذهب

قبل استحالته

وثياب حرير

وما هو أكثره ظهورا

إذا استويا

أو لضرورة

أو حربة

أو حشو

أو رقاعا

أو لبنة جيب

أو سجف فراء

ويكره

المعصفر

والمزعفر

للرجال

ومنها اجتناب النجاسات

متى يصدق أنه
مجتنب للنجاسة

فمن حمل نجاسة لا يعفى عنها

أو لاقاها

بثوبه
أو بدنه

لم تصح صلاته

وإن طين أرضا نجسة

أو فرشها طاهرا

كره وصحت

بطرف مصلى
متصل

وإن كانت

صحت → إن لم ينجر بمشيئه

ومن رأى عليه نجاسة بعد صلاته

جهل كونها فيها

لم يعد

وإن علم أنها كانت فيها لكن

نسيها
أو جهلها

أعاد

أماكن لا تصح فيها الصلاة

ولا تصح الصلاة في

مقبرة

وحش

وحمام

وأعطان إبل

ومغصوب

وأسطحتها ← وتصح إليها

الصلاة في الكعبة

ولا تصح الفريضة في

الكعبة

ولا فوقها

وتصح النافلة باستقبال شاخص منها

ومن جبر عظمه بنجس
لم يجب قلعه مع الضرر

وما سقط منه (أي الآدمي) من عضو أو سن
فظاهر



ومنها استقبال القبلة

كيف يكون استقبال القبلة

فلا تصح بدونه إلا

لعاجز

ومتنفل

راكب

وماش

سائر

في سفر

افتتاح الصلاة إليها ويلزمه

الافتتاح

والركوع والسجود إليها

ويلزمه

وإن اجتهد مجتهدان فاختلفا جهة

لم يتبع أحدهما الآخر

ويتبع المقلد أوثقهما عنده

ومن صلى بغير اجتهاد ولا تقليد

قضى إن وجد من يقلده

ويجتهد العارف بأدلة القبلة لكل صلاة

ويصلي بالثاني

ولا يقضي ما صلى بالأول

وفرض

من قرب من القبلة

ومن بعد

إصابة عينها

جهتها

فإن أخبره

ثقة

بيقين

عمل بها

أو وجد محارب إسلامية

ويستدل عليها في السفر

بالقطب

والشمس

والقمر

ومنازلهما

ما يُستدلُّ به على القبلة

ومنها النية

عين صلاة معينة
فيجب أن ينوي

ولا يشترط في
الفرض والأداء والقضاء والنفل والإعادة
نيتهم

متى ينوي
وينوي مع التحريمة
وله تقديمها عليها
بزمان
في الوقت

أمر تتعلق بالنية
تبطل الصلاة
فإن قطعها في أثناء الصلاة
أو تردد
بطلت

قلب نية
الفرض والنفل

وإن قلب منفرد فرضه نفلا
في وقته المتسع
جاز
وإن انتقل بنيتة من فرض إلى فرض
بطلا

قلب نية الامامة
والإتمام والانفراد

ويجب نية
الإمامة والإتمام
وإن نوى المنفرد الإتمام
لم تصح
كناية إمامته فرضا
وإن انفرد مؤتم بلا عذر
بطلت
وتبطل صلاة مأوم
بطلان صلاة إمامه
فلا استخلاف
وإن أحرم إمام الحي بمن
أحرم بهم نائبه وعاد النائب مؤتما
صح

باب صفة الصلاة

يسن
القيام عند قد من إقامتها
وتسوية الصف
يرافعا يديه
مضمومة الأصابع
ممدودة
حذو منكبيه
كالسجود
ويقول: الله أكبر
ويسمع
الإمام من خلفه
كقراءته في أولتي غير الظهرين
وغيره نفسه

ثم
يقبض كوع يسراه تحت سرتة
وينظر مسجده

ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك

ثم يستعيذ
ثم يبسم
وليست من الفاتحة
سرا
غير مشروعين
بذكر أو سكوت
وإن قطعها
وطال

ثم يقرأ الفاتحة
أو ترك منها
تشديدية
أو حرفا
أو ترتيبا
لزم غير مأمووم إعادتها

في الجهر
ويجهر الكل بآمين
ثم يقرأ بعدها سورة
تكون
تكون في الصباح
من طوال المفصل
وفي المغرب
من قصاره
وفي الباقي
من أوساطه
ولا تصح الصلاة بقراءة خارجة عن مصحف عثمان

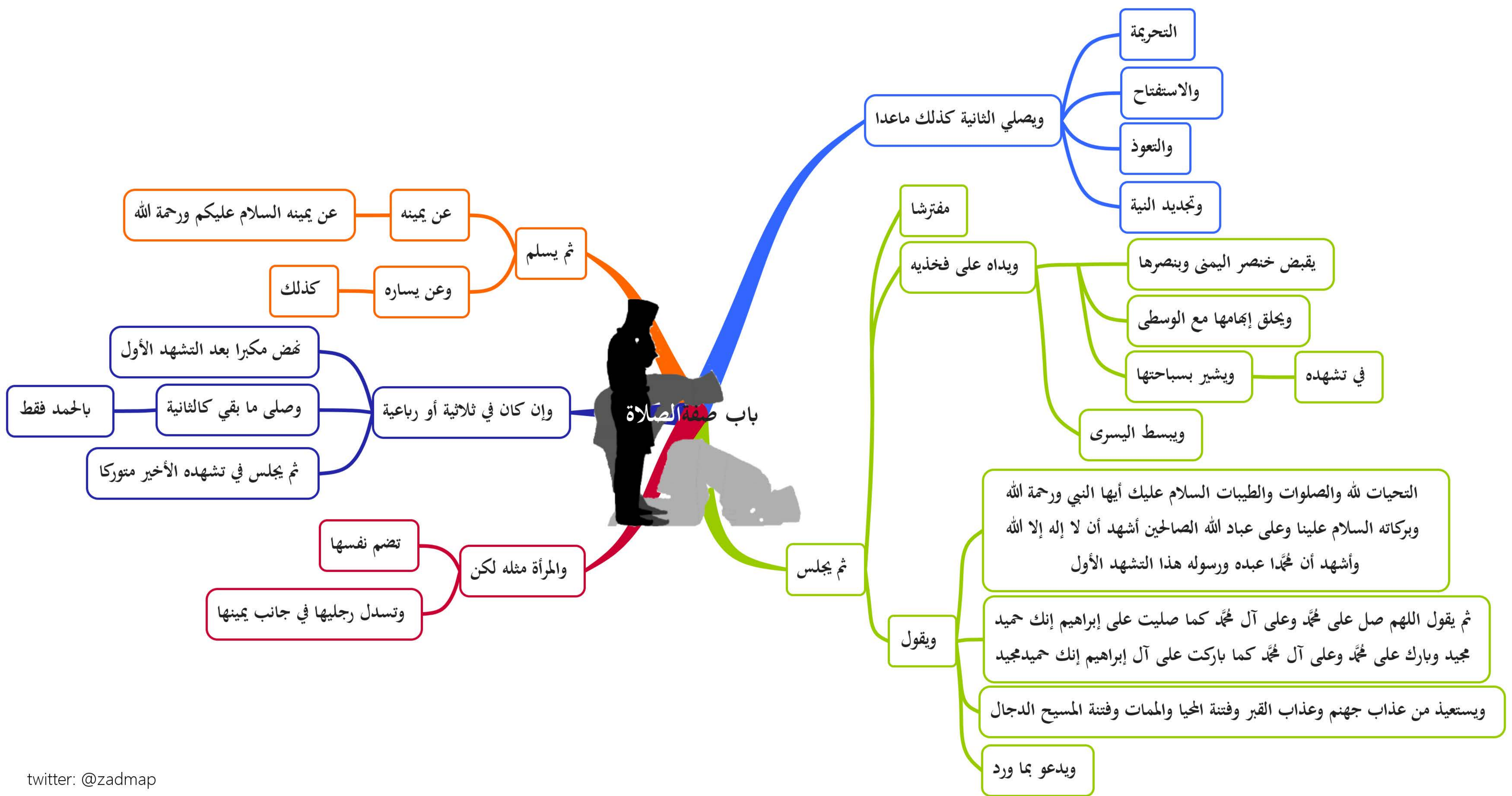
ثم يركع مكبرا
يرافعا يديه
ويضعهما على ركبتيه
مفرجتي الأصابع
مستويا ظهره

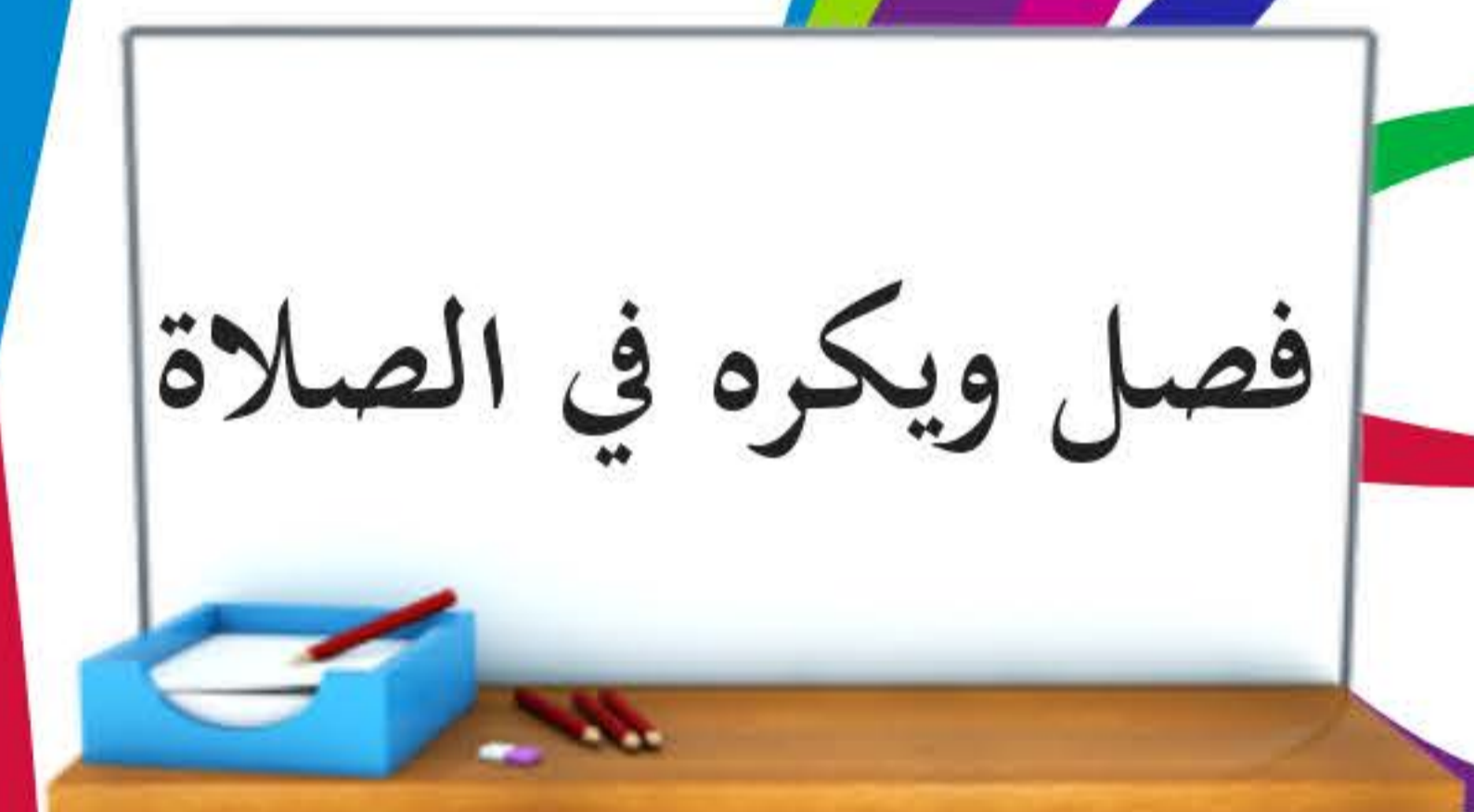
ويقول: سبحان ربي العظيم
سمع الله لمن حمده
رنا ولك الحمد ملء السماء
وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد
ويعد قيامهما
إمام ومنفرد
ثم يرفع رأسه ويديه قائلا
وأمووم في رفعه
رنا ولك الحمد فقط

ثم يخر مكبرا ساجدا
على سبعة أعضاء
رجليه
ثم على ركبته
ثم يديه
ثم جبهته مع أنفه
ولو مع حائل ليس من أعضاء سجوده

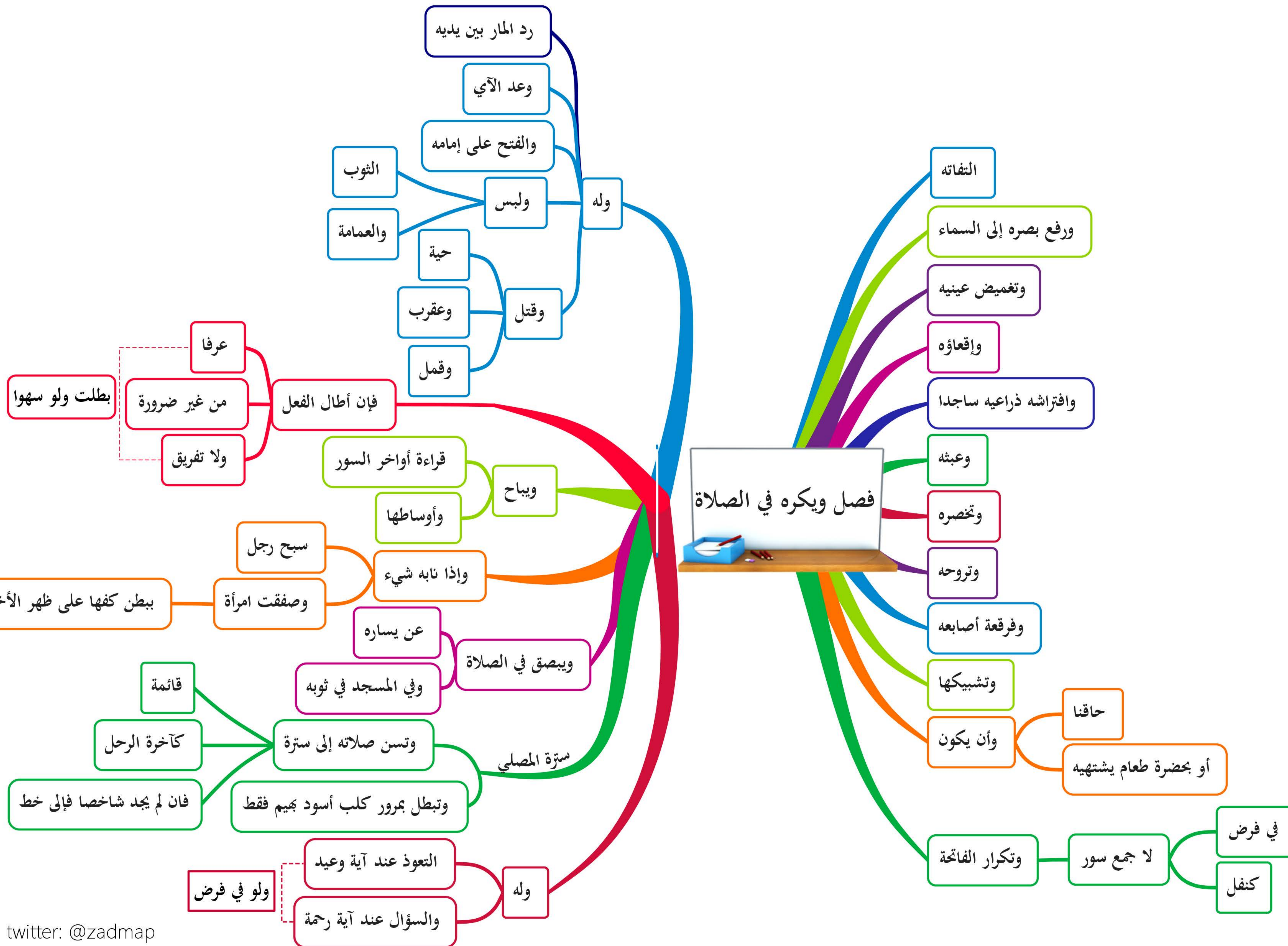
ثم يرفع رأسه مكبرا ويجلس
مفترشا يسراه
ناصبا يميناه
ويقول رب اغفر لي
ويجافي
عضديه عن جنبيه
وبطنه عن فخديه
ويفرق ركبتيه

ويسجد الثانية كالأولى
ثم يرفع مكبرا
ناهضا على صدور قدميه
معتمدا على ركبتيه
إن سهل





فصل ويكره في الصلاة



فصل

القيام

والتحريم

والفاتحة

والركوع

والاعتدال عنه

والسجود على الأعضاء السبعة

والاعتدال عنه

والجلوس بين السجدين

والطمأنينة في الكل

والتشهد الأخير

وجلسه

والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه

والترتيب

والتسليم

وواجباتها

التكبير غير التحريم

والتسميع

والتحميد

وتسبيحنا

الركوع

والسجود

وسؤال المغفرة

والتشهد الأول

وجلسه

وما عدا الشرائط والأركان والواجبات المذكورة

سنة

غير النية فإنها لا تسقط بحال

فمن ترك شرطا لغير عذر

أو تعمد ترك

ركن

أو واجب

بطلت صلاته
بخلاف الباقي

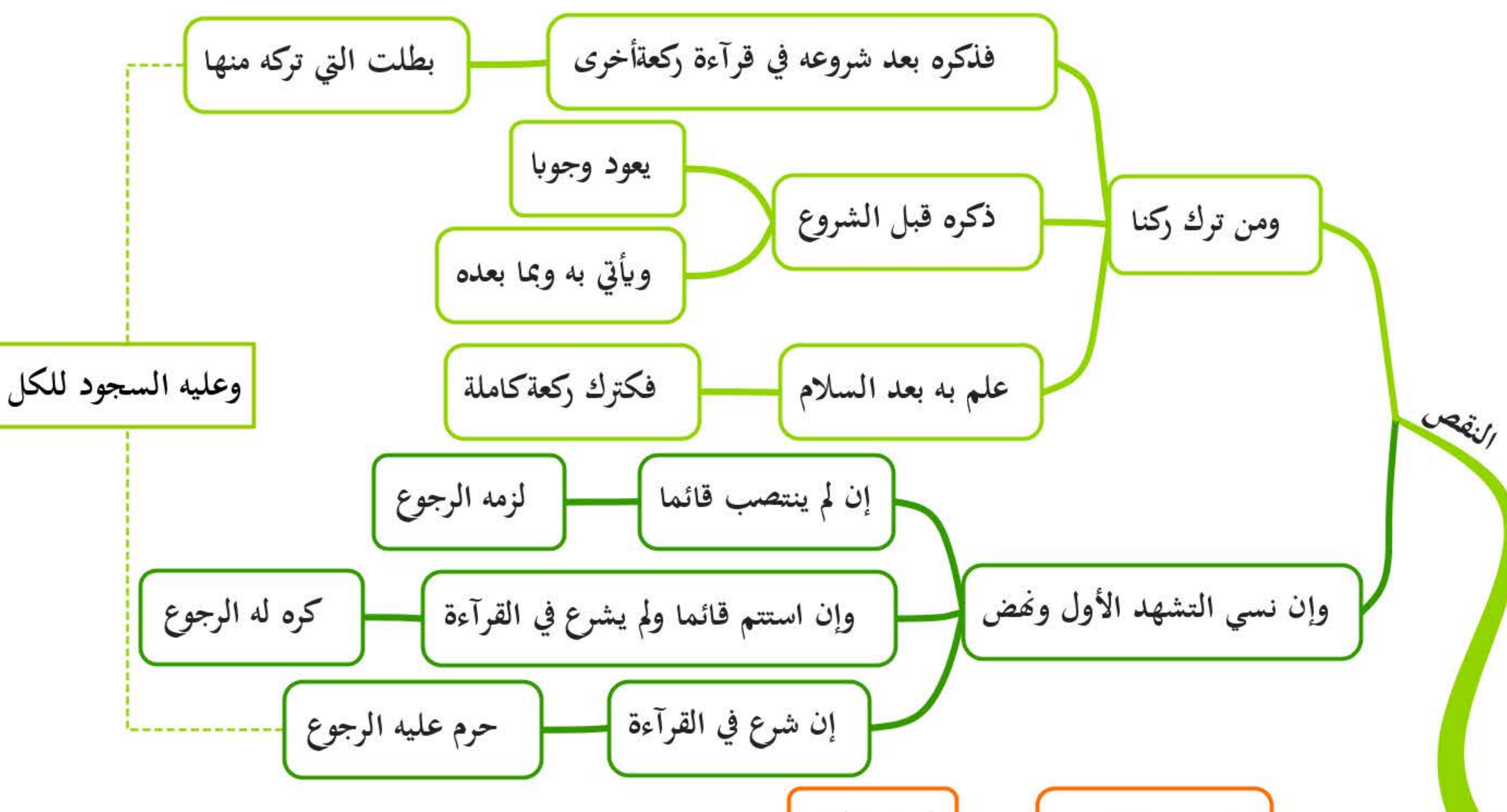
لا يشرع السجود لتركه

وإن سجد فلا بأس

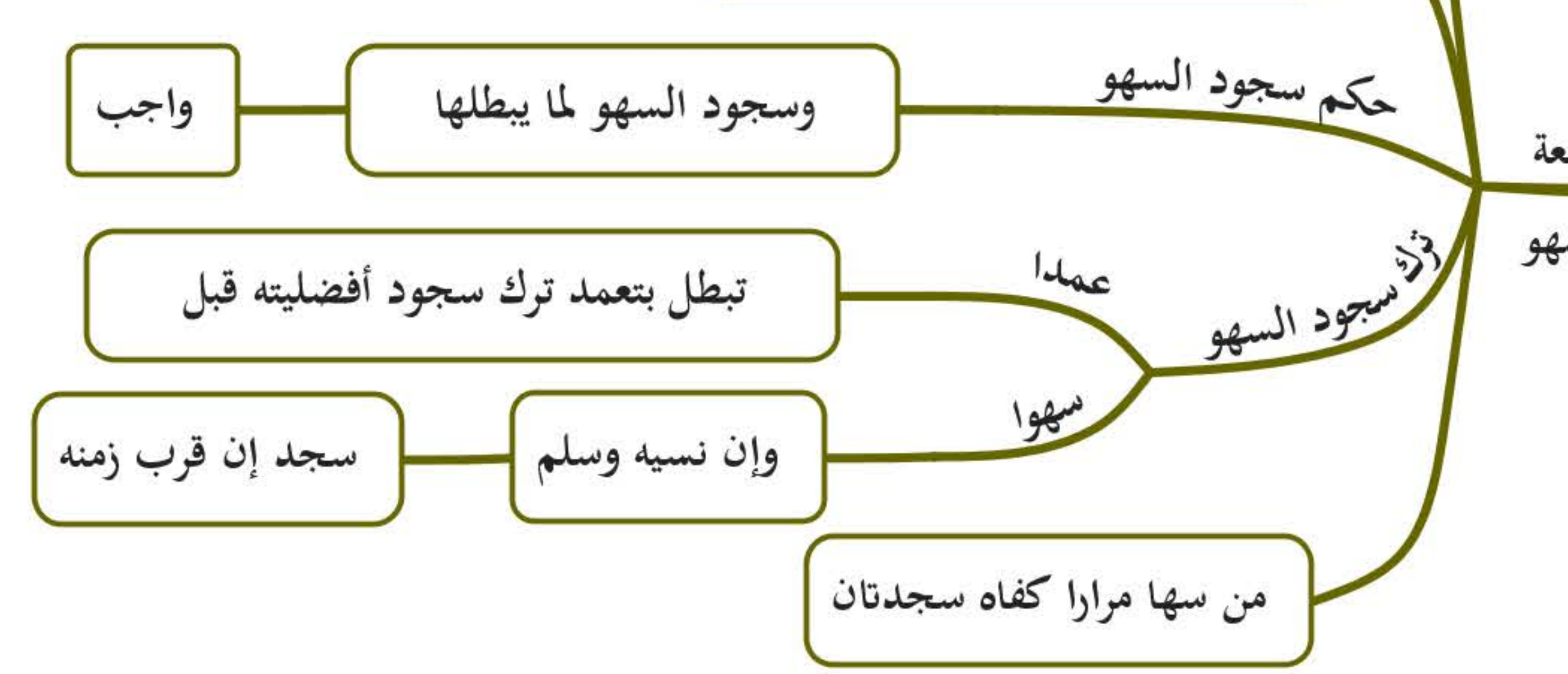
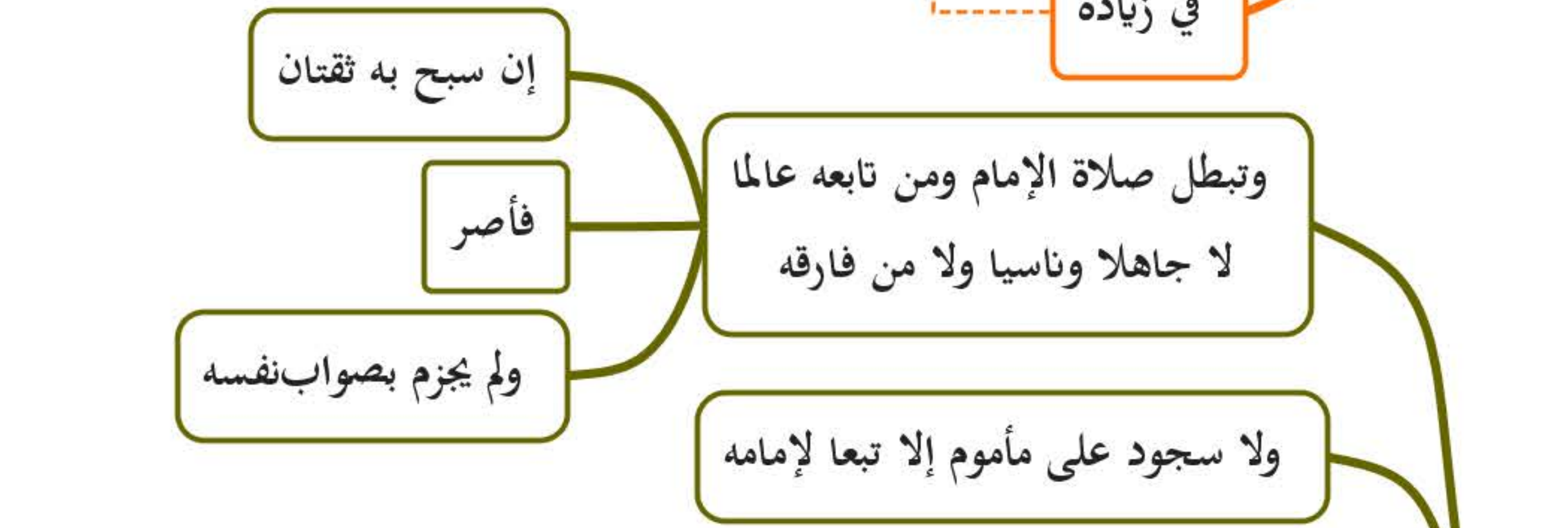
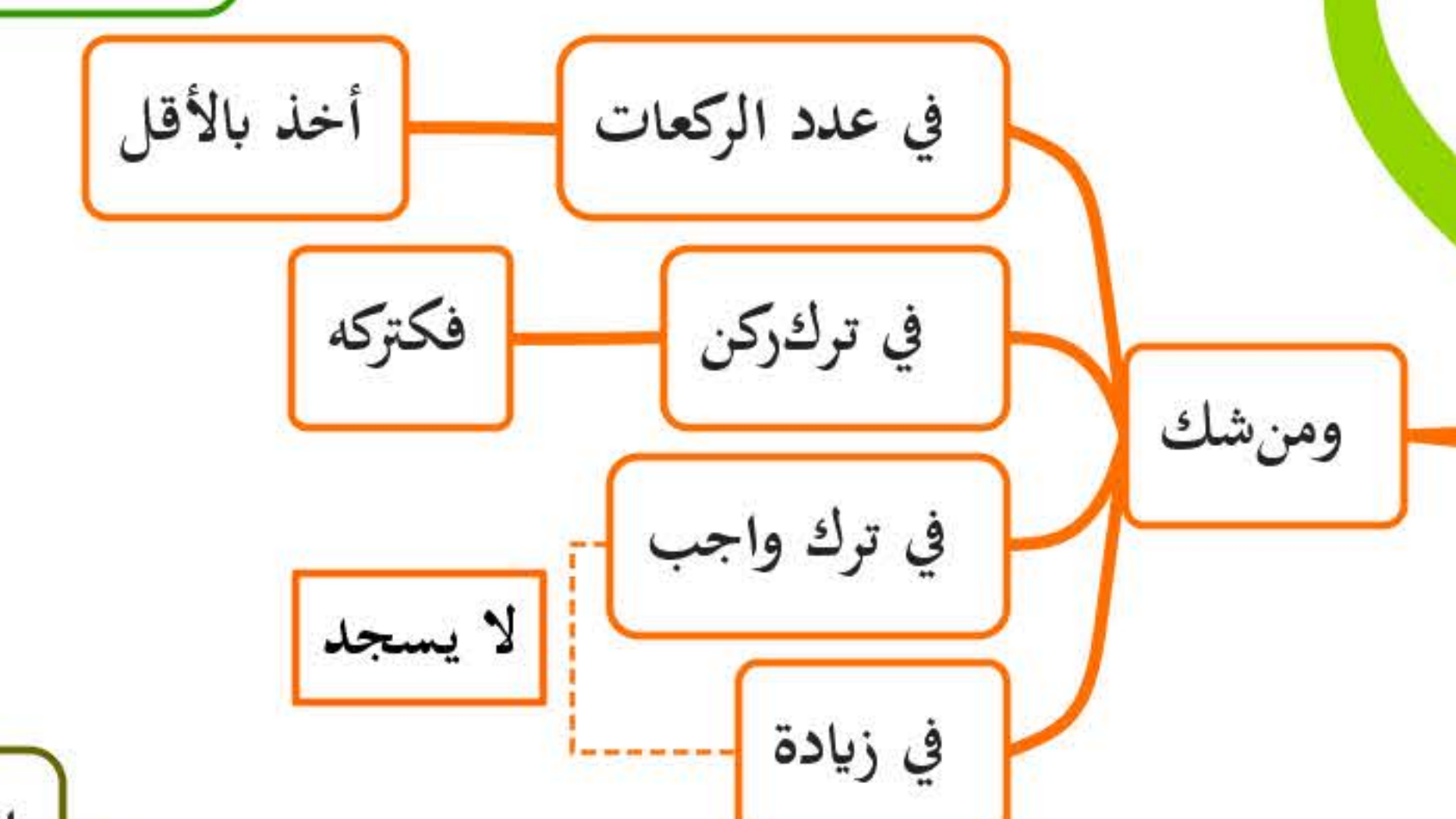
وما عدا ذلك سنن أقوال وأفعال

باب سجود السهو
 يشرع لزيادة ونقص وشك لا في عمد في الفرض والنافلة

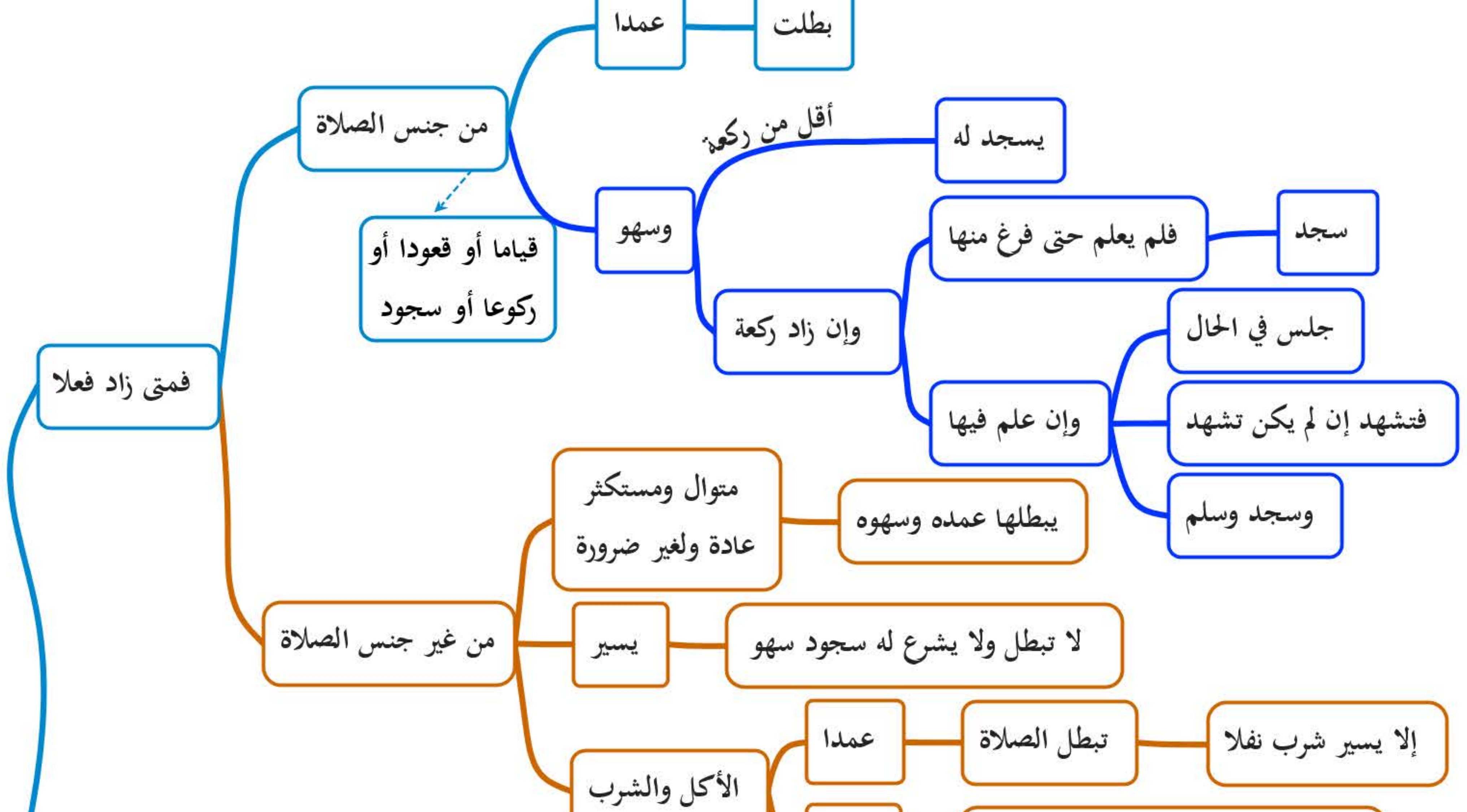
أسباب سجود السهو



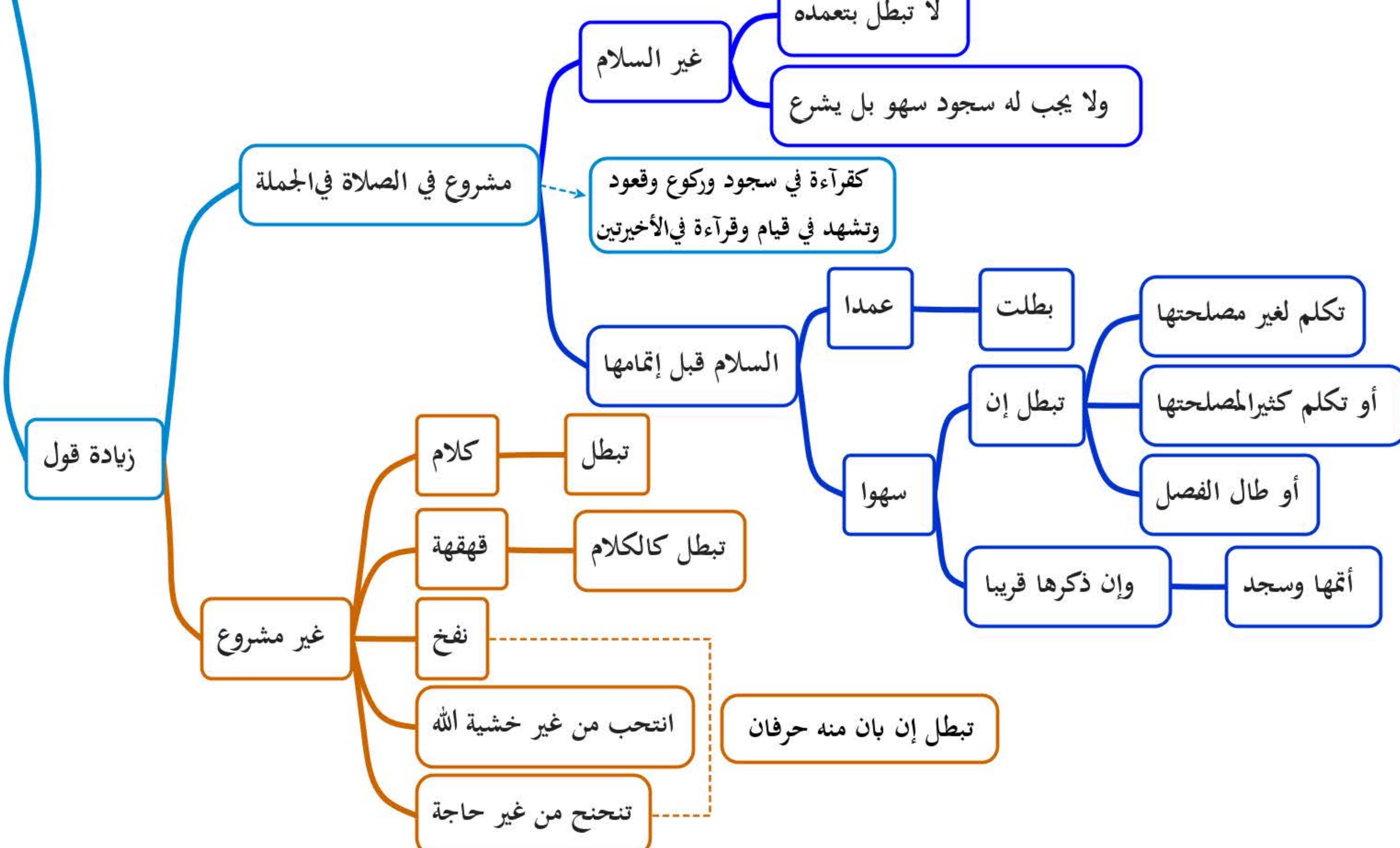
وعليه السجود لكل



الزيادة



زيادة قول



باب صلاة التطوع (أ) آكلها

كسوف

ثم استسقاء

ثم وتر

وكيفيته

وأدنى الكمال

وأقله

وأكثره

وبفعل بين العشاء والفجر

ركعة

إحدى عشرة

وإن أوتر بخمس أو سبع لم يجلس إلا في آخرها

ويتسع يجلس عقب الثامنة ويتشهد ولا يسلم ثم يصلي التاسعة ويتشهد

ثلاث ركعات بسلامين

يقرأ في الأولى بسبح

وفي الثانية الكافرون

وفي الثالثة الإخلاص

اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبِعفوِكَ من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اللهم صل على محمد وعلى آل محمد

ويقنت فيها بعد الركوع ويقول

ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها

وركعتان بعد المغرب

وركعتان بعد العشاء

وركعتان قبل الفجر

عدد عشر ركعات

آكلها

ثم السنن الرواتب

وهما آكلها

سن له قضاؤها

ومن فاته شيء منها

ثم تراويح

عددتها

والتراويح عشرون ركعة

كيفيتها

تفعل في جماعة مع الوتر

وقتها

بعد العشاء في رمضان

ما يفعل المتهجد إذا صلى مع الإمام

ويوتر المتهجد بعده

فإن تبع إمامه شفعه بركعه

ويكره التنفل بينها

لا (يكره) التعقيب في جماعة

ويمسح وجهه بيديه

فيقنت الإمام في الفرائض

إلا أن تنزل بالمسلمين نازلة

غير الطاعون

باب صلاة التطوع (ب)

سجود الشكر

ويستحب سجود الشكر

عند تجدد النعم

واندفاع النقم

وتبطل به صلاة غير

جاهل

وناس

وتبطل به صلاة غير

جاهل

وناس

وصلاة الليل أفضل من صلاة النهار

وأفضلها ثلث الليل بعد نصفه

وصلاة ليل ونهار مثنى مثنى

إن تطوع في النهار بأربع كالظهر فلا بأس

أجر صلاة قاعد على نصف أجر صلاة قائم

وتسن صلاة الضحى

وأقلها

ركعتان

وأكثرها

ثمان

ووقتها

من خروج وقت النهي إلى قبيل الزوال

وسجود التلاوة

صفته

صلاة

للقارئ

ويسن

والمستمع

دون السامع

وإن لم يسجد القارئ لم يسجد

وهو أربع عشرة سجدة

في الحج منها اثنتان

ويكبر

إذا سجد

وإذا رفع

ويجلس ويسلم

ولا يتشهد

ويكره للإمام

قراءة سجدة في صلاة سر

وسجوده فيها

ويلزم المأموم متابعتها في غيرها

وأوقات النهي خمسة

من طلوع الفجر الثاني إلى طلوع الشمس

ومن صلاة العصر إلى الغروب

ومن طلوع الشمس حتى ترتفع قيد رمح

وعند قيامها حتى تزول

وإذا شرعت فيه حتى تتم

قضاء الفرائض

ويجوز فيها

فعل ركعتي الطواف

وإعادة جماعة

وفي الأوقات الثلاثة

ويحرم تطوع بغيرها في شيء

حتى ما له سبب

من الأوقات الخمسة

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

باب صلاة الجماعة

حكمها

- تلزم للصلوات الخمس الرجال
- لا شرط وله فعلها في بيته

التفضيل بين المساجد

- وتستحب صلاة أهل الثغر في مسجد واحد
- والأفضل لغيرهم في المسجد الذي لا تقام فيه الجماعة إلا بحضوره
- ثم ما كان أكثر جماعة
- ثم المسجد العتيق
- وأبعد (المسجدين) أولى من أقرب

ويحرم أن يؤم في مسجد قبل إمامه الراتب إلا

- بإذنه
- أو عذره

إعادة الصلاة

- ومن صلى ثم أقيم فرض سن أن يعيدها إلا المغرب

إعادة الجماعة

- ولا تكره إعادة جماعة في غير مسجدي مكة والمدينة

وإذا أقيمت الصلاة

- فلا صلاة إلا المكتوبة
- فإن كان في نافلة أتمها إلا أن يخشى فوات الجماعة فيقطعها

إدراك الجماعة

- ومن كبر قبل سلام إمامه لحق الجماعة وإن لحقه راعها
- دخل معه في الركعة وأجزأته التحريمة

حكم قراءة المأموم

- ولا قراءة على مأموم
- وتستحب في إسرار إمامه و سكوته
- و إذا لم يسمعه لبعده لا لطرش ويستفتح ويستعيد فيما يجهر فيه إمامه

سبق المأموم الإمام

إلى الركن

- ومن ركع أو سجد قبل إمامه فعليه أن يرفع ليأتي به بعده
- فإن لم يفعل عمدا بطلت

السبق بركن الركوع

- وإن ركع ورفع قبل ركوع إمامه
- عالمًا عمدا بطلت
- جاهلاً أو ناسياً بطلت الركعة فقط

السبق بركنين

- وإن ركع ورفع قبل ركوعه ثم سجد قبل رفعه
- بطلت إلا الجاهل والناسي ويصلي تلك الركعة قضاء

ويسن لإمام

- التخفيف مع الإتمام
- وتطويل الركعة الأولى أكثر من الثانية
- ويستحب انتظار داخل إن لم يشق على مأموم

وإذا استأذنت المرأة إلى المسجد

- كره منعها
- وبيتئها خير لها

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com



فصل في أحكام الإمامة

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

الأولى بالإمامة

- الأقرب العالم فقهه صلاحه
- ثم الأفقه
- ثم الأسن
- ثم الأشرف
- ثم الأقدم هجرة
- ثم الأتقى
- ثم من قرع

إلا من ذي سلطان → أحق

- وساكن البيت
- وإمام المسجد

- وحر
- وحاضر
- ومقيم
- وبصير
- ومختون
- ومن له ثياب

أولى من ضدهم

ككافر ← خلف فاسق

للرجال ← ولا امرأة
وخنثى

لبالغ ← ولا صبي

وأخرس

ولا عاجز عن ركوع أو سجود أو قعود أو قيام
إلا إمام الحي المرجو زوال علته

ويصلون وراءه جلوسا ندبا
فان ابتداء بهم قائما ثم اعتل فجلس
أموا خلفه قياما وجوبا

وتصح خلف من به سلس بول بمثله

ولا تصح خلف محدث
ولا متنجس
صحت لمأموم وحده → فإن جهل هو والمأموم حتى انقضت → يعلم ذلك

وهو
من لا يحسن الفاتحة
أويدغم فيها ما لا يدغم
أو يبدل حرفا
أو يلحن فيها لحنا يحيل المعنى
إلا بمثله

وإن قدر على إصلاحه لم تصح صلاته

ولا تصح

وتكره إمامة

- اللحان
- و الفأفاء
- والتمتام
- و من لا يفصح ببعض الحروف
- وأن يؤم أجنبية فأكثر → لا رجل معهن
- أن يؤم قوما أكثرهم يكرهه بحق

وتصح إمامة

- ولد الزنا → إذا سلم دينهما
- والجندي
- من يؤدي الصلاة بمن يقضيها → وعكسه

لا مفترض بمتنفل

ولا من يصلي الظهر بمن يصلي العصر أو غيرها

فصل في موقف الإمام والمأموم

إذا كان الإمام رجلاً

يقف المأمومون

خلف الإمام

عن يمينه

ويصح معه

أو عن جانبه

لا

قدامه

ولا عن يساره فقط

ولا الفذ خلفه أو خلف الصف

إلا أن يكون امرأة

إذا كان الإمام امرأة

وإمامة النساء تقف في صفهن

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

ويليه الرجال

ثم الصبيان

ثم النساء

كجنائزهم

كافر

أو امرأة

أو صبي في فرض

أو من علم حدثه أحدهما

ومن لم يقف معه إلا

فقد

الداخل إلى الصلاة
أين يصف؟

ومن وجد فرجة دخلها

وإلا عن يمين الإمام

فإن لم يمكنه

فله أن ينبه من يقوم معه

فإن صلى فذا

ركعة

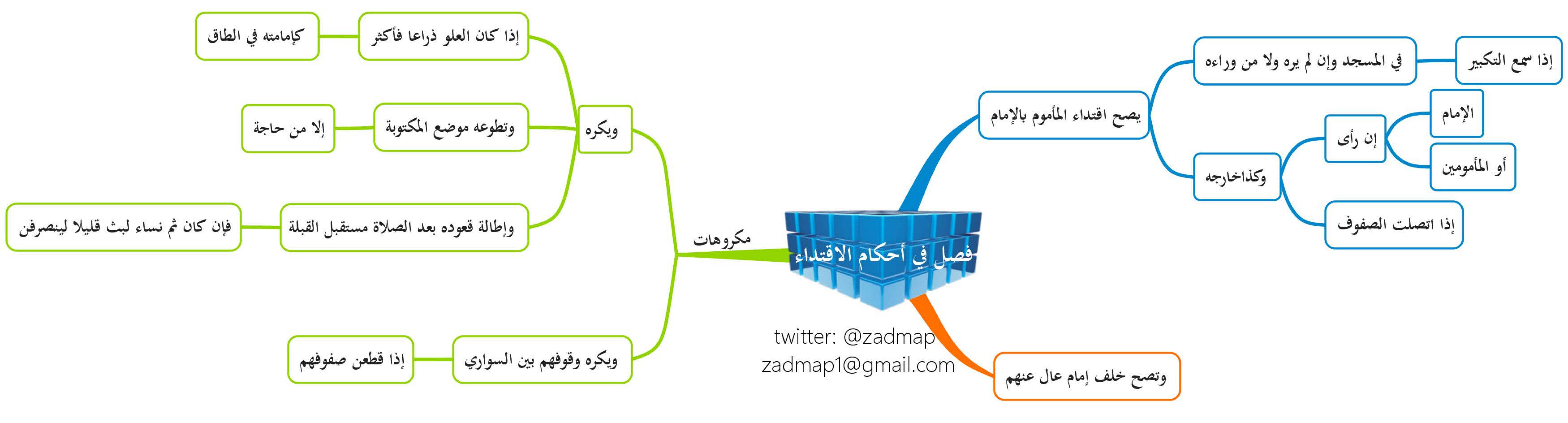
لم تصح أي صلاته

وإن ركع فذا ثم دخل في الصف

أو وقف معه آخر

قبل سجود الإمام

صحت



فصل ويعذر في
ترك جمعة وجماعة

مريض

ومدافع أحد الأخبثين

ومن بحضرة طعام

محتاج إليه

ضياع ماله

أو فواته

أو ضرر فيه

وخائف من

أو (يخاف) موت قريبه

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

أو (يخاف) على نفسه من

أو (يخاف) فوات رفقته

أو (حصل له) غلبة نعاس

أو (حصل له) أذى

ضرر

أو سلطان

أو ملازمة غريم

ولا شيء معه

بمطر

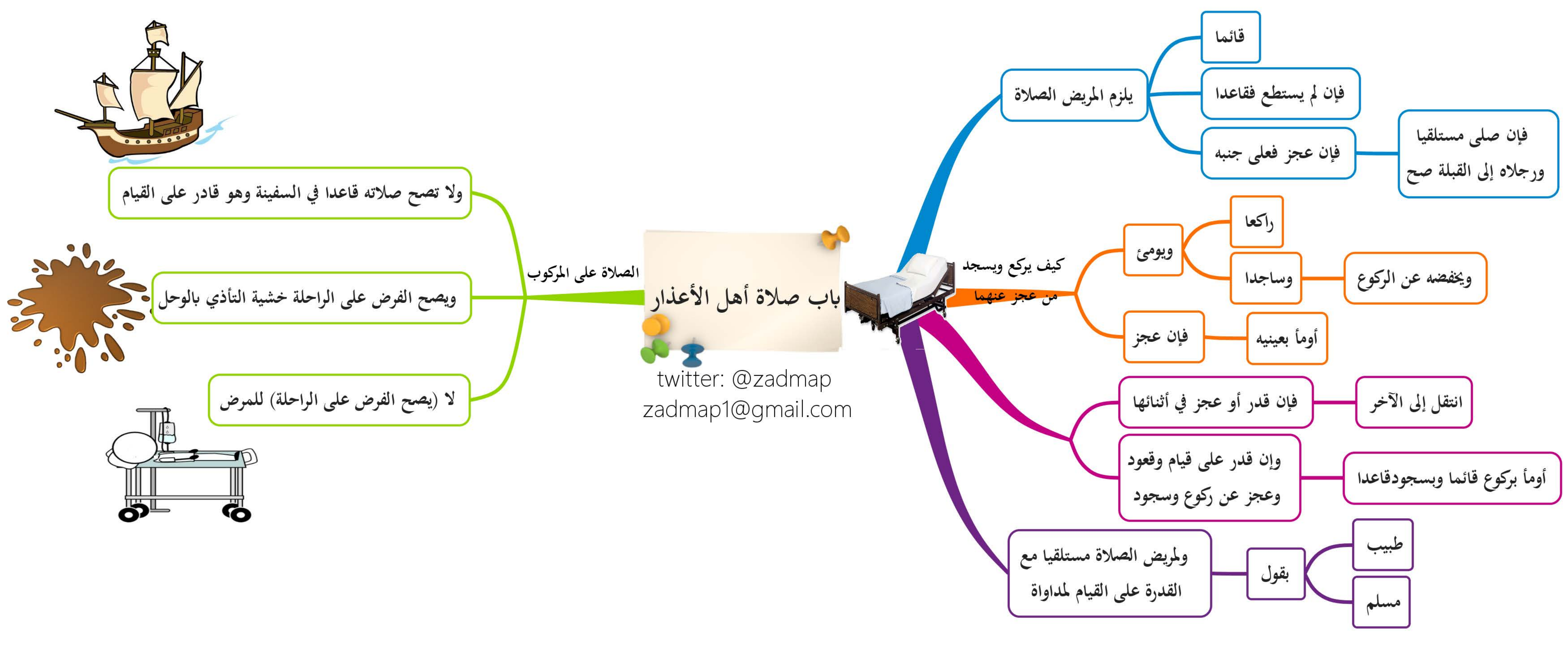
ووحل

وريح

باردة

شديدة

في ليلة مظلمة





فصل في قصر المسافر الصلاة

مسائل يقصر فيها المسافر

مسائل يلزم فيها الإتمام

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

- من سافر
 - سفرا مباحا
 - أربعة برد
 - إذا فارق
 - عامر قريته
 - أو خيام قومه
- سن له قصر رباعية ركعتين

- وإن كان له طريقان فسلك أبعدهما
- أو ذكر صلاة سفر في آخر
- وإن حبس ولم ينو إقامة
- أو أقام لقضاء حاجة بلا نية إقامة

قصر

قصر أبدا

- وإن أحرم
 - حضرا ثم سافر
 - أو سفرا ثم أقام
- بصلاة يلزمه إتمامها ففسدت وأعادها

- أو ذكر
 - صلاة حضر في سفر
 - أو عكسه

- أو ائتم
 - بمقيم
 - أو بمن يشك فيه

- تتعلق بالنية
 - أو لم ينو القصر عند إحرامها
 - أو شك في نية القصر
 - أو نوى إقامة أكثر من أربعة أيام

- أو كان ملاحا معه أهله لا ينوي الإقامة ببلد

لزمه أن يتم

فصل في الجمع

شروط الجمع

فإن جمع في وقت الأولى اشترط

ولا يفرق بينهما

نية الجمع

عند إحرامها

إلا بقدر

إقامة

ووضوء خفيف

وأن يكون العذر موجودا

عند افتتاحهما

وسلام الأولى

وإن جمع في وقت الثانية اشترط

نية الجمع في وقت الأولى

قبل أن يضيق عن فعلها

واستمرار العذر إلى دخول وقت الثانية

يجوز الجمع

بين الظهرين وبين العشاءين في وقت إحداهما

في سفر قصر

ومريض

يلحقه بتركه مشقة

وبين العشاءين

لمطر يبل الثياب

ولوحل

وريح

شديدة

باردة

ولو صلى في بيته

أو في مسجد طريقه تحت سباط

والأفضل فعل الأرفق به

من تأخير

وتقديم

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

كسيف ونحوه

ما يدفع به عن نفسه

ولا يثقله

ويستحب أن يحمل معه في صلاتها من السلاح

فصل في صلاة الخوف

صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم بصفات كلها جائزة

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com



twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

باب صلاة الجمعة

تلزم كل

ذكر

حر

مكلف

مسلم

مستوطن ببناء اسمه واحد

ولو تفرق

ليس بينه وبين موضعها أكثر من فرسخ

ومن سقطت عنه لعذر غير سفر

وجبت عليه

وانعقدت به

وأم فيها

صلاة الظهر قبل أن
يصلي إمام الجمعة

ومن صلى الظهر من عليه
حضور الجمعة قبل صلاة الإمام

لم تصح

وتصح ممن لا تجب عليه

والأفضل حتى يصلي الإمام

ولا يجوز لمن تلزمه

السفر في يومها بعد الزوال

ولا تجب على

مسافر سفر قصر

ولا عبد

ولا امرأة

ومن حضرها منهم

أجزأته

ولم تنعقد به

ولم يصح أن يؤم فيها



فصل يشترط لصحتها شروط

ويشترط تقدم خطبتين

ليس منها إذن الإمام

أحدها الوقت

وأوله

أول وقت صلاة العيد

وآخره

آخر وقت صلاة الظهر

فإن خرج وقتها قبل التحريمة

صلوا ظهرا

وإلا فجمعة

الثاني حضور أربعين

من أهل وجوبها

بقرية مستوطنين

وتصح فيما قاربه البنيان من الصحراء

فإن نقصوا قبل إتمامها

استأنفوا ظهرا

جم تترك الجمعة

ومن أدرك مع الإمام منهاركة

أتمها جمعة

وإن أدرك أقل من ذلك

أتمها ظهرا

إذا كان نوى الظهر

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

من شرط صحتها

حمد الله تعالى

والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم

وقراءة آية

والوصية بتقوى الله عز وجل

وحضور العدد المشترط

ولا يشترط لهما

الطهارة

ولا أن يتولاهما من يتولى الصلاة

ومن سننهما

أن يخطب على منبر أو موضع عال

ويسلم على المأمومين إذا أقبل عليهم

ثم يجلس إلى فراغ الأذان

ويجلس بين الخطبتين

ويخطب قائما

ويعتمد على سيف أو قوس أو عصا

ويقصد تلقاء وجهه

ويقتصر الخطبة

ويدعو للمسلمين



فصل في صفة صلاة الجمعة وما يتعلق بها

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

سنن الجمعة

- ويسن أن يغتسل وتقدم
- ويتنظف
- ويتطيب
- ويلبس أحسن ثيابه
- ويبكر إليها ماشيا
- ويدنو من الإمام
- ويقرأ سورة الكهف في يومها
- ويكثر الدعاء
- والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

والجمعة ركعتان

يسن أن يقرأ جهرا

- في الأولى بالجمعة
- في الثانية بالمنافقين

وتحرم إقامتها في أكثر من موضع بالبلد

- إلا الحاجة
- فإن فعلوا

- فالصحيحة
 - ما باشرها الإمام
 - أو أذن فيها
 - فإن استويا في إذن أو عدمه
 - فالثانية باطلة
 - وإن وقعتا معا
 - أو جهلت الأولى منهما
- بطلتا

منهيات

- ولا يتخطى رقاب الناس
 - إلا أن يكون إماما
 - أو إلى فرجة
- وحرّم أن يقيم غيره فيجلس مكانه
 - إلا من قدم صاحبا له
 - فجلس في موضع يحفظه له
- وحرّم رفع مصلى مفروش
 - ما لم تحضر الصلاة
- ومن قام من موضعه لعارض لحقه
 - ثم عاد إليه
 - قريبا
 - فهو أحق به
- ومن دخل والإمام يخطب لم يجلس
 - حتى يصلي ركعتين يوجز فيهما
- ولا يجوز الكلام والإمام يخطب
 - إلا له
 - أو لمن يكلمه
- ويجوز قبل الخطبة وبعدها

أقل السنة بعد الجمعة

- ركعتان
 - وأقل السنة بعد الجمعة
 - ست وأكثرها

باب صلاة العيدين

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

حكمها

إذا تركها أهل بلد قاتلهم الإمام وهي فرض كفاية

ووقتها

- كصلاة الضحى
- وآخره الزوال

هل تقضى إذا خرج وقتها؟

فإن لم يعلم بالعيد إلا بعده صلوا من الغد

مكافأ ووقتها

- في صحراء
- وتقديم صلاة الأضحى
- وعكسه الفطر

الأكل قبلها

- وأكله قبلها
- وعكسه في الأضحى

الخروج لها

- تبكير مأموم إليها
- وتأخير إمام إلى وقت الصلاة
- على أحسن هيئة

وتسن / ويسن

ويسن أن يرجع من طريق آخر

مكروهات

- وتكره في الجامع بلا عذر
- ويكره التنفل
- قبل الصلاة
- وبعدا

ومن شرطها

- استيطان
- وعدد الجمعة
- لا إذن إمام

صفتها

ويصليهما ركعتين

قبل الخطبة

يكبر

في الأولى

- بعد الاستفتاح
- وقبل التعوذ والقراءة

في الثانية

- قبل القراءة
- خمسا

يرفع يديه مع كل تكبيرة

ويقول الله كبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما وإن أحب قال غير ذلك

ثم يقرأ جهرا

في الأولى بعد الفاتحة

بسبح

وبالغاشية

في الثانية

فإذا سلم

خطب خطبتين

كخطبتي الجمعة

يستفتح

- الأولى بتسع تكبيرات
- والثانية

يحثهم في الفطر

- على الصدقة
- ويبين لهم ما يخرجون

ويرغبهم في الأضحى

- في الأضحى
- ويبين لهم حكمها

سننها

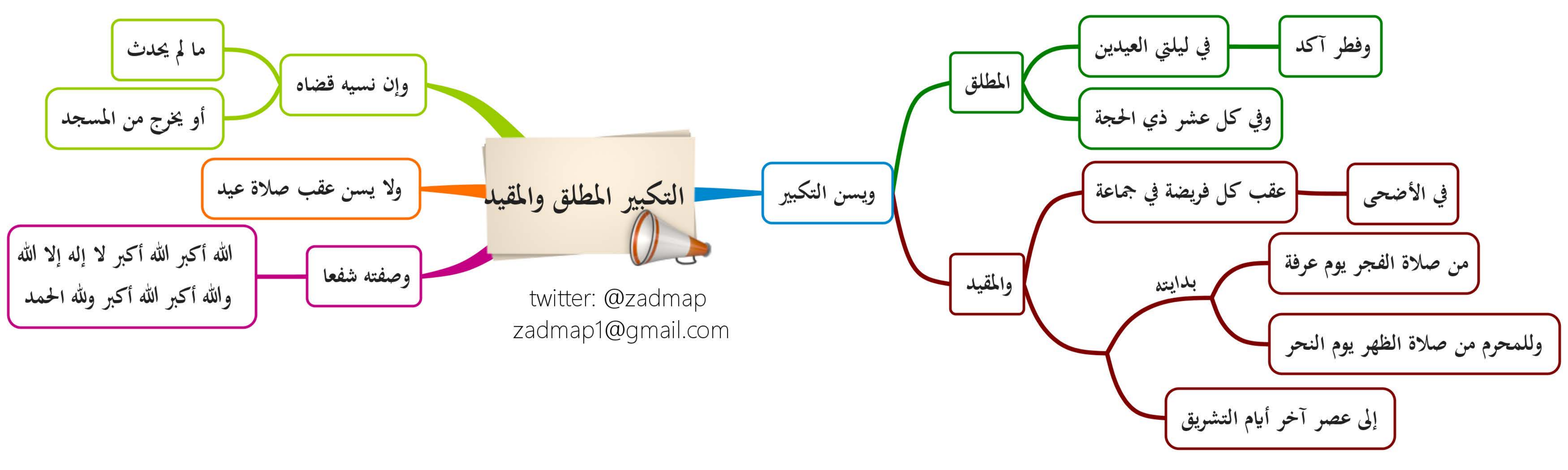
والتكبيرات الزوائد

والذكر بينها

والخطبتان

سنة

ويسن لمن فاتته أو بعضها قضاؤها على صفتها



التكبير المطلق والمقيد

ويسن التكبير

المطلق

في ليلتي العيدين

وفطر آكد

وفي كل عشر ذي الحجة

عقب كل فريضة في جماعة

في الأضحى

والمقيد

بدايته

من صلاة الفجر يوم عرفة

وللمحرم من صلاة الظهر يوم النحر

إلى عصر آخر أيام التشريق

ولا يسن عقب صلاة عيد

وصفته شفعا

الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله
والله أكبر الله أكبر ولله الحمد

وإن نسيه قضاؤه

ما لم يحدث

أو يخرج من المسجد

باب صلاة الكسوف

متى

تسن

جماعة

وفرادى

ركعتين

إذا كسف أحد النيرين

فإن تجلى الكسوف فيها

أتمها خفيفة

حالات لا تصلى

فيها الكسوف

وإن غابت الشمس كاسفة

أو طلعت والقمر خاسف

أو كانت آية عدا الزلزلة

لم يصل

صفتها

يقراً في الأولى جهراً بعد الفاتحة سورة طويلة

ثم يركع طويلاً

ثم يرفع ويسمع ويحمد

ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الأولى

ثم يركع فيطيل وهو دون الأول

ثم يرفع

ثم يسجد سجدين طويلتين

ثم يصلي الثانية كالأولى

لكنها دونها في كل ما يفعل

ثم يتشهد ويسلم

صفات أخرى

لصلاة الكسوف

وإن أتى في كل ركعة

بثلاث ركوعات

أو أربع

أو خمس

جاز

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com



باب صلاة الاستسقاء

تختص

وأمرهم

- بالتوبة من المعاصي
- والخروج من المظالم
- وترك التشاحن
- والصيام
- والصدقة

وعظ الناس

وإذا أراد الإمام الخروج لها

ويعدهم يوما يخرجون فيه

- إذا أجذبت الأرض
- وقحط المطر
- صلوها
- جماعة
- وفرادى

في موضعها

- وصفتها
- وأحكامها

كعيد

ويتنظف

ولا يتطيب

ويخرج

- متواضعا
- منتخشعا
- متذللا
- منتضرعا

ومعه

- أهل الدين والصلاح
- والشيوخ
- والصبيان المميزون

وان خرج أهل الذمة

منفردين عن المسلمين

لا ييوم

لم يمنعوا

فيصلي بهم

ثم يخطب واحدة

يفتحها بالتكبير

كخطبة العيد

ويكثر فيها

الاستغفار

وقراءة الآيات التي فيها الأمر به

ويرفع يديه فيدعو بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم

ومنه: "اللهم اسقنا غيثا مغيثا" إلى آخره

وإن سقوا قبل خروجهم

شكروا الله

وسألوه المزيد من فضله

وينادى

الصلاة جامعة

وليس من شرطها

إذن الإمام

ويسن

أن يقف في أول المطر

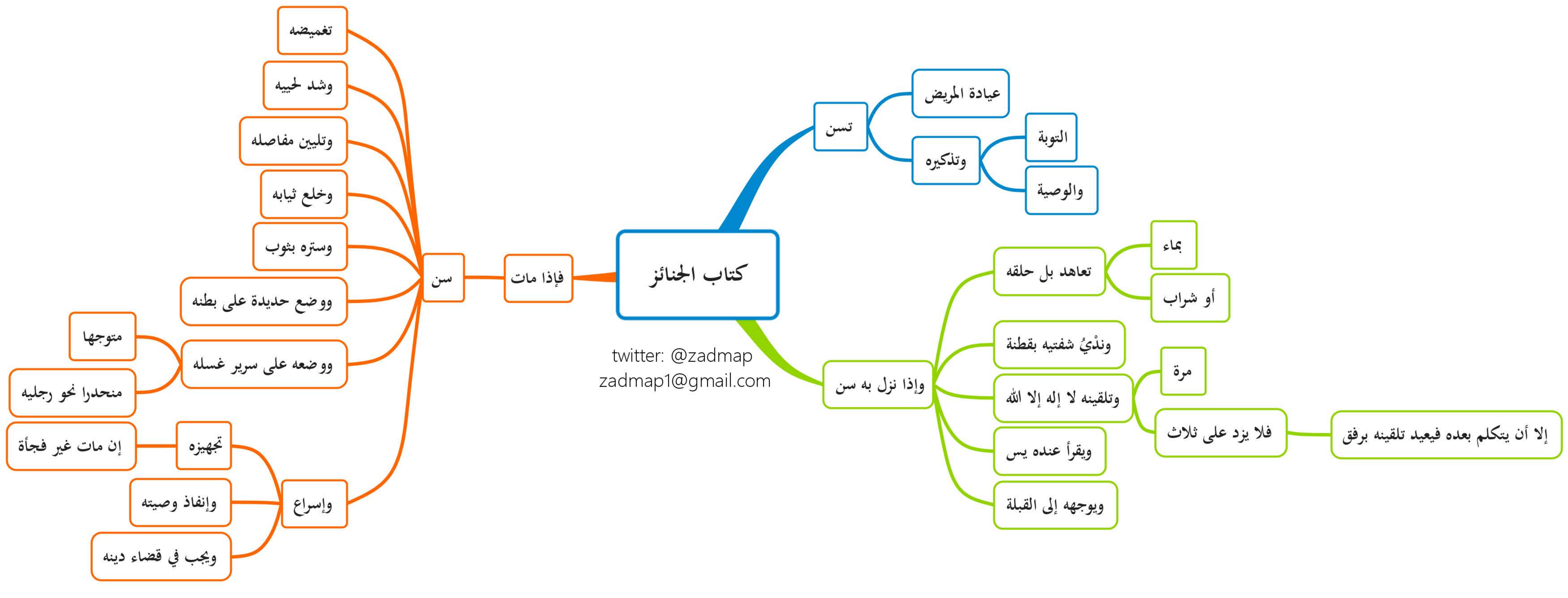
وإخراج رحله وثيابه ليصيبها

وإذا زادت المياه وخيف منها سن أن يقول

اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الطراب والآكام ويطون الأودية ومنابت الشجر {رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ} الآية

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

كتاب الجنائز



فصل في غسل الميت القسم الأول

فرض كفاية

- غسل الميت
- وتكفينه
- والصلاة عليه
- ودفنه

وأولى الناس بغسله

- وصيه
- ثم أبوه
- ثم جده
- ثم الأقرب فالأقرب من عصباته
- ثم ذوو أرحامه

وبالأنتى

- وصيتها
- ثم القربى فالقربى من نساءها

غسل أحد الجنسين للآخر

- ولكل واحد من الزوجين غسل صاحبه وكذا سيد مع سريته
- ولرجل وامرأة غسل من له دون سبع سنين فقط
- وإن مات رجل بين نسوة
- أو عكسه

يتم كخشي مشكل

ويجزم

- أن يغسل مسلم كافرا
- بل يوارى لعدم أو يدفنه

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

وإذا أخذ في غسله

- ستر عورته
- وجرده
- وستره عن العيون

ويكره لغير معين في غسله حضوره

- ثم يرفع رأسه برفق إلى قرب جلوسه
- ويعصر بطنه برفق ويكثر صب الماء حينئذ

- ثم يلف على يده خرقة فينجيه ولا يجلمس عورة من له سبع سنين
- ويستحب أن لا يمس سائرته إلا بخرقة

ثم يوضيه ندبا

- ولا يدخل الماء في فيه
- ولا في أنفه

ويدخل أصبعيه مبلولتين بالماء

- بين شفتيه فيمسح أسنانه ولا يدخلهما الماء
- وفي منخريه فينظفهما

ثم ينوي غسله ويسمى

ويغسل برغوة السدر رأسه ولحيته فقط

ثم يغسل

- شقه الأيمن
- ثم الأيسر
- ثم كله ثلاثا يمر في كل مرة يده على بطنه
- فإن لم ينق بثلاث زيد حتى ينقى ولو جاوز السبع ويجعل في الغسلة الأخيرة كافورا

أشياء تستعمل عند الحاجة

- والماء الحار
- والأشنان
- والخلال
- يستعمل إذا احتيج إليه

فصل في غسل الميت
القسم الثاني

أحكام الشهيد

- ولا يغسل شهيد إلا أن يكون جنباً
- ويدفن في ثيابه
- ولا يصل علىه
- بعد نزع السلاح والجلود عنه
- وإن سلبها كفن بغيرها

شاهد يغسل ويصلى عليه

- وإن سقط من دابته
- أو وجد ميتاً ولا أثر به
- أو حمل
- أو طال بقاؤه
- فأكل
- غسل وصلي عليه

والسقط إذا بلغ أربعة أشهر

- غسل
- وصلي عليه

ومن تعذر غسله يمّم

- وعلى الغاسل ستر ما رآه
- إن لم يكن حسناً

ومحرم ميت كحي

- يغسل بماء وسدر
- ولا يقرب طيباً
- ولا يلبس ذكر
- ولا يغطي
- مخيطاً
- رأسه
- ولا وجه أنثى

وإن خرج بعد تكفينه

- لم يعد الغسل

وإن خرج منه شيء بعد سبع

- وأيضاً
- ثم يغسل المحل
- حشي بقطن
- فإن لم يستمسك فبطين حر

ويضفر شعرها

- ويسدل وراءها
- ثلاثة قرون

ثم ينشف بثوب

ولا يسرح شعره

ويقلم أظفاره

ويقص شاربه

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

فصل في الكفن

إلا الزوج لا يلزمه كفن امرأته
فعلى من تلزمه نفقته
مقدما على دين
وغيره
يجب كفنه في ماله
فإن لم يكن له مال

وتكفن المرأة
في خمسة أثواب
إزار
وخمار
وقميص
ولفافتين

والواجب
ثوب يستر جميعه

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

ويسن تكفين رجل
في ثلاث لفائف بيض

ويجعل الحنوط فيما بينها
ثم يبسط بعضها فوق بعض
تجمر
ثم يوضع عليها مستلقيا
ويشد فوقها خرقة مشقوقة الطرف
ويجعل منه (من الحنوط) في قطن بين أليتيه
كالتبان
تجمع أليتيه ومثانته
ويجعل الباقي (من القطن المنط) على
منافذ وجهه
ومواضع سجوده
وإن طيب كله فحسن
ثم يرد طرف اللفافة العليا على شقه الأيمن
ثم الثانية والثالثة كذلك
ويرد طرفها الآخر فوقه
ويجعل أكثر الفاضل عند رأسه
وتحل في القبر
ثم يعقدها
وإن كفن في
قميص
ومنزr
ولفاقة
جاز

فصل في الصلاة على الميت

السنة أن يقوم الإمام

- عند صدره
- وعند وسطها

يقراً في الأولى بعد التعوذ الفاتحة

ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية كالتشهد

اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا إنك تعلم منقلبنا ومثوانا وأنت على كل شيء قدير اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام والسنة ومن توفيته منا فتوفه عليهما اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله وأوسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار وأفسح له في قبره ونور له فيه

فيقول

ويدعو في الثالثة

وإن كان صغيراً قال

اللهم اجعله ذخراً لوأديه وفرطاً وأجراً وشفيعاً مجاباً اللهم ثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما وألحقه بصالح سلف المؤمنين واجعله في كفالة إبراهيم وقه برحمتك عذاب الجحيم

ويقف بعد الرابعة قليلاً

ويسلم واحدة عن يمينه

ويرفع يديه مع كل تكبيرة

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

وواجباتها

- قيام
- وتكبيرات
- والفاتحة
- والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
- ودعوة للميت
- والسلام

ومن فاتته شيء من التكبير

قضاها على صفته

ومن فاتته الصلاة عليه

صلى على القبر

إلى شهر

وعلى غائب عن البلد بالنية

على الغال

ولا يصلي الإمام

ولا على قاتل نفسه

ولا بأس بالصلاة عليه في المسجد

فصل في حمل الميت ودفنه

مستحبات في حمل الميت

- ويباح بين العمودين
 - يستحب التربع في حمله
- ويسن
 - الإسراع بها
 - المشاة أمامها
 - والركبان خلفها
- وكون

جلوس تابعها حتى توضع ويكره

ويسجى قبر امرأة فقط

واللحد أفضل من الشق

ويقول مدخله بسم الله وعلى ملة رسول الله

ويضعه في لحده

- على شقه الأيمن
- مستقبل القبلة

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

ويرفع القبر عن الأرض

- قدر شبر
- مسما

ويكره

- تجسيصه
- والبناء عليه
- والكتابة
- والجلوس
- والوطء
- والاتكاء إليه

عليه

ويحرم فيه دفن اثنين فأكثر

إلا لضرورة

ويجعل بين كل اثنين حاجز من تراب

ولا تكره القراءة على القبر

وأى قرابة فعلها وجعل ثوابها لميت مسلم أوحى

نفعه ذلك

ويسن

أن يصنع لأهل الميت طعام يبعث به إليهم

ويكره لهم فعله للناس

فصل في زيارة القبور

مسنونات

تسن زيارة القبور

إلا للنساء

ويقول إذا زارها أو مر بها

السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم للاحقون يرحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم

وتسن

تعزية المصاب بالميت

ويجوز

البكاء على الميت

ويحرم

الندب

والنياحة

وشق الثوب

ولطم الخد

ونحوه

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

كتاب الزكاة

كتاب الزكاة

تجب بشروط خمسة

- حرية
- وإسلام
- وملك نصاب
- واستقراره
- ومضى الحول

- في غير المعشر
- إلا نتاج السائمة
- وربح التجارة

ولو لم يبلغ نصابا فإن حولهما حول أصلهما إن كان نصابا وإلا فمن كماله = حول الجميع من كمال النصاب

زكاة الدين

- ومن كان له
- دين
- أو حق من صداق أو غيره

أدى زكاته إذا قبضه لما مضى على مليء أو غيره

ولا زكاة في مال من عليه دين ينقص النصاب

- ولو كان المال ظاهرا
- وكفارة كدين

إنقطاع الحول وعدم انقطاعه

- وإن نقص النصاب في بعض الحول
- أو باعه
- أو أبدله بغير جنسه

وإن أبدله بجنسه بنى على حوله

وتجب الزكاة

- في عين المال
- ولها تعلق بالذمة

ولا يعتبر في وجوبها

- إمكان الأداء
- ولا بقاء المال

والزكاة كالدين في التركة

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

وإن ملك نصابا صغارا انعقد حوله حين ملكه

وإن نقص النصاب في بعض الحول

لا فرارا من الزكاة

انقطع الحول

باب زكاة بهيمة الأنعام

تجب في

- إبل
 - وبقر
 - وغنم
- إذا كانت سائمة → الحول أو أكثره

البقر

- ويجب في ثلاثين من البقر
- تبيع أو تبعة
- وفي أربعين
- مسنة
- وفي ستين
- تبيعان
- ثم
- في كل ثلاثين
- تبيع
- وفي كل أربعين
- مسنة

الإبل

- بنت مخاض
- فيجب في خمس وعشرين من الإبل
- في كل خمس شاة
- وفيما دونها
- بنت لبون
- وفي ست وثلاثين
- حقة
- وفي ست وأربعين
- جدعة
- وفي إحدى وستين
- بنتا لبون
- وفي ست وسبعين
- حقتان
- وفي إحدى وتسعين
- فإذا زادت عن مائة وعشرين واحدة
- فثلاث بنات لبون
- بنت لبون
- في كل أربعين
- حقة
- وفي كل خمسين

ويجزئ الذكر

- هنا = أي في زكاة البقر التبيع مكان التبعة
- وابن لبون مكان بنت مخاض
- وإذا كان النصاب كله ذكورا

الغنم

- ويجب في أربعين من الغنم
- شاة
- وفي مائة وإحدى وعشرين
- شاتان
- وفي مائتين وواحدة
- ثلاث شياه
- ثم في كل مائة شاة
- شاة

والخلطة تصير المالين كالواحد

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

باب زكاة الحبوب والثمار

متى تجب

وإذا اشتد الحب
وبدا صلاح الثمر
وجبت الزكاة

متى يستقر
الوجوب

ولا يستقر الوجوب إلا يجعلها في البيدر
فإن تلفت قبله بغير تعدد منه سقطت

ويجب العشر على مستأجر الأرض

وإذا أخذ

من ملكه
أو موات
من العسل مائة وستين رطلا عراقيا
ففيه عشرة

والركاز

ما وجد من دفن الجاهلية
فيه الخمس
في قليله وكثيره

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

مسائل في النصاب

تجب

ولو لم تكن قوتا
في الحبوب كلها
كتمر وزبيب
وفي كل ثمر يكال ويدخر

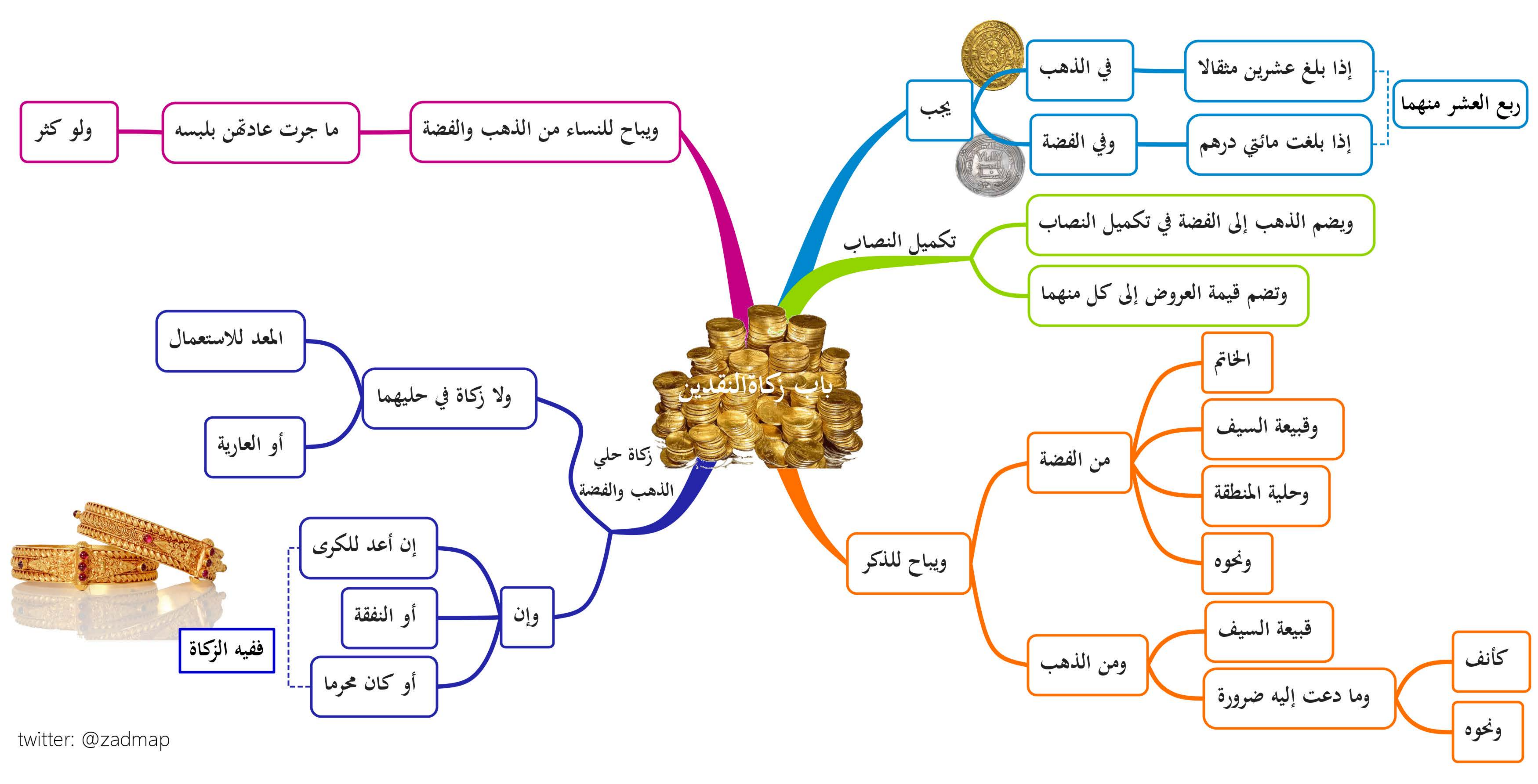
قدره ألف وست مائة رطل عراقي
وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في تكميل النصاب
لا جنس إلى آخر
ويعتبر بلوغ نصاب
تكميل النصاب

ولا تجب
ويعتبر أن يكون النصاب
مملوكا له وقت وجوب الزكاة

فيما يكتسبه اللقاط
أو يأخذه بحصاده
ولا فيما يجتنيه من المباح
كالبطم
والزعبل
وبزر قطونا
ولو نبت
في أرضه

يجب

ما سقي بلا مؤنة
عشر
معها
ونصفه
بهما
وثلاثة أرباعه
فإن تفاوتتا
فبأكثرهما نفعا
ومع الجهل العشر



باب زكاة العروض

متى تزكى ؟

إذا ملكها بفعله

بنية التجارة

وبلغت قيمتها نصابا

زكى قيمتها

وتقوم عند الحول

بالأحظ للفقراء

من عين

أو ورق

ولا يعتبر ما اشترت به

لا تكون للتجارة

فإن ملكها

بإرث

أو بفعله بغير نية التجارة

ثم نواها

لم تصر لها

البناء على

الحول

وإن اشترى عرضا

بنصاب من أثمان أو عروض

بني على حوله

وإن اشتراه بسائمة

لم يبن

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

باب زكاة الفطر

عن قوته
وقوت عياله
وحوائجه الأصلية

فضل له يوم العيد وليلته صاع

تجب على كل مسلم

إلا بطلبه

ولا يمنعها الدين

عن نفسه

فيُخرج

ومسلم يمونه

ولو شهر رمضان

بدأ بنفسه

فامراته

فرقيقه

فأمه

فأبيه

فولده

فأقرب في ميراث

فإن عجز عن البعض

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

حكمها من حيث وقت إخراجها

ويجوز إخراجها قبل العيد بيومين فقط

ويوم العيد قبل الصلاة أفضل

وتكره في باقيه

ويقتضيها بعد يومه آثما

ومن لزم غيره فطرته فأخرج
عن نفسه بغير إذنه

أجزاء

ولا تجب لناشر

ويستحب عن الجنين

والعبد بين شركاء

عليهم صاع

وتجب بغروب الشمس ليلة الفطر

فمن

أسلم بعده

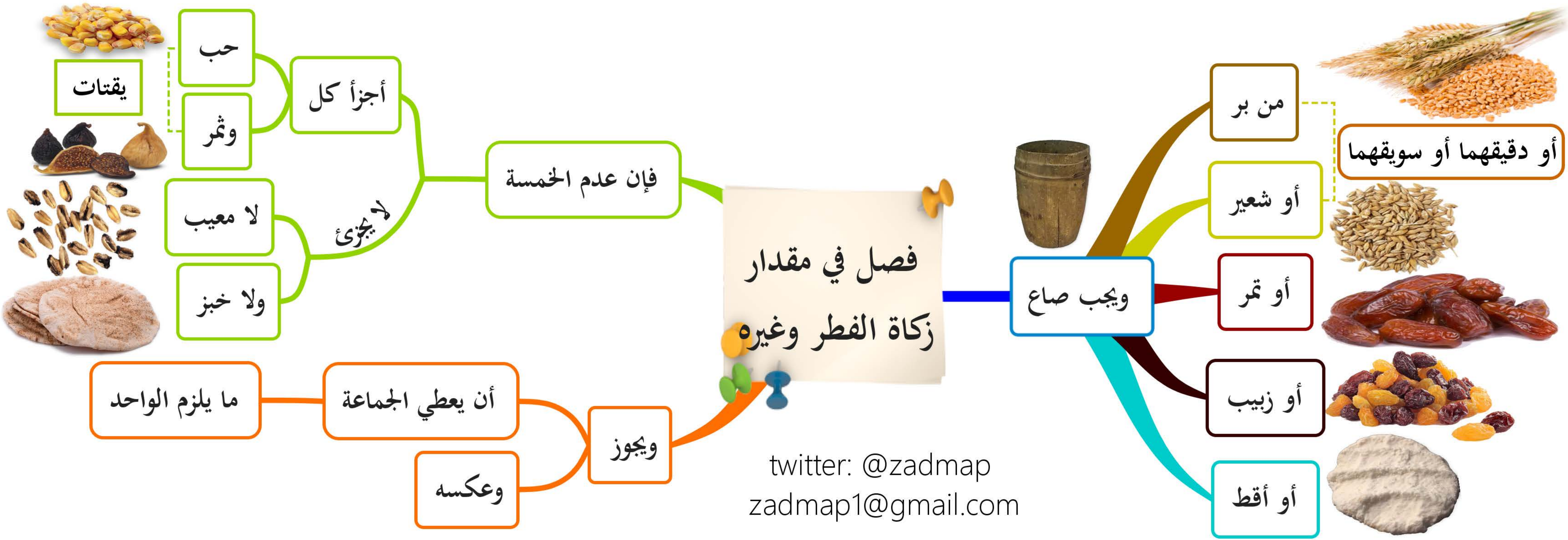
أو ملك عبدا

أو (تزوج) زوجة

أو ولد له ولد

وقبله تلزمه

لم تلزمه فطرته



باب إخراج الزكاة

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

يجب على الفور

مع إمكانه

إلا لضرر

فإن منعها

جحدًا لوجوبها

كفر عارف بالحكم

وأخذت

وقتل

أو بخلا

أخذت منه

وعزر

وتجب في مال صبي ومجنون

فيخرجها وليهما

ولا يجوز إخراجها إلا بنية

والأفضل

أن يفرقها بنفسه

ويقول عند دفعها هو وآخذها ما ورد

والأفضل إخراج زكاة كل مال في فقراء بلده

ولا يجوز نقلها إلى ما تقصر فيه الصلاة

فإن فعل أجزاء

إلا أن يكون في بلد لا فقراء فيه

فيفرقها في أقرب البلاد إليه

فإن كان في بلد وماله في آخر

أخرج زكاة المال في بلده

وفطرته في بلد هو فيه

ويجوز تعجيل الزكاة حولين فأقل

ولا يستحب

باب أهل الزكاة ثمانية

فصل

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

الفقراء
وهم من لا يجدون شيئا
أو يجدون بعض الكفاية

والمساكين
يجدون أكثرها
أو نصفها

والعاملون عليها
وهم جباة وحفاظها

الرابع: المؤلفة قلوبهم
ممن يرجى إسلامه
أو كف شره
أو يرجى بعطيته قوة إيمانه

الخامس: الرقاب
وهم المكاتبون
ويفك منها الأسير المسلم

السادس: الغارم
ولو مع غنى
لإصلاح ذات البين
مع الفقر أو لنفسه

السابع: في سبيل الله
والذين لا ديوان لهم
وهم الغزاة المتطوعة

الثامن: ابن السبيل
المسافر المنقطع به
دون المنشئ للسفر من بلده
فيعطى قدر ما يوصله إلى بلده

ومن كان ذا عيال
أخذ ما يكفيهم

يجوز صرفها إلى صنف واحد

ويسن إلى أقاربه الذين لا تلزمهم مؤونتهم

هاشمي
ومطلبي
ومواليهما

ولا تدفع إلى
ولا إلى فقيرة تحت
غني منفق
ولا إلى فرعه وأصله
ولا إلى عبد
وزوج

وإن أعطاه لمن ظنه غير أهل فبان أهلا
لم يجزئه
إلا غنيا ظنه فقيرا
أو بالعكس

وصدقة التطوع
مستحبة
في رمضان
وأوقات الحاجات
أفضل
وتسن بالفاضل عن كفايته ومن يمونه
ويأثم بما ينقصها

كتاب الصيام



كتاب الصيام

twitter: @zadmap
zadmap1@gmail.com

يجب صوم رمضان

- برؤية هلاله
- فإن لم ير مع صحو ليلة الثلاثين
- فظاهر المذهب يجب صومه وإن حال دونه غيم أو قتر
- أصبحوا مفطرين

وإن رأى نهارا فهو لليلة المقبلة

- لزم الناس كلهم الصوم
- ولو أنثى
- فإذا صاموا بشهادة واحد ثلاثين يوما فلم ير الهلال
- أو صاموا لأجل غيم
- ومن رأى وحده هلال رمضان ورد قوله
- أو رأى هلال شوال



لم يفطروا

صام

ويلزم الصوم

- لكل مسلم
- مكلف
- قادر

يجب الإمساك والقضاء

- وإذا قامت البينة في أثناء النهار
- وعلى كل من صار في أثناءه أهلا لوجوبه
- وكذا حائض ونفساء طهرتا
- ومسافر قدم مفطرا

الفطر

ومن أفطر

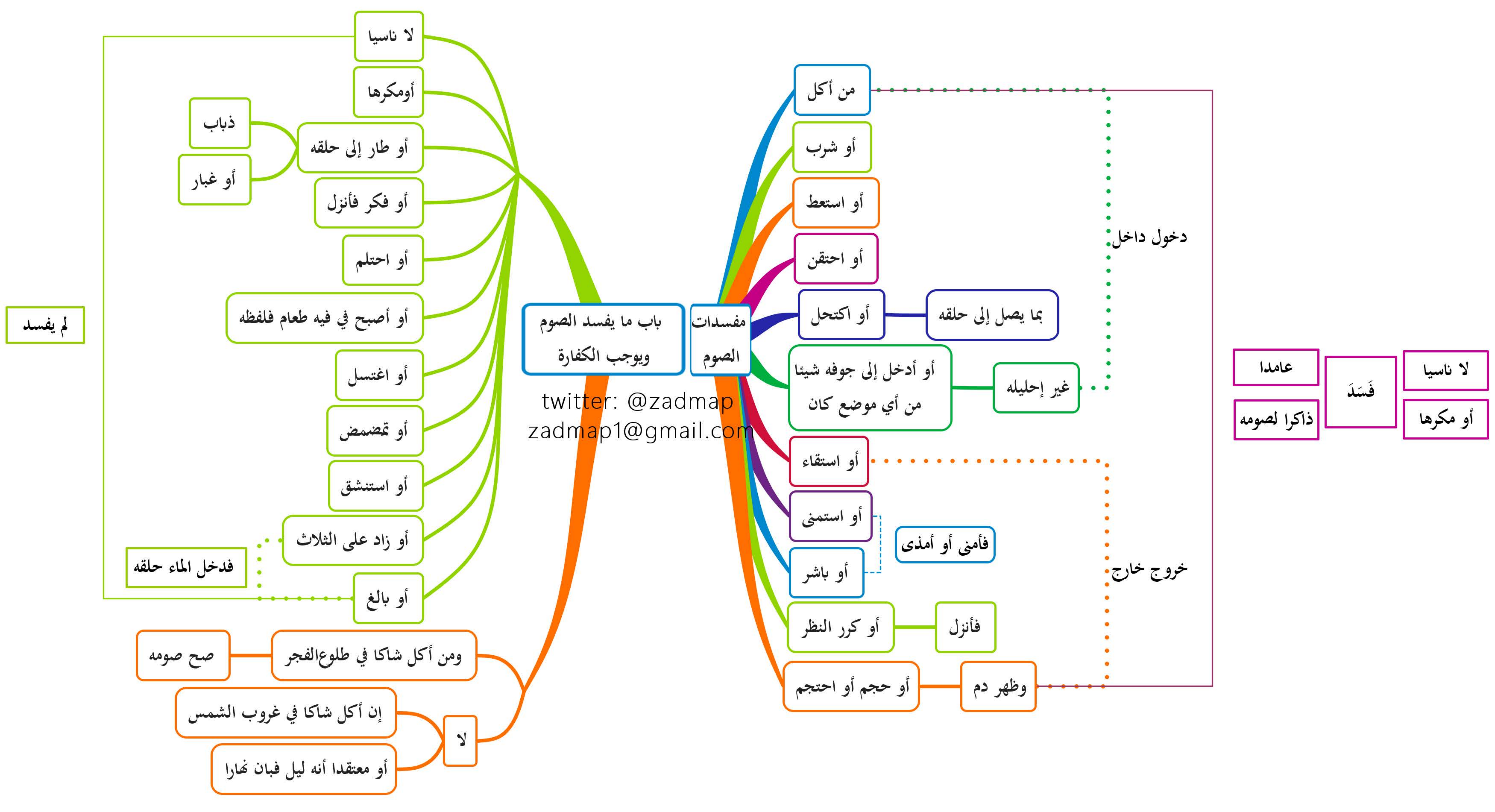
- لكبر
- أو مرض لا يرجى برؤه
- لمريض يصره
- ولمسافر يقصر
- وإن نوى حاضر صوم يوم ثم سافر في أثناءه
- فله الفطر
- وإن أفطرت حامل أو مرضع
- خوفا على أنفسهما
- وعلى ولديهما
- وأطعمتا لكل يوم مسكينا

مسائل في النية

ومن نوى الصوم

- ثم جن
- أو أغمي عليه
- لا إن نام جميع النهار
- جميع النهار ولم يفق جزء منه
- لم يصح صومه
- ويلزم المغمى عليه القضاء فقط
- ويجب تعيين النية من الليل
- لا نية الفرضية
- ويصح النفل بنية من النهار
- قبل الزوال وبعده
- ولو نوى إن كان غدا من رمضان فهو فرضي
- لم يجزئه
- ومن نوى الإفطار
- أفطر

لصوم كل يوم واجب



فصل في الجماع في نهار رمضان

twitter: @zadmap

تداخل الكفارات

ومن جامع

في نهار رمضان

فعليه القضاء والكفارة

في قبل أو دبر

ومن جامع وهو معافي

ثم مرض

أو جن

أو سافر

لم تسقط

وإن جامع

دون الفرج فأنزل

أو كانت المرأة معذورة

أو جامع من كان نوى الصوم في سفره

أفطر ولا كفارة

ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام رمضان

وهي

عتق رقبة

فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين

فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا

فإن لم يجد سقطت

وإن جامع

في يومين

فكفارتان

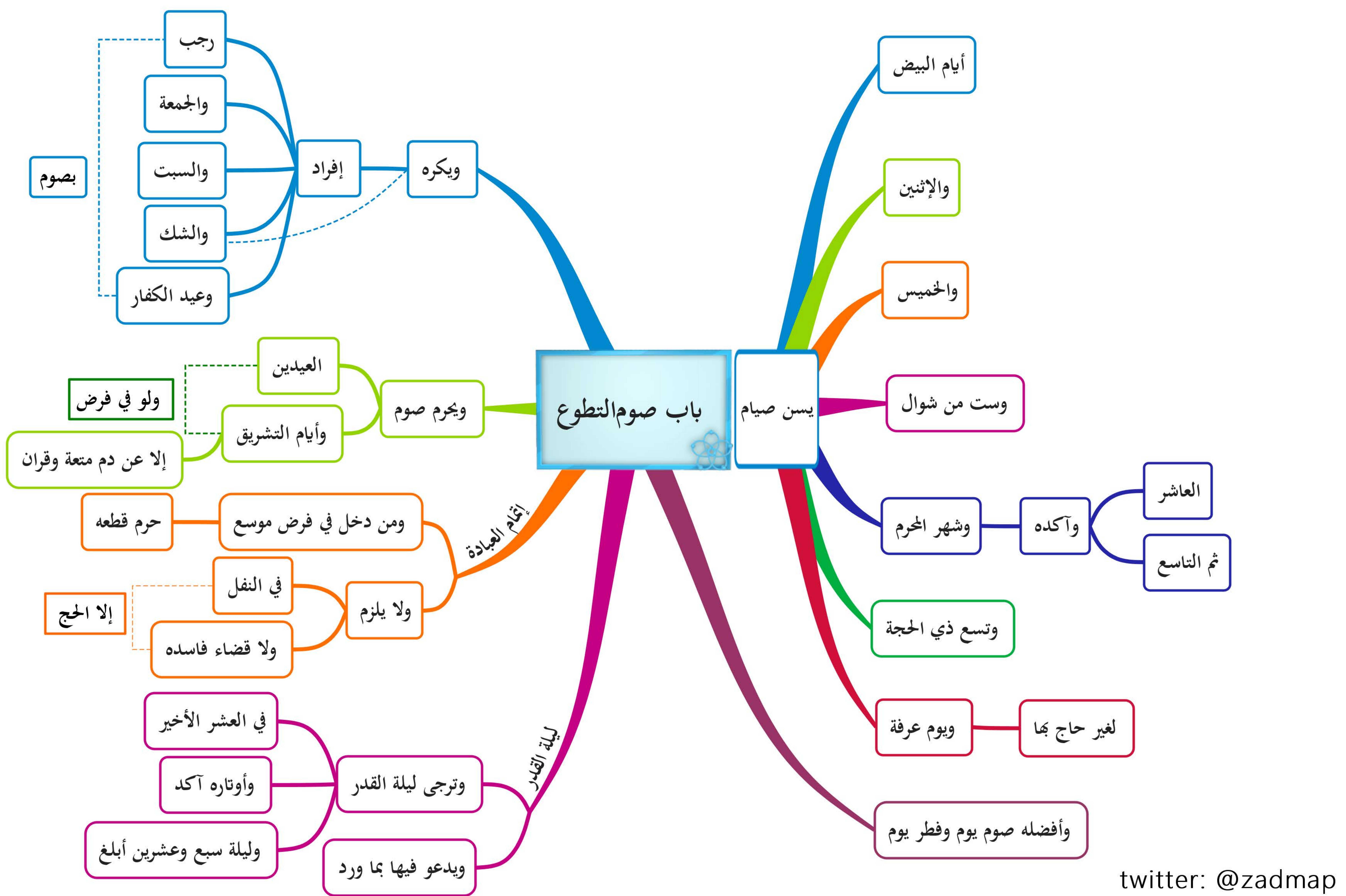
أو كرره في يوم ولم يكفر

فكفارة واحدة

وكذلك من لزمه الإمساك إذا جامع

وإن جامع ثم كفر ثم جامع في يوم

فكفارة ثانية



باب الاعتكاف

نذر الاعتكاف في مكان

- وأفضلها
 - الحرام
 - فمسجد المدينة
 - فالأقصى
- في مسجد غير الثلاثة
 - لم يلزمه فيه
 - لم يُجز فيما دونه
 - وإن عين الأفضل وعكسه بعكسه
- ومن نذره أو الصلاة
 - دخل معتكفه قبل ليلته الأولى
 - ومن نذر زمانا معيناً
 - وخرج بعد آخره

مسنون لزوم مسجد لطاعة الله تعالى

ويصح بلا صوم

خروج المعتكف

- ولا يخرج المعتكف إلا لما لا بد منه
- ولا يعود مريضاً
- ولا يشهد جنازة

إلا أن يشترطه

twitter: @zadmap

ويلزمان بالنذر

ولا يصح إلا في مسجد يجمع فيه

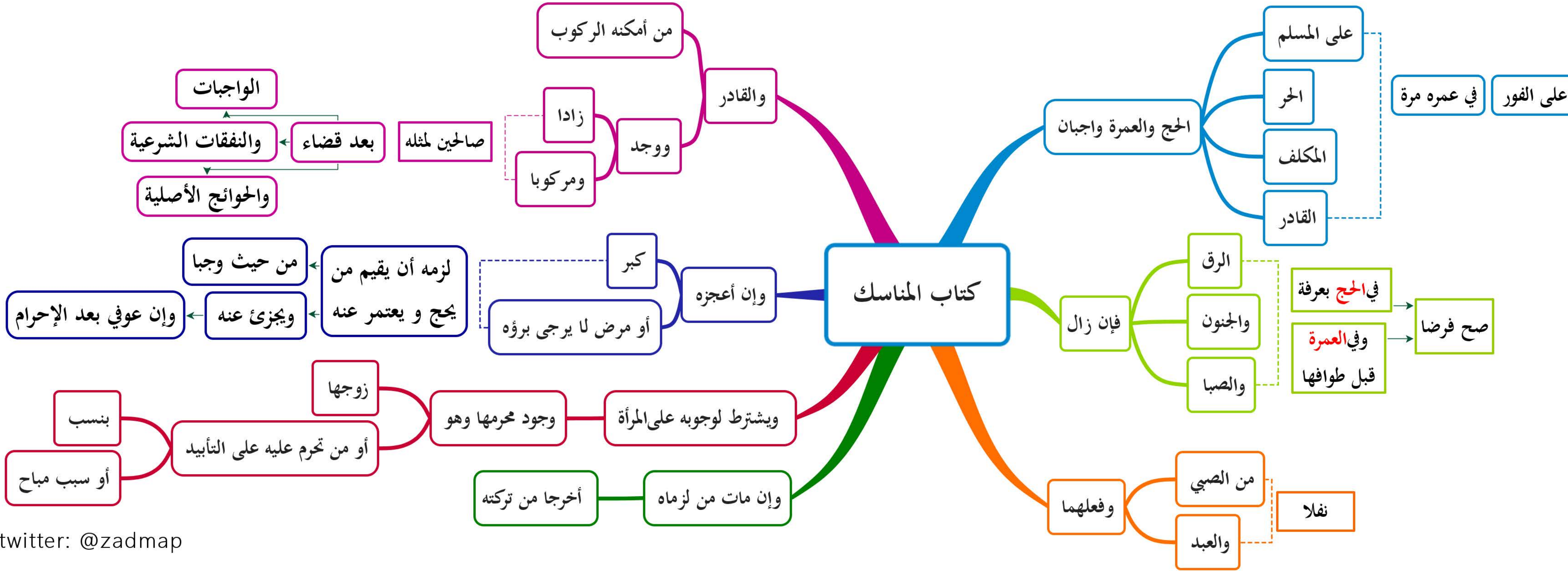
- إلا المرأة
 - ففي كل مسجد
 - سوى مسجد بيتها

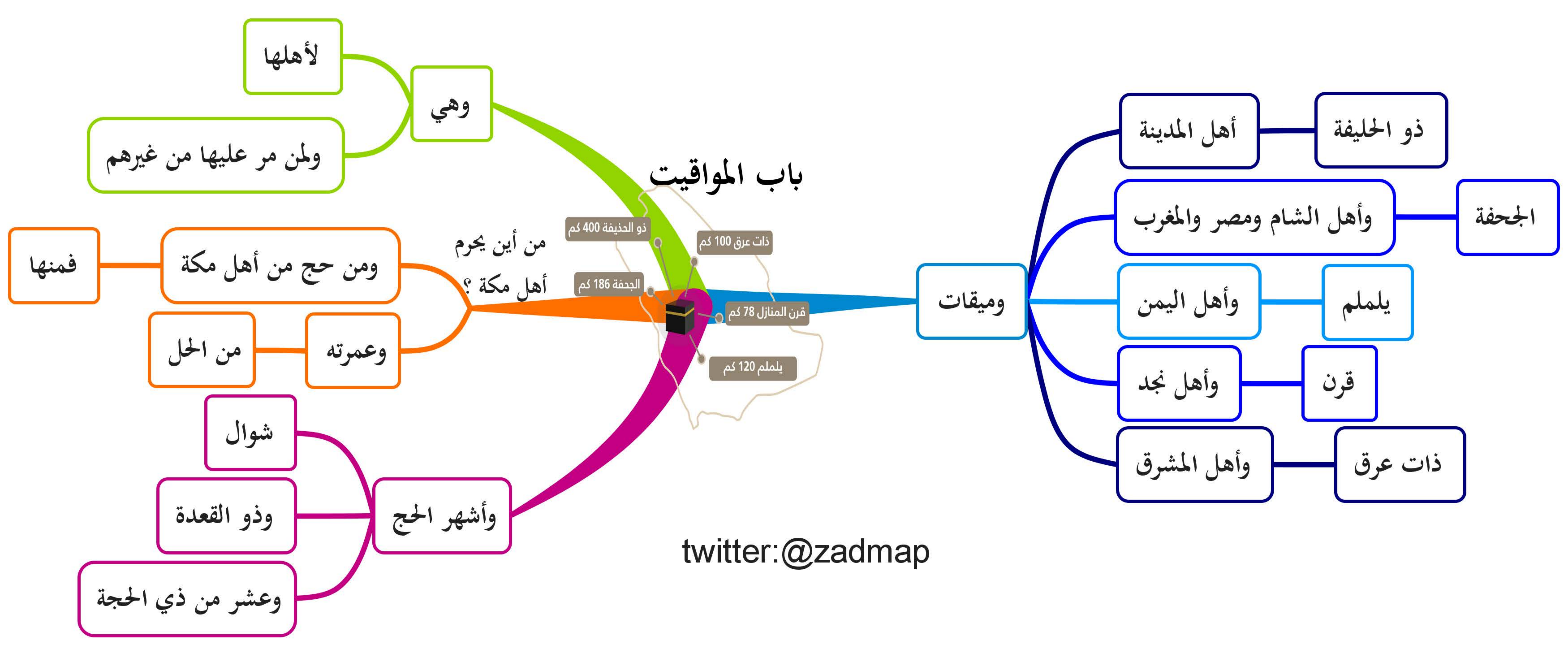
وإن وطئ في فرج

فسد اعتكافه

- ويستحب
 - اشتغاله بالقرب
 - واجتناب ما لا يعنيه

كتاب المناسك







نية النسك
الإحرام

أو تيمم لعدم

غسل

وتنظف

وتطيب

وتجرد عن محيط

في إزار ورداء أبيضين

وإحرام عقب ركعتين

ونيته شرط

ويستحب قوله

اللهم إني أريد نسك كذا فيسره لي

وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني

وأفضل الأنساك التمتع

وصفته

أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها

ثم يحرم بالحج في عامه

وعلى الأفقي دم

وإن حاضت المرأة فخشيت فوات الحج

أحرمت به وصارت قارنة

وإذا استوى على راحلته قال : لبيك اللهم لبيك , لبيك لا شريك لك لبيك , إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك

يصوت بها الرجل

وتخفيها المرأة

باب محظورات الإحرام وهي تسعة

عقد النكاح

- ويحرم عقد نكاح
- ولا يصح
- ولا فدية
- وتصح الرجعة

وإن جامع

- قبل التحلل الأول
 - فسد نسكهما
 - ويمضيان فيه
 - ويقضيانه ثاني عام

وتحرم المباشرة

- فإن فعل فأنزل
 - لم يفسد حجه
 - وعليه بدنه

وإحرام المرأة كالرجل

- إلا في اللباس
 - وتجنب
 - البرقع
 - القفازين
 - وتغطية وجهها
 - ويباح لها
 - التحلي

حلق الشعر

فمن حلق أو قلم ثلاثة فعليه دم

وتقليم الأظفار

ومن غطى رأسه بملاصق فدى

وإن لبس ذكر مخيطا فدى

- وإن طيب
 - بدنه
 - أو ثوبه

أو ادهن بمطيب

أو شم طيبا

- أو تبخر
 - بعود
 - ونحوه

وإن قتل صيدا

مأكولا برياً أصلاً ولو تولد منه ومن غيره

أو تلف في يده

ولا يحرم

- حيوان أنسي
- ولا صيد البحر
- ولا قتل
 - محرم الأكل
 - والصائل

لكن يحرم من الحل لطواف الفرض

قال الشيخ بن عثيمين رحمه الله: يظهر أن هذا سَبَقُ قلم من الماتن ؛ لأن هذا الحكم المستدرک لا ينطبق على المباشرة، بل على الجماع بعد التحلل الأول

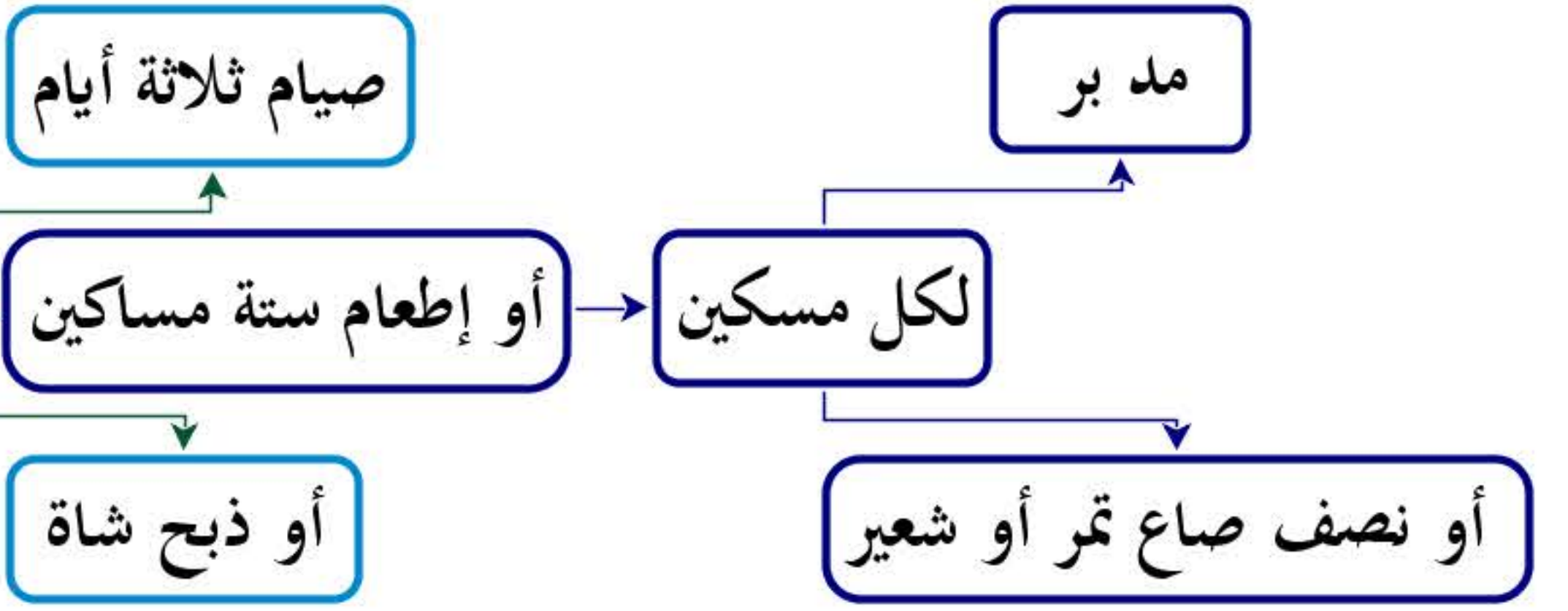
twitter: @zadmap

باب الفدية

يخير بفدية

- حلق
- وتقليم
- وتغطية رأس
- وطيب

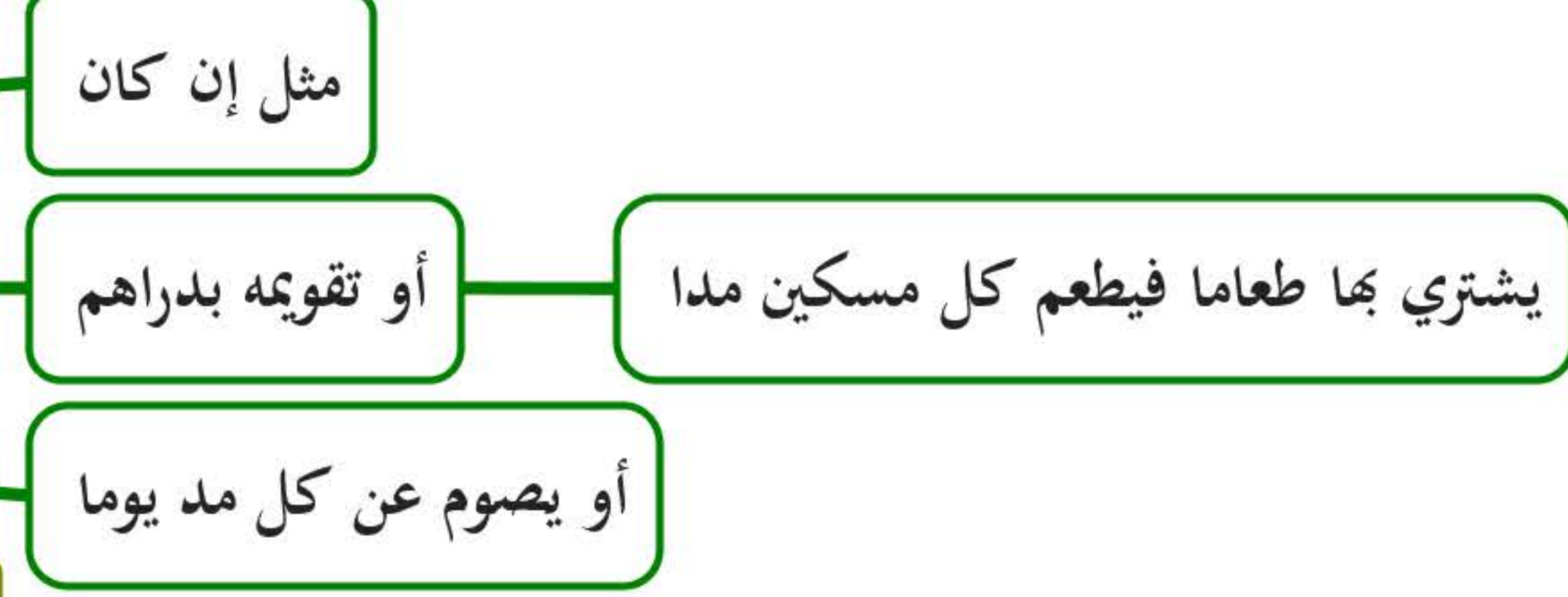
بين



و(يخير) بجزاء الصيد

ما له مثل

بين



وبما لا مثل له بين

- إطعام
- وصيام

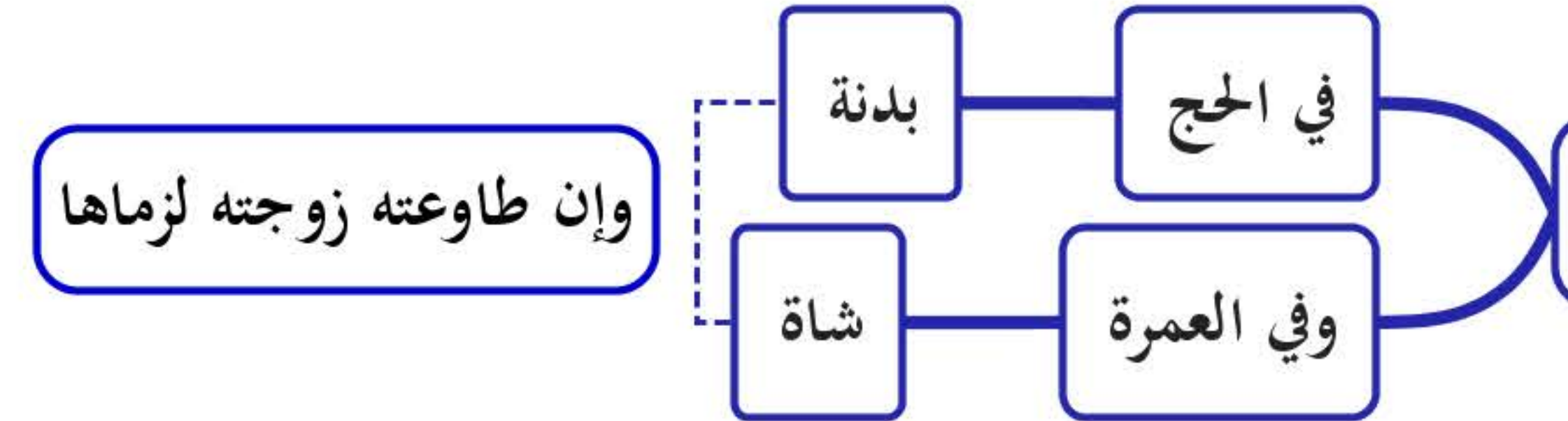
وأما دم متعة وقران



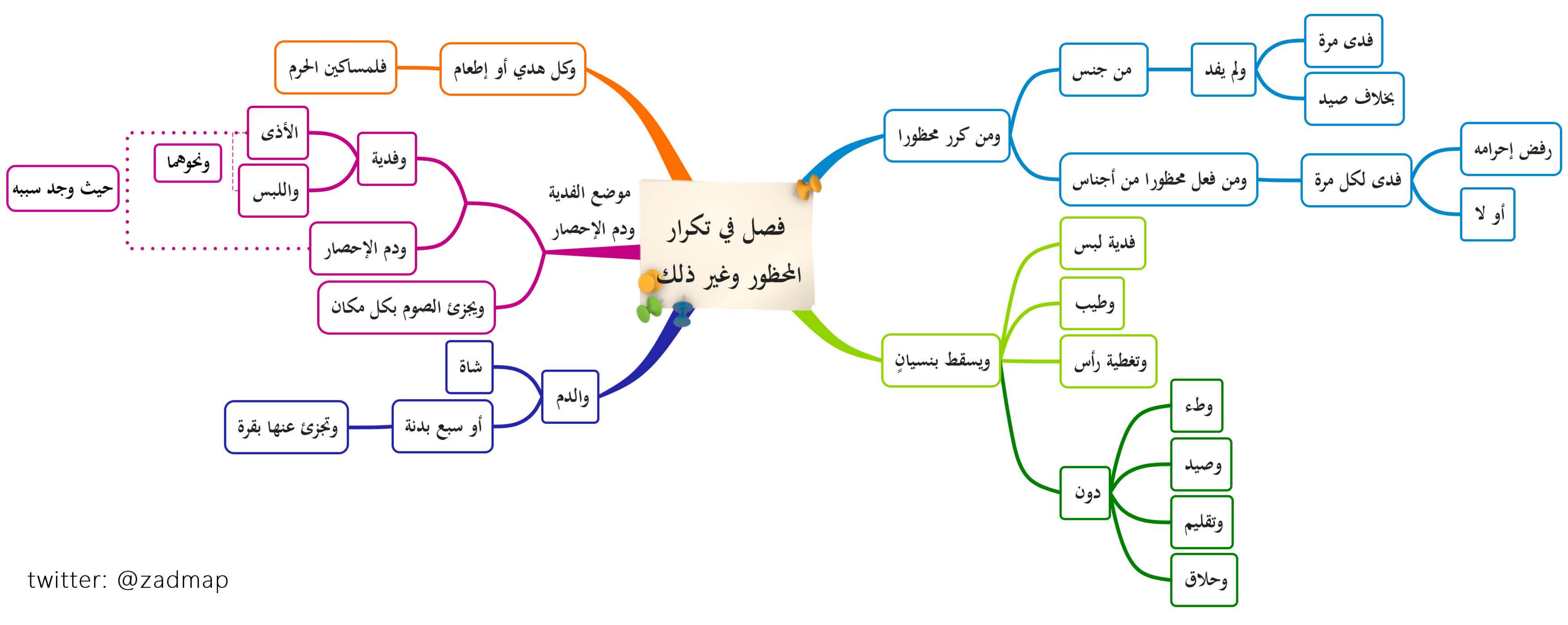
والمحصر إذا لم يجد هديا

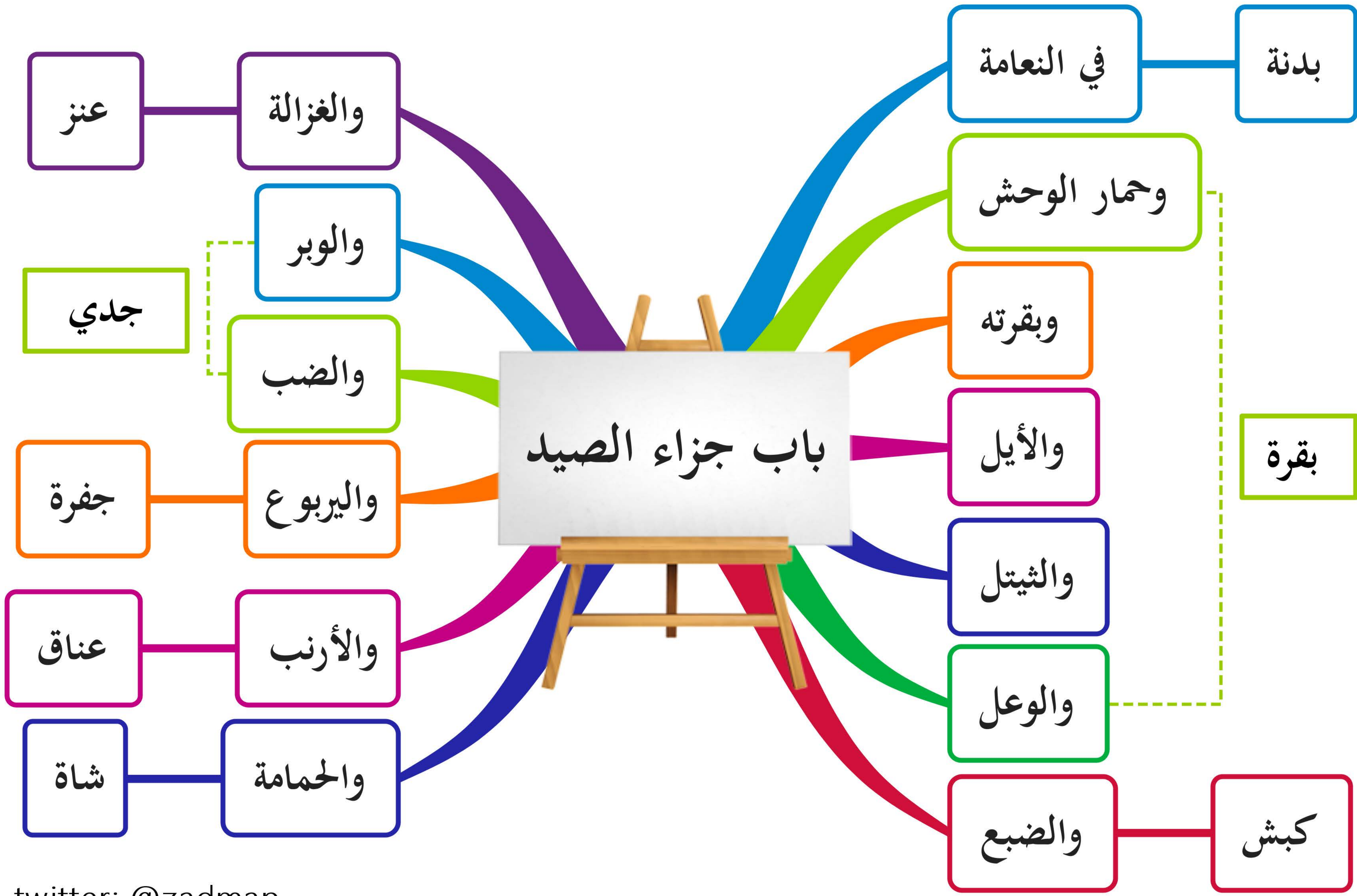


ويجب بوطء في فرج

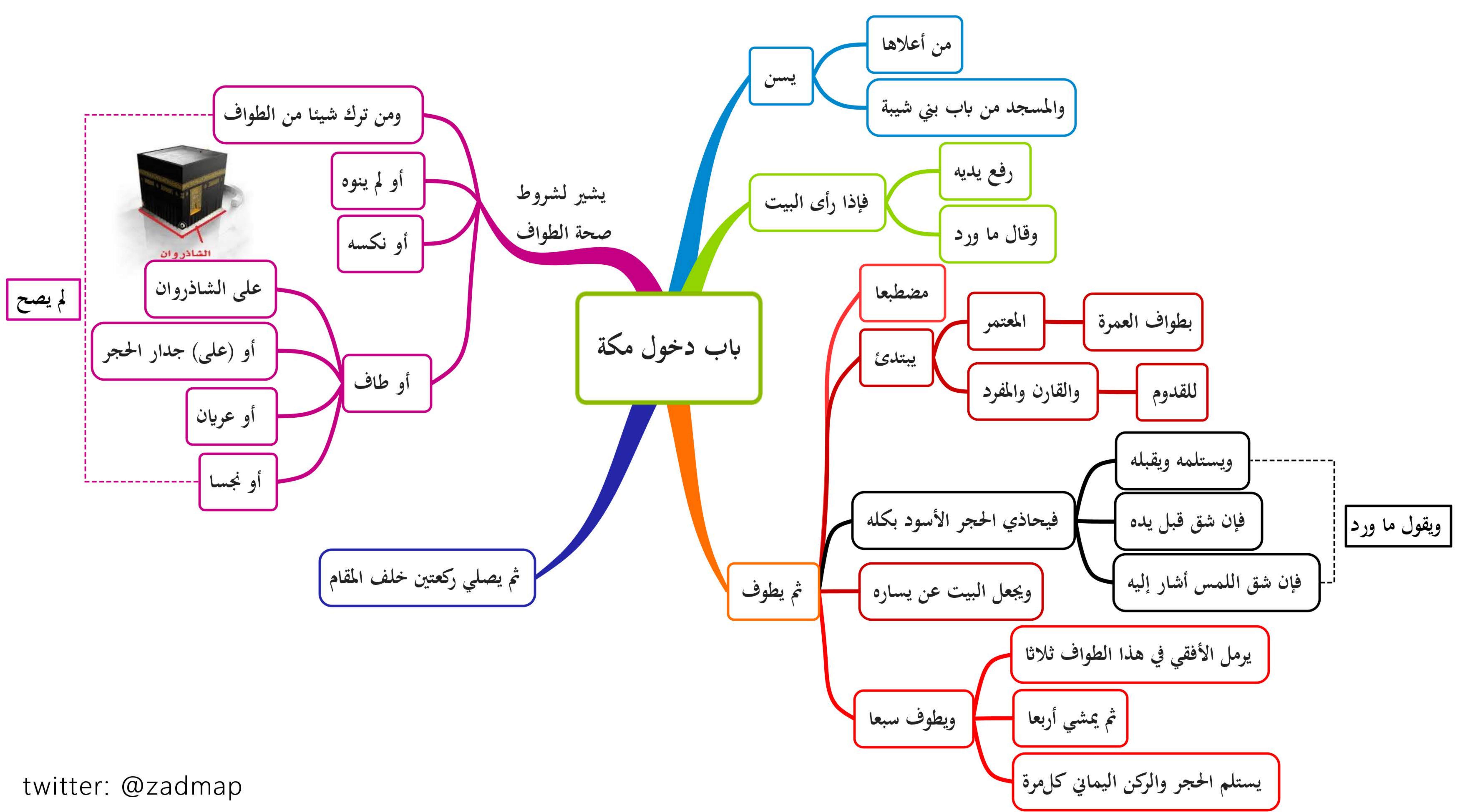


twitter: @zadmap









فصل في السعي والتحلل
من العمرة وما يتعلق بذلك

فإن بدأ بالمرورة سقط الشوط الأول

الطهارة

والستارة

والموالة

وتسن فيه

ثم يستلم الحجر

ويخرج إلى الصفا من بابه

فيرقاه حتى يرى البيت

ويكبر ثلاثا

ويقول ما ورد

ثم ينزل ماشيا إلى العلم الأول

ثم يسعى شديدا إلى الآخر

ثم يمشي

ويرقى المرورة

ويقول ما قاله على الصفا

ثم ينزل

فيمشي في موضع مشيه

ويسعى في موضع سعيه

إلى الصفا

يفعل ذلك
سعا

ذهابه سعية

ورجوعه سعية

قصر من شعره

لا هدي معه

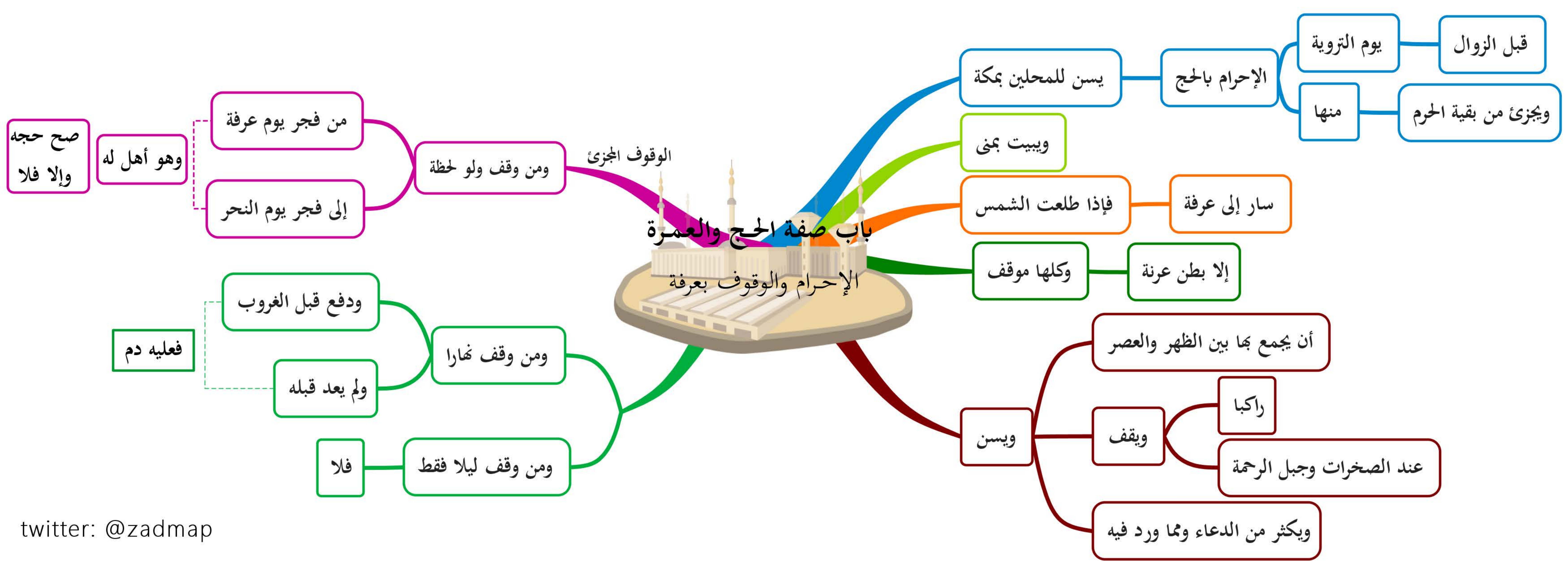
وتحلل

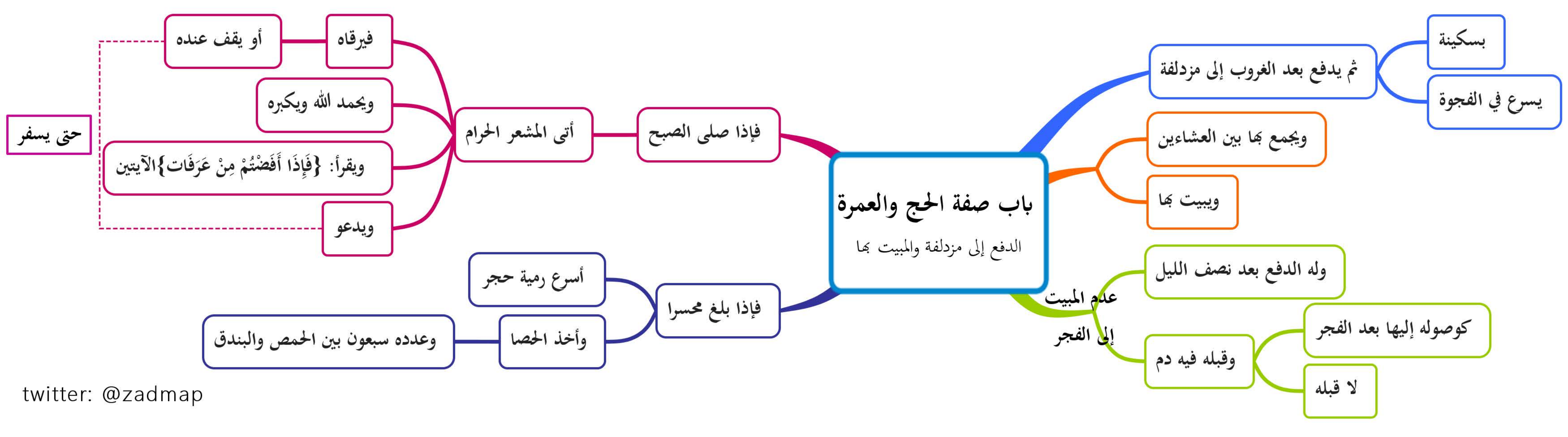
ثم إن كان متمتعا

وإلا حل إذا حج

والمتمتع إذا شرع في الطواف

قطع التلبية







وهي

من وادي محسر

إلى جمرة العقبة

رماها - أي الجمرة

بسبع حصيات

متعاقبات

يرفع يده

حتى يرى بياض إبطه

ويكبر مع كل حصة

بغيرها

ولا يجزى الرمي

ولا بها ثانيا

ولا يقف

بعد طلوع الشمس

ويرمي

ويجزئ بعد نصف الليل

ويقطع التلبية قبلها

ثم ينحر هديا إن كان معه

ويحلق

أو يقصر

من جميع شعره

وتقصر منه المرأة أظفاله

ثم قد حل له كل شيء

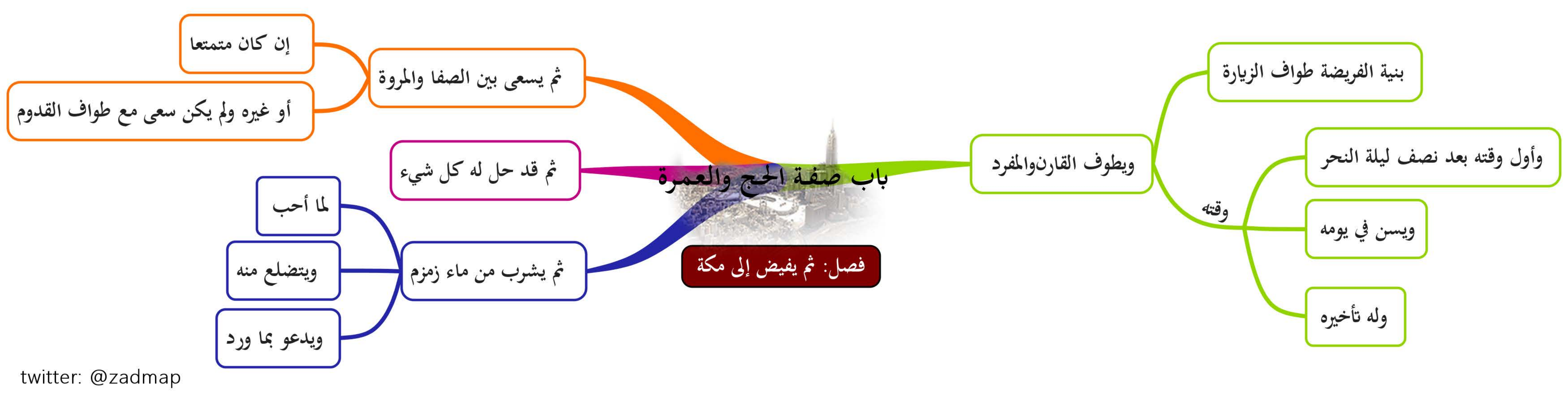
إلا النساء

نسك

والحلاق والتقصير

لا يلزم بتأخيره دم

ولا بتقديمه على الرمي والنحر



صفة الحج والعمرة - المبيت

ثلاث ليال

ثم يرجع فبييت بمنى

يفعل هذا في كل يوم من أيام التشريق

بعد الزوال

مستقبل القبلة

مرتباً

وإن رماه كله في الثالث أجزاءه

ويرتبه بنيته

فيرمي الجمرة الأولى

وتلي مسجد الحيف

سبع حصيات

ويجعلها عن يساره

ويتأخر قليلاً

ويدعو طويلاً

ثم مثلها الوسطى

فإن أخره عنه

فعلية دم

أو لم يبت بها

خرج قبل الغروب

ومن تعجل في يومين

وإلا لزمه

المبيت

والرمي من الغد

ثم جمرة العقبة

ويجعلها عن يمينه

ويستبطن الوادي

ولا يقف عندها

لم يخرج حتى يطوف للوداع

فإذا أراد الخروج من مكة

باب صفة الحج والعمرة -
فصل - الخروج من مكة

وإن أخر طواف الزيارة فطافه عند الخروج

أجزأ عن الوداع

أعاده

فإن أقام

أو اتجر بعده

رجع إليه

وإن تركه غير حائض

فإن شق

أو لم يرجع

فعليه دم

وتقف الحائض ببابه

وتدعو بالدعاء

ويقف غير الحائض

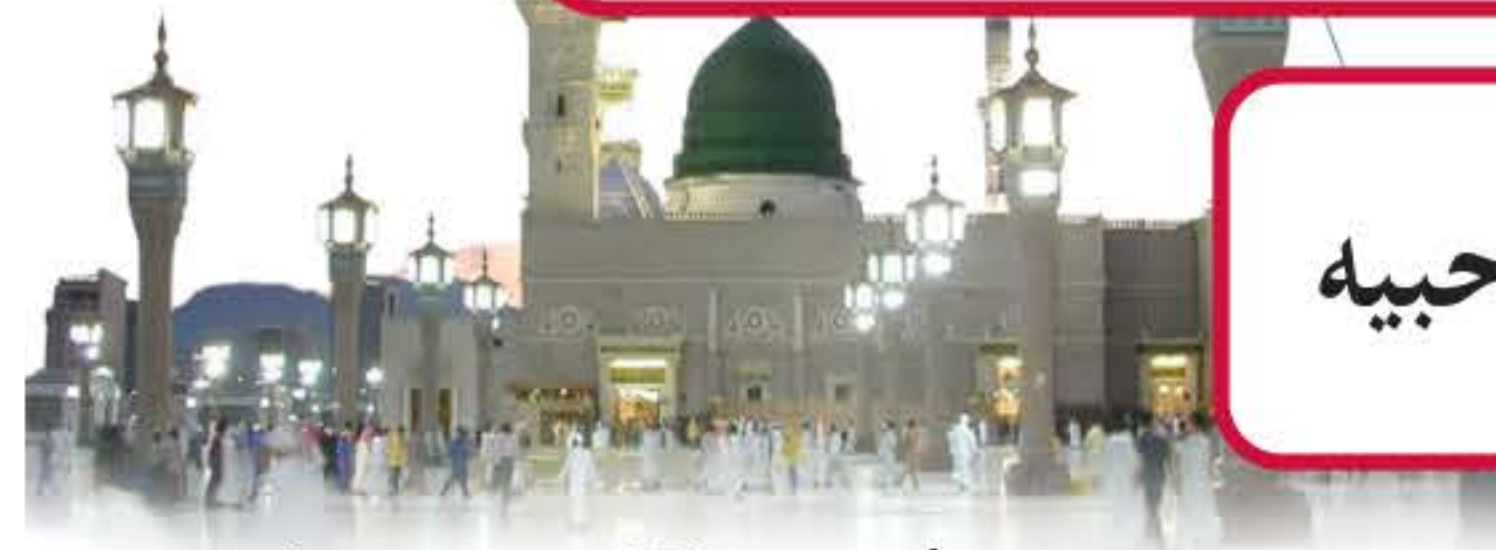
بين الركن والباب

داعياً بما ورد

ويستحب زيارة

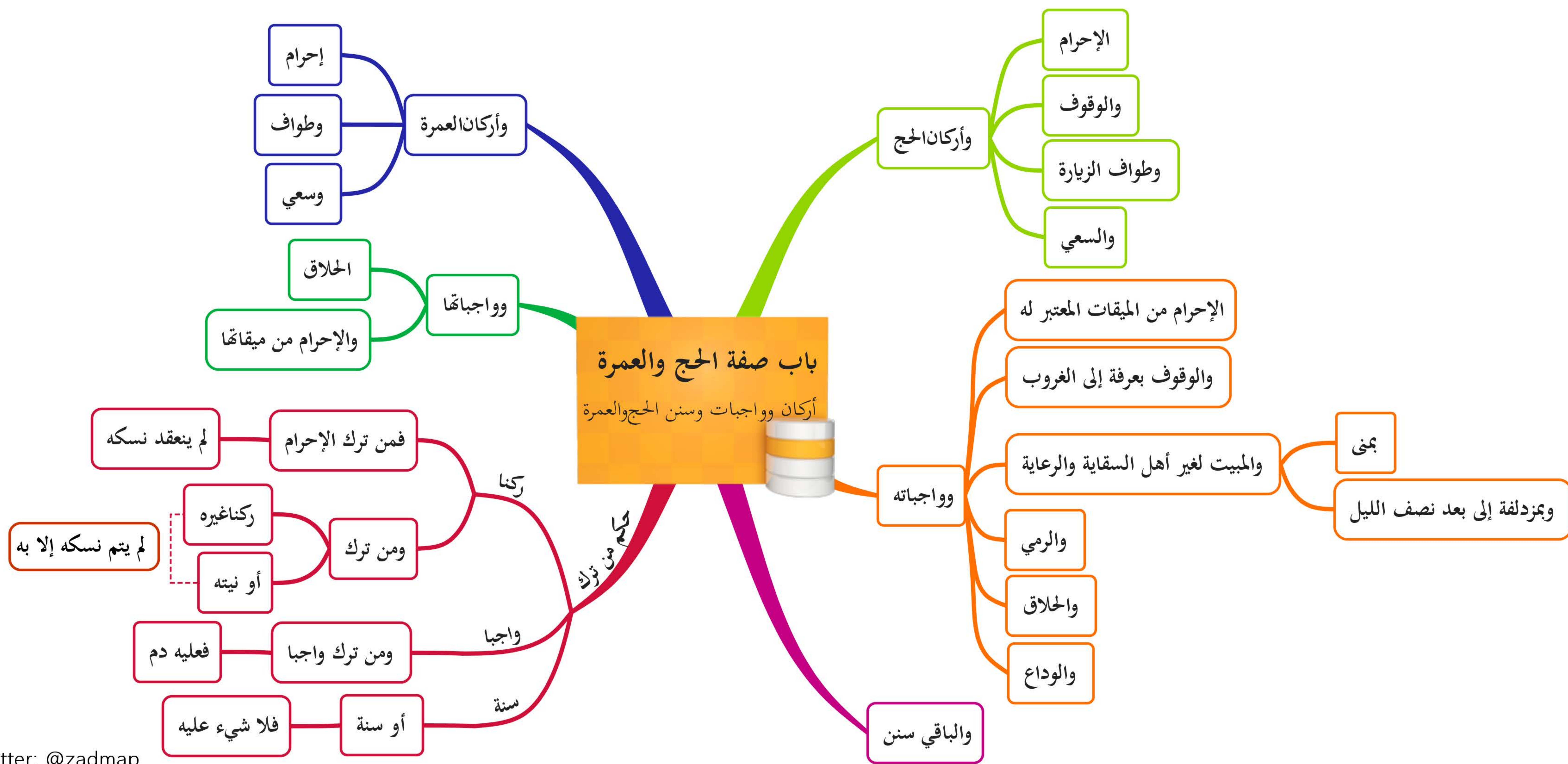
قبر النبي صلى الله عليه وسلم

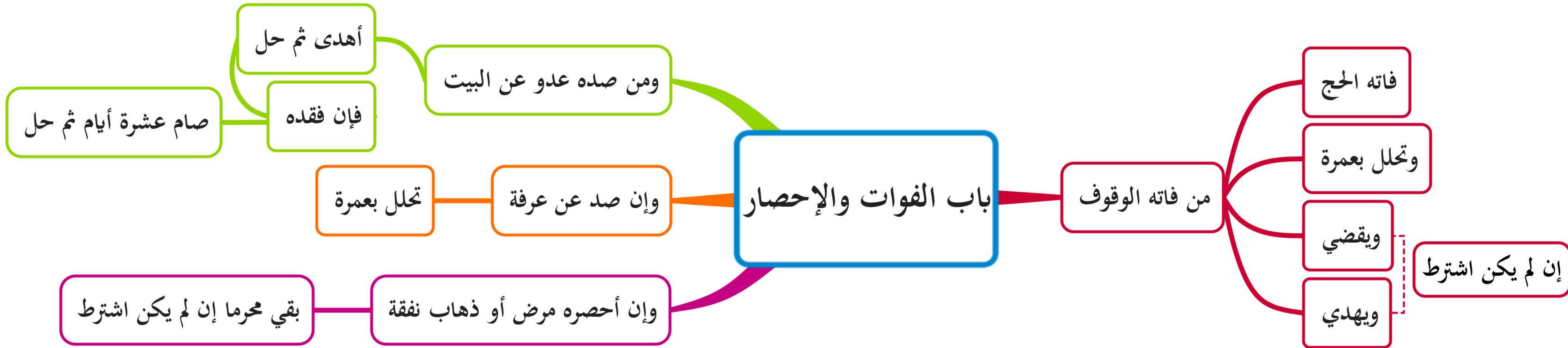
وقبري صاحبيه



twitter: @zadmap







باب الهدى والأضحية

بل

البتراء خلقة

والجماء

والخصي غير المبوب

وما بأذنه أو قرنه قطع أقل من النصف

أفضلها

إبل

ثم بقر

ثم غنم

فالإبل خمس

ولبقر سنتان

ولمعر سنة

ولضأن نصفها

ولا يجزئ فيها

إلا جذع ضأن

وثني سواه

وتجزئ

عن واحد

الشاة

عن سبعة

والبدنة والبقرة

ولا تجزئ

العوراء

والعجفاء

والعرجاء

والهتماء

والجداء

والمریضة

والعضباء

والسنة نحر الإبل

معقولة يدها اليسرى

فيطعنها بالحرية

في الوهدة التي بين
أصل العنق والصدر

قائمة

ويذبح غيرها

ويقول: بسم الله والله أكبر اللهم هذا منك ولك

ويتولاها صاحبها

أو يوكل

مسلمًا

ويشهدها

ووقت الذبح

بعد صلاة العيد

أو قدره

ويومين بعده

ويكره في ليلتيهما

فإن فات قضى واجبه

ويجوز عكسه

فصل في تعيين الهدى والأضحية

ويتعينان

- بقوله هذا هدي أو أضحية
- لا بالنية

وإذا تعينت

- إلا أن يبدلها بخير منها
 - لم يجز بيعها ولا هبتها
- وإن كان أنفع لها
 - ويجز صوفها ونحوه
 - ويتصدق به
- ولا يعطي جازرها أجرته منها
- ولا يبيع جلدها ولا شيئاً منها
 - بل ينتفع به
- وإن تعينت ذبحها وأجزأته
 - إلا أن تكون واجبة في ذمته قبل التعيين

ويسن

- أن يأكل
 - ويهدي
 - ويتصدق
- أثلاثاً

وإن أكلها

- إلا أوقية تصدق بها
 - وإلا ضمنها
- جاز

ويحرم على من يضحي

- أن يأخذ في العشر من شعره أو بشرته شيئاً

والأضحية

- سنة
- وذبحها أفضل من الصدقة بثمنها

فصل في العقيقة

تسن العقيقة

عن الغلام شاتان

وعن الجارية شاة

وتذبح يوم سابعه

فإن فات ففي أربعة عشر

فإن فات ففي إحدى وعشرين

تنزع جدولا

ولا يكسر عظمها

وحكمها كالأضحية

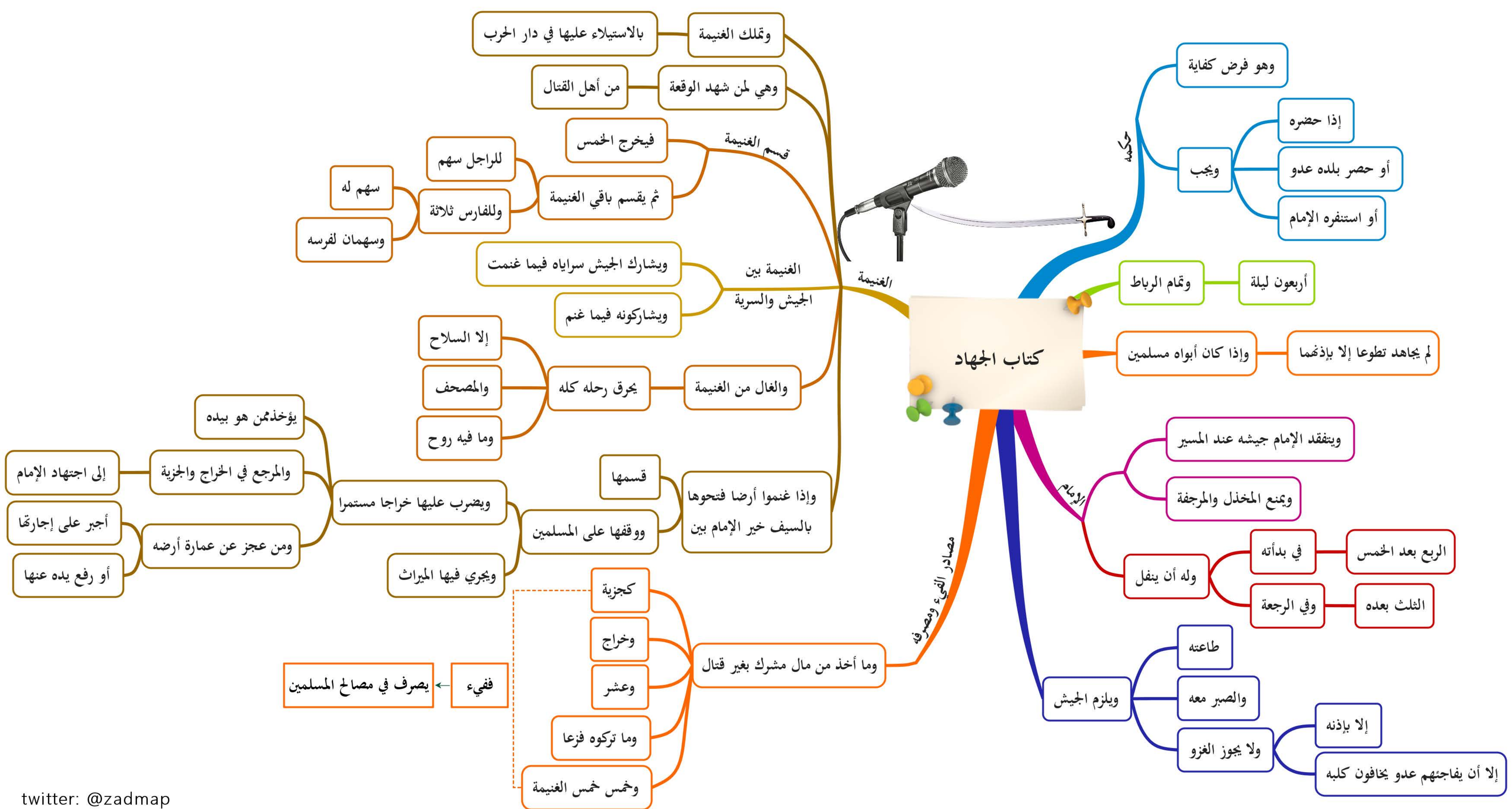
إلا أنه لا يجزئ فيها شرك في دم

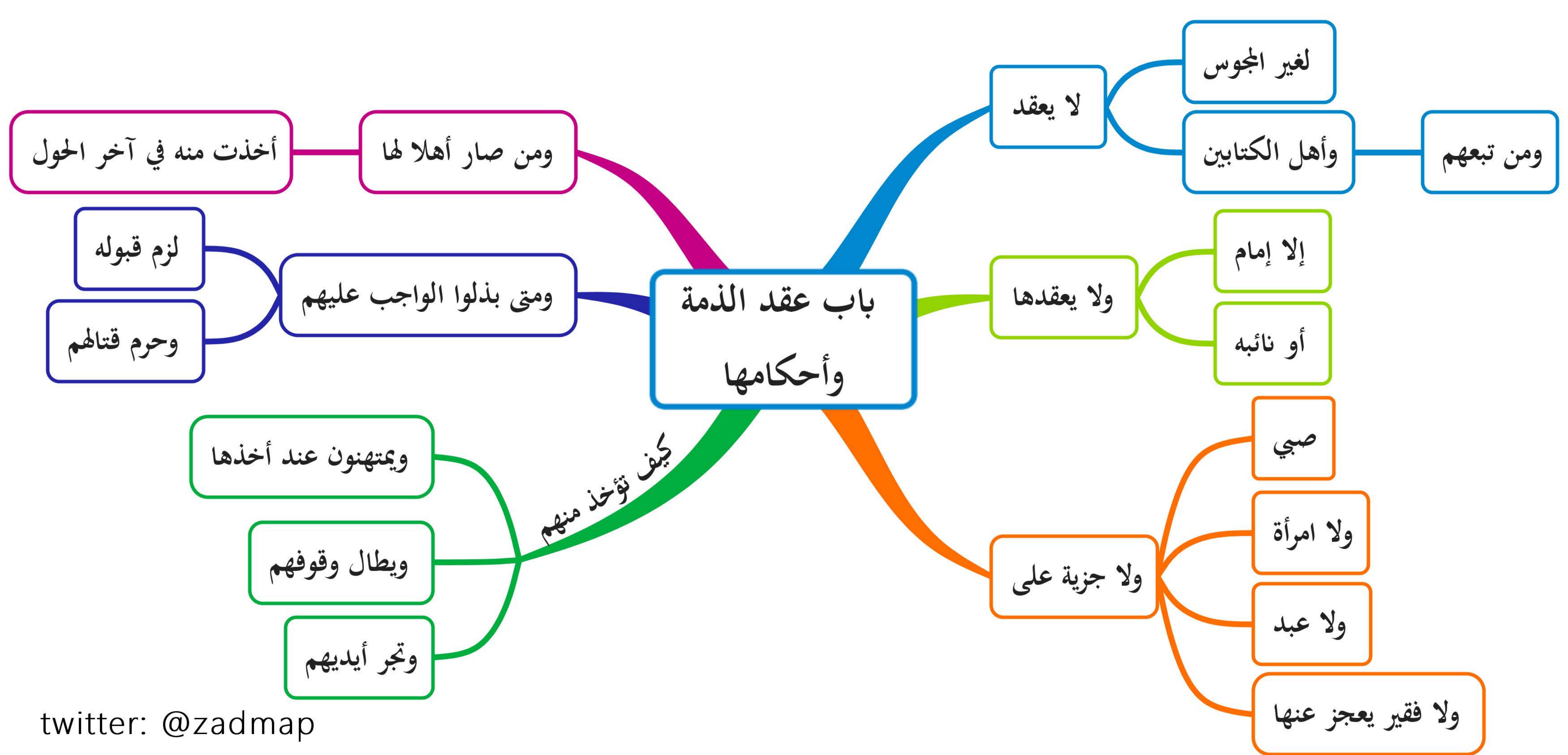
الفرعة

ولا تسن

ولا العتيرة

کتاب الجهاد





فصل في أحكام أهل الذمة

ويلزم الإمام

أخذهم بحكم الإسلام

في النفس

والمال

والعرض

وإقامة الحدود عليهم

فيما يعتقدون تحريمه

دون ما يعتقدون حله

ويلزمهم

التمييز عن المسلمين

ولهم ركوب غير الخيل

بغير سرج

بإكاف



ولا يجوز

تصديرهم في المجالس

والقيام لهم

وبدأتهم بالسلام

ويمنعون

من إحداث

كنائس

وبيع

وبناء ما اتخدم منها

ولو ظلما

ومن تعليية بنيان على مسلم

لا مساواته له

ومن إظهار

خمر

وخنزير

وناقوس

وجهر بكتابهم

وإن تهود نصراني أو عكسه

لم يقر

ولم يقبل منه إلا

الإسلام

أو دينه

فصل فيما ينقض العهد

فان أبي الذمي

بذل الجزية

أو التزام حكم الإسلام

أو تعدى على مسلم

بقتل

أو زنا

أو قطع طريق

أو تجسس

أو إيواء جاسوس

أو ذكر

الله

أو رسوله

أو كتابه

بسوء

ما يترتب
على ما سبق

انتقض عهده

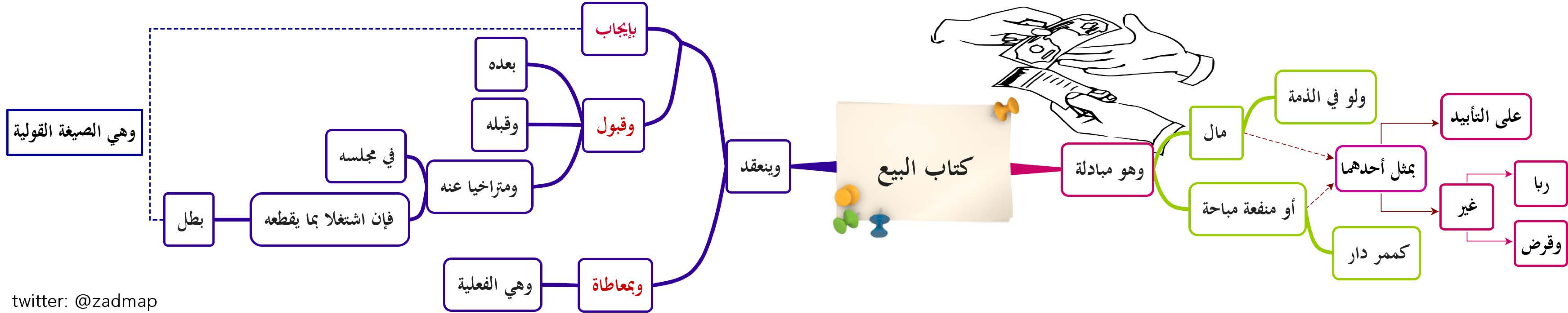
وحل دمه وماله

دون

نسائه

وأولاده

كتاب البيع



شروط البيع من الأول إلى الخامس

وأن يكون من مالك أو من يقوم مقامه

بلا حق فلا يصح من مكره ويشترط التراضي منهما

فلا يصح تصرف وأن يكون العاقد جائر التصرف

بغير إذن ولي
صبي
وسفيه

وأن تكون العين مباحة النفع من غير حاجة

مثال ما يصح بيعه
ودود القز والحمار والبق
وسباع البهائم التي تصلح للصيد والفيل وبزره

ما منفعته مباحة للحاجة
الكلب والحشرات
ملا نفع فيه

إلا
والمصحف والميتة والسرجين النجس والأدهان والنجسة ولا المتنجسة ويجوز الاستصباح بها في غير مسجد

أن يكون مقدورا على تسليمه

فلا يصح بيع

أبق
وشارد
وطير في هواء
وسمك في ماء
ولا مغصوب من غير غاصبه وقادر على أخذه

ولا يصح بيع
نقع البئر
ولا ما ينبت في أرضه
من كالأشوك ويملكه أخذه

ما فتح عنوة كأرض الشام ومصر والعراق ولا يباع غير المساكن

تصرف الفضولي
فإن باع ملك غيره
أو اشترى شيئا
بلا إذنه
بلا إذنه
في ذمته
بلا إذنه
ولم يسمه في العقد

لم يصح

صح بالإجازة

ولزم المشتري بعدمها ملكا

تتمة شروط البيع
السادس والسابع

وأن يكون معلوما

طريق العلم بالمبيع

لم يصح
فإن اشترى ما لم يره
أو رآه وجهله
أو وصف بما لا يكفي سلما
برؤية
أو صفة

منفردين
حمل في بطن ولبن في ضرع
ولا مسك في فأرته ولا نوى في تمر
وصوف على ظهر
ولا يباع

ولا يصح بيع
وفجل ونحوه قبل قلعه
الملامسة والمناودة
ولا عبد من عبيد ونحوه
إلا معيناً
ولا استثناءه

صح
رأسه وجلده وأطرافه
الشحم والحمل
وعكسه
وإن استثنى من حيوان يؤكل

ويصح
كرمان وبطيخ
بيع ما مأكوله في جوفه
وبيع الباقلاء ونحوه في قشره
المشتد في سنبله
والحب

وأن يكون الثمن معلوما

تفريق الصفقة

فإن باعه
أو بألف درهم ذهبا وفضة
أو بما ينقطع به السعر
أو بما باع زيد وجهلاه أو أحدهما
لم يصح
برقمه

وإن باع ثوبا أو صبرة أو قطيعا
كل ذراع أو قفيز أو شاة بدرهم
صح

وإن باع
من الصبرة كل قفيز بدرهم
أو بمائة درهم إلا دينارا
أو عكسه
لم يصح

أو معلوما ومجهولا يتعذر علمه
ولم يقل كل منهما بكذا
فإن لم يتعذر صح في المعلوم بقسطه
لم يصح

وإن باع
مشاعا بينه وبين غيره كعبد
أو ما ينقسم عليه الثمن بالأجزاء
صح في نصيبه بقسطه

وإن باع
عبده وعبد غيره بغير إذنه
أو عبدا وحرًا
أو خلا وخمرا
صح في عبده وفي الخل بقسطه
ولمشترا الخيار إن جهل الحال
صفقة واحدة

باب الشروط في البيع

ومنها فاسد

منها صحيح

ما كان من مصلحة العقد

شرط صفة في المبيع

- كالرهن
- وتأجيل الثمن
- وكون العبد
 - كاتبا
 - أو خصيا
 - أو مسلما
- والأمة
 - بكرا

شرط نفع معلوم في مبيع

ونحو أن يشترط البائع

- شهرًا
- سكنى الدار
- إلى موضع معين
- أوحملان البعير

أو يشترط المشتري على البائع

- حمل الحطب أو تكسيه
- أو خياطة الثوب أو تفصيله

وان جمع بين شرطين → بطل البيع

بخالف مقتضى العقد

وإن شرط

- ألا خسارة عليه
- أو متى نفق المبيع وإلا رده
- أو لا يبيع ولا يهب ولا يعتق
- أو إن أعتق فالولاء له
- أو أن يفعل ذلك

كاشتراط أحدهما على الآخر عقداً آخر

- كسلف
- وقرض
- وبيع
- وإجارة
- وصرف

بطل الشرط وحده ← إلا إذا شرط العتق

التعليق على شرط

تعلق الفسخ

تعلق العقد

وبعتك على أن تنقدي الثمن إلى ثلاث وإلا فلا بيع بيننا صح

وبعتك إن

- جئتني بكذا
- أو رضي زيد

أو يقول للمرتحن إن جئتك بحقك وإلا فالرهن لك لا يصح البيع

وإن باعه بشرط البراءة من كل عيب مجهول لم يبرأ

وإن باعه داراً على أنها عشرة أذرع فبانت أكثر أو أقل صح

- ولن
- وجاهله
- وفات غرضه

الخيار

أقسام الخيار

خيار العيب

خيار التخخير بالثمن

خيار يثبت إذا اختلف المتبايعان

خيار المجلس

خيار الشرط

خيار الغبن

خيار التدليس

خيار المجلس والشرط

الأول خيار المجلس: يثبت

في البيع

والصلح بمعناه

والإجارة

والصرف

والسلم

دون سائر العقود

ولكل من المتبايعين الخيار

ما لم يتفرقا عرفا بأبداهما

سقوط الخيار ولزوم البيع

وان نفيها

سقط

أو أسقطاه

وإن أسقطه أحدهما

بقي خيار الآخر

وإذا مضت مدته

لزم البيع

مبطلات خيار الشرط

وإذا مضت مدته

بطل

أو قطعه

ويثبت في

البيع

والصلح بمعناه

والإجارة

في الذمة

أو على مدة

لا تلي العقد

الثاني أن يشترطه في العقد

مدة

معلومة

ولو طويلة

وابتداؤها

من العقد

الخامس: خيار العيب

وهو ما نقص قيمة المبيع

أمثلة
للعيب

- كمرضه
- وفقد
 - عضو
 - أو سن
- أو زيادتهما
- وزن الرقيق
- وسرقته
- وإباقه
- وبوله في الفراش

عيوب في الرقيق

فإذا علم المشتري العيب بعد

إذا تعذر
الرد

- وهو قسط ما بين قيمة الصحة والعيب
- أمسكه بأرشه
- أو رده وأخذ الثمن
- وإن تلف المبيع
- أو أعتق العبد
- تعين الأرش

وإن اشترى ما لا يعلم
عيبه بدون كسره

- كجوز هند
- وبيض نعام

فكسره فوجده فاسدا

وان كان كبيض دجاج

رجع بكل الثمن

وخيار عيب متراخ
ما لم يوجد دليل الرضا

ولا يفتقر

إلى حكم

ولا رضا

ولا حضور صاحبه

وان اختلفا عند من حدث العيب

فقول مشتر
مع يمينه

وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما

قبل بلا يمين

السادس: خيار في البيع بتخبير الثمن

متى بان

- أقل
- أو أكثر

ويثبت

- في التولية
- والشركة
- والمراجعة
- والمواضعة

ولا بد في جميعها من معرفة المشتري رأس المال

وإن اشتراه

- بثمن مؤجل
- أو ممن لا تقبل شهادته له
- أو بأكثر من ثمنه حيلة
- أو باع بعض الصفقة بقسطها من الثمن

ولم يبيّن ذلك في تخبيره بالثمن

فلمشتر الخيار بين الإمساك والرد

وما

- وما يزداد في ثمن
- أو يحط منه
- أو يؤخذ أرشاً
- أو جنابة عليه

في مدة الخيار

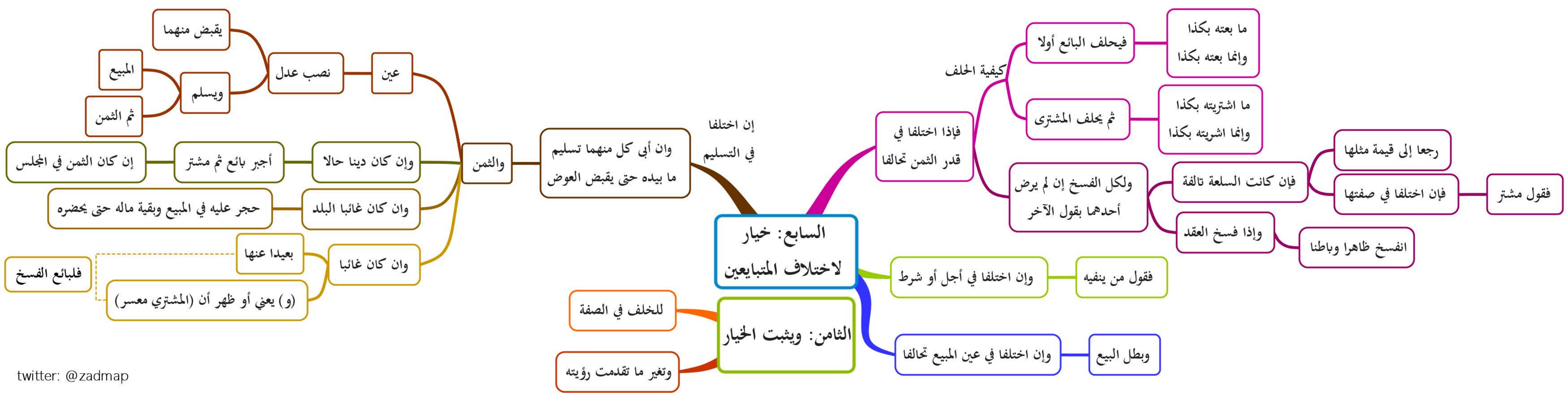
لعيب

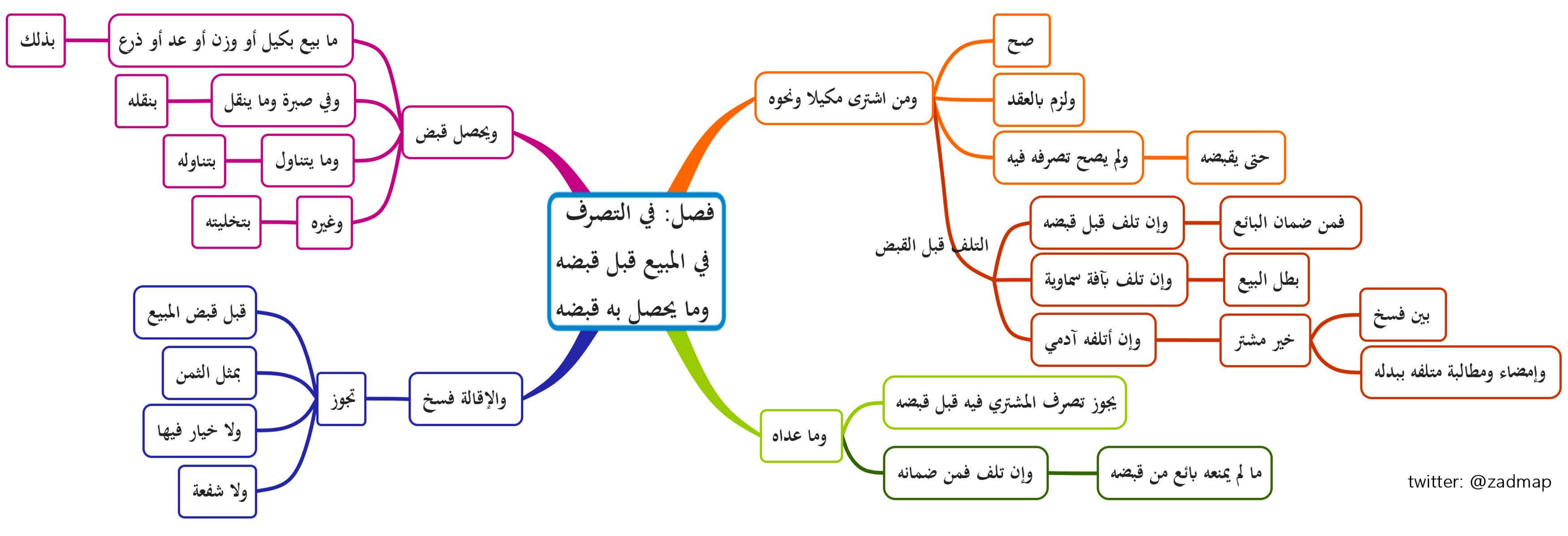
ويعبر به

لم يلحق به

وإن كان ذلك أي الزيادة والحط فقط (بعد لزوم البيع)

وإن أخبر بالحال فحسن





باب الربا والصرف ربا الفضل

ولا يجوز بيع

- حب بدقيقه ولا سويقه
- ولا نيئه بمطبوخه
- وأصله بعصيره
- وخالصه بمشوبه
- ورطبه بيابسه

ويجوز بيع

- دقيقه بدقيقه إذا استويا في النعومة
- ومطبوخه بمطبوخه وخبزه بخبزه إذا استويا في النشاف
- وعصيره بعصيره
- ورطبه برطبه

ولا يباع

- مد عجوة ودرهم
- ربوي بجنسه ومعه أو معهما من غير جنسهما
- ولا تمر بلا نوى بما فيه نوى

ويباع

- النوى بتمر فيه نوى
- ولبن وصوف بشاة ذات لبن وصوف

المرجع في الكيل والوزن

- ومرد
 - الكيل
 - لعرف المدينة
 - والوزن
 - لعرف مكة
 - وما لا عرف له
 - اعتبر عرفه في موضعه
- زمن النبي صلى الله عليه وسلم

يحرم ربا الفضل

- في مكيل وموزون
- بيع بجنسه
- ويجب فيه
 - الحلول
 - والقبض

ولا يباع

- مكيل بجنسه إلا كيلا
- ولا موزون بجنسه إلا وزنا
- ولا بعضه ببعض جزافا
- فإن اختلف الجنس جازت الثلاثة

والجنس

- ما له اسم خاص يشمل أنواعا
- كبر ونحوه

وفروع الأجناس أجناس

كالأدقة والأخباز والأدهان

واللحم أجناس

باختلاف أصوله

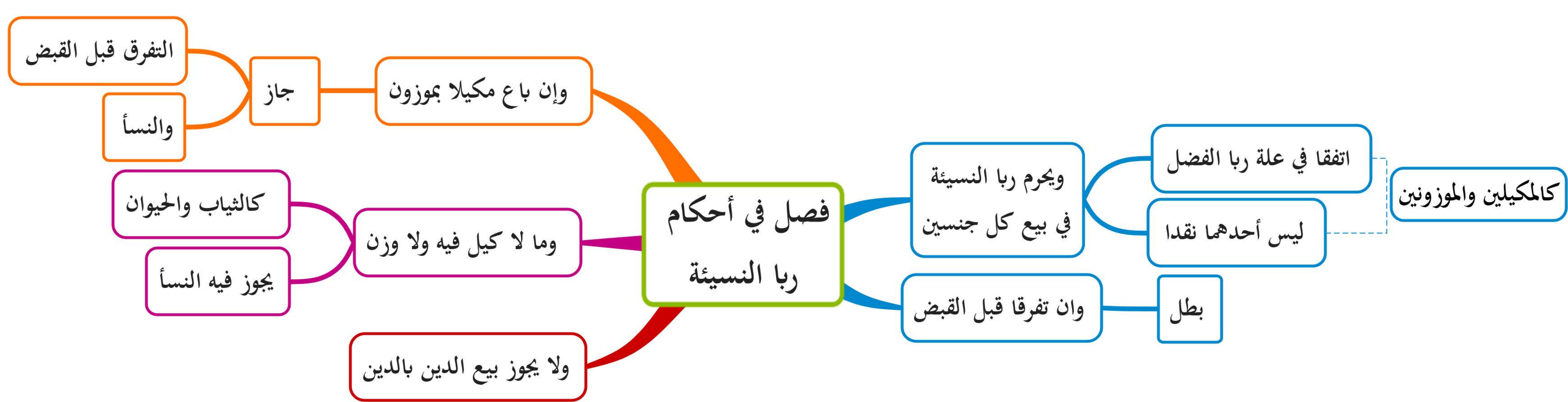
وكذا اللبن واللحم والشحم والكبد

أجناس

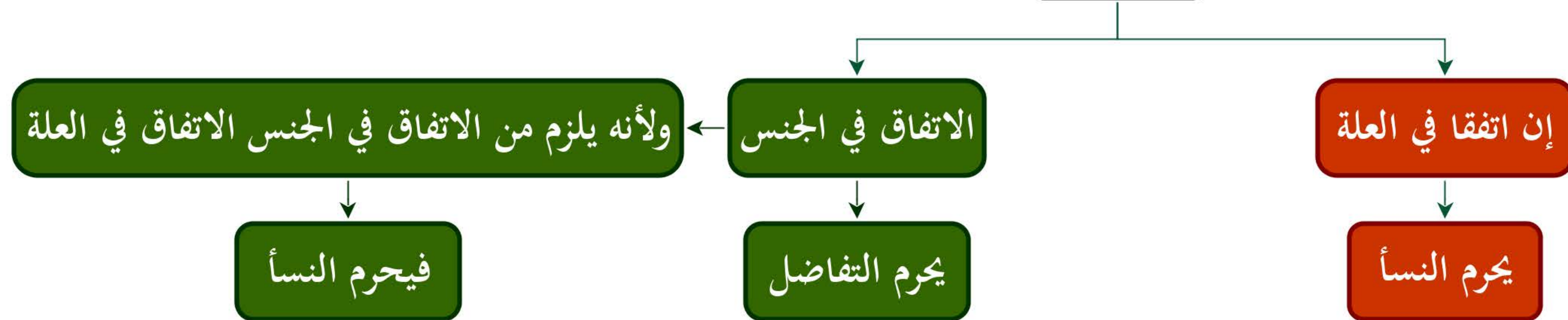
بيع الحيوان باللحم

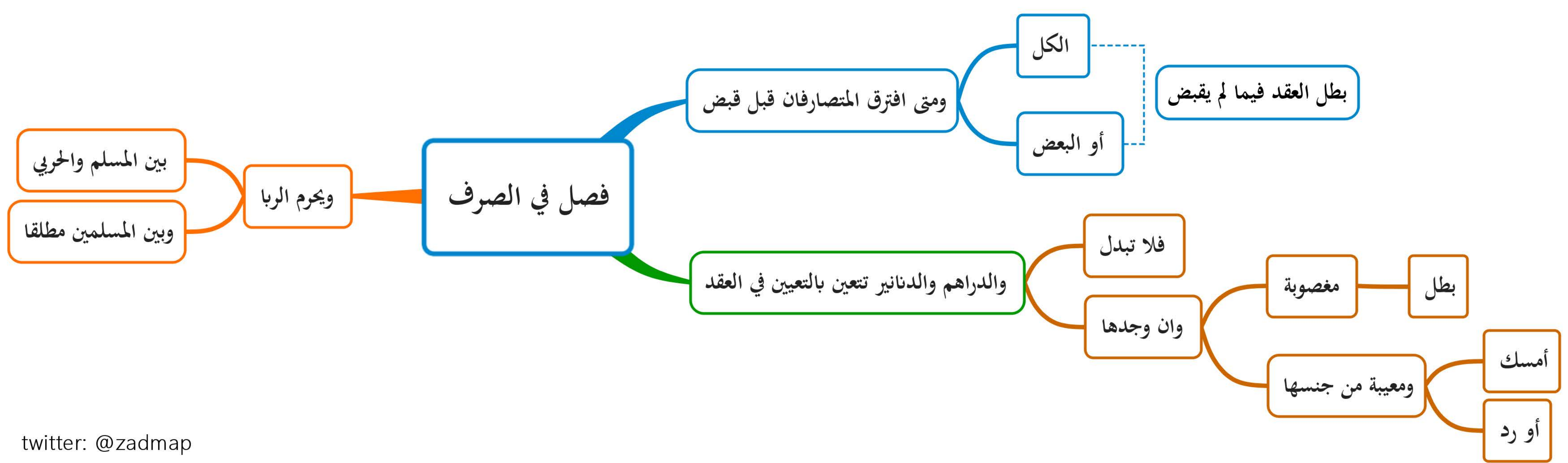
- ولا يصح بيع لحم بحيوان من جنسه
- ويصح بغير جنسه





الربويان





باب بيع الأصول والثمار

إذا باع دارا

شمل

أرضها

وبناءها

وسقفها

والباب المنصوب

والسلم

والرف

والخاوية المدفونة

المسمورين

دون ما هو

مودع فيها

من كنز

وحجر

ومنفصل منها

كحبل ودلو وبكرة

وقفل وفرش ومفتاح

شمل

غرسها

وبناءها

وإن باع أرضا ولم يقل بحقوقها

وإن كان فيها زرع كبير وشعير

فلبائع يَبقى

فأصوله للمشتري

وان كان يجز أو يلقط مرارا

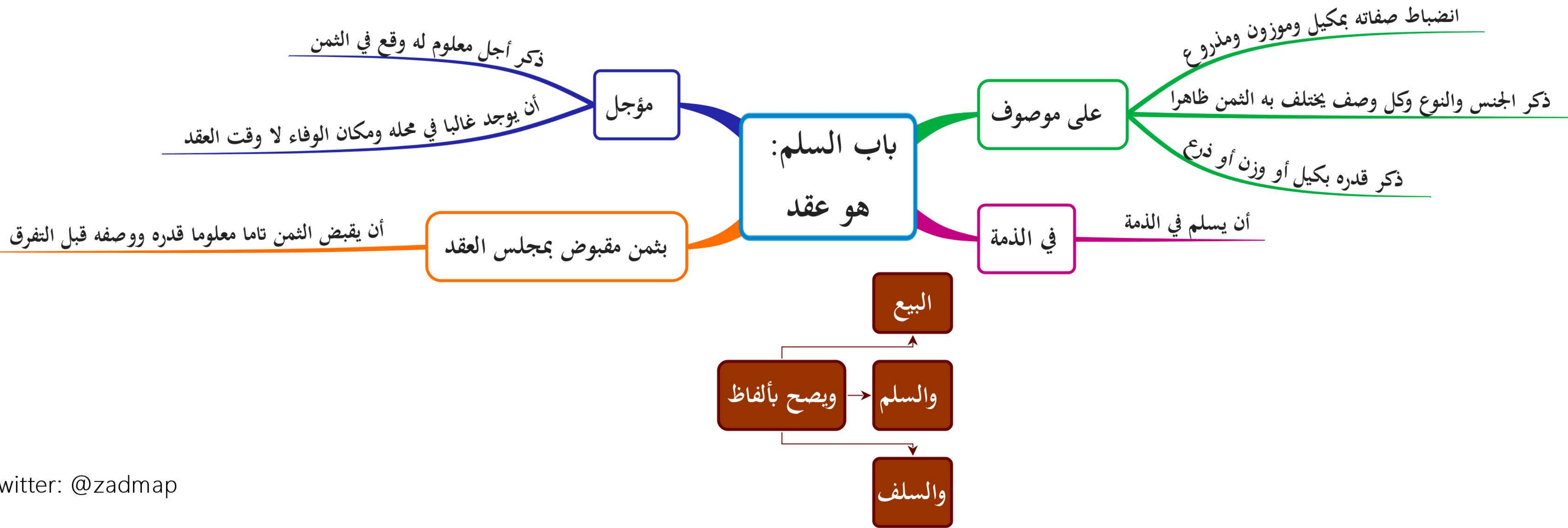
والجزء واللقطة الظاهرتان

عند البيع للبائع

وإن اشترط

المشتري ذلك صح





شروط السلم ويصح بشروط سبعة

أحدها: انضباط صفاته

- بمكيل وموزون ومذروع
- وأما المعدود المختلف
 - كالفواكه والبقول والجلود والرؤوس والأواني المختلفة الرؤوس والأوساط كالقماقم والأسطال الضيقة الرؤوس والجواهر والحوامل من الحيوان
- وكل مغشوش
- وما يجمع أخلاطا غير متميزة
 - كالغالية والمعاجين
- ويصح
 - في الحيوان
 - والثياب المنسوجة من نوعين
 - كالجبن
 - وخل التمر
 - والسكنجبين
 - وما خلطه غير مقصود

فلا يصح السلم فيه

الثاني: ذكر

- الجنس والنوع
- وكل وصف يختلف به الثمن ظاهرا
- وحداته وقدمه
- ولا يصح
 - شروط الأردى والأجود
 - بل جيد ورديء
- فإن جاء
 - بما شرط
 - ولو قبل حله
 - أو أجود منه
 - من نوعه
 - ولا ضرر في قبضه
- لزمه أخذه
- فإن أسلم
 - في المكيل وزنا
 - وفي الموزون كيلا
- لم يصح

الرابع: ذكر أجل معلوم له وقع في الثمن

- فلا يصح
- ولا إلى الجذاذ والحصاد
- ولا إلى يوم
- إلا في شيء يأخذه منه كل يوم كخبز ولحم ونحوهما

الخامس: أن يوجد غالبا في محله ومكان الوفاء

- لا وقت العقد
- فان تعذر أو بعضه فله
- الصبر
- أو فسخ
- الكل
- أو البعض
- ويأخذ الثمن الموجود أو عوضه

السادس: أن يقبض الثمن تاما معلوما قدره ووصفه قبل التفرق

- وإن قبض البعض ثم افترقا
- بطل فيما عداه
- وإن أسلم في جنس إلى أجلين أو عكسه
- صح إن بين
- كل جنس
- وثمنه
- وقسط كل أجل

السابع: أن يسلم في الذمة

- فلا يصح في عين

ويجب الوفاء موضع العقد

- ويصح شرطه في غيره
- وإن عقدا ببر أو بحر شرطاه

ولا يصح

- بيع المسلم فيه قبل قبضه
- ولا هبته
- ولا الحوالة
- ولا أخذ عوضه
- ولا يصح
- الرهن
- والكفيل
- به

باب القرض

وهو مندوب

وما صح بيعه صح قرضه

إلا بني آدم

ويملك بقبضه

فلا يلزم رد عينه

بل يثبت بدله في ذمته حالاً

ولو أجله

فإن رده المقترض

لزم قبوله

وإن كانت

مكسرة

أو فلوساً

فمنع السلطان
المعاملة بها

فله القيمة
وقت القرض

المثل في المثليات

والقيمة في غيرها

فإن أعوز المثل فالقيمة إذن

ويرد

ويحرم كل شرطٍ جرنفعا

وإن بدأ به بلا شرط

أو أعطاه

أجود

أو هديةً بعد الوفاء

جاز

وإن تبرع لمقرضه قبل وفائه بشيءٍ لم تجر عاداته به

لم يجز

إلا أن ينوي

مكافأته

أو احتسابه من دينه

وإن أقرضه

أثماً فطالبه بها ببلدٍ آخر

لزمته

وفيما لحملة مؤنة

قيمته

إن لم تكن ببلد القرض أنقص

باب الرهن

ويصح

- حتى المكاتب
- في كل عين يجوز بيعها
- مع الحق
- وبعده
- بدين ثابت

ويلزم

- في حق الراهن فقط

ويصح رهن المشاع

ويجوز رهن المبيع غير المكيل والموزون

- على ثمنه
- وغيره

وما لا يجوز بيعه لا يصح رهنه

إلا الثمرة والزرع الأخضر قبل بدو صلاحهما بدون شرط القطع

نزوم الرهن

- ولا يلزم الرهن إلا بالقبض
- فإن أخرجه إلى الراهن باختياره
- واستدامته شرط
- فإن رده إليه عاد لزومه
- زال لزومه

ولا ينفذ تصرف واحد منهما فيه بغير إذن الآخر

إلا عتق الراهن

- فإنه يصح
- مع الإثم
- وتؤخذ قيمته رهنا مكانه

زيادة الرهن

المتصلة والمنفصلة

- ونماء الرهن
- وكسبه
- وأرث الجناية عليه
- ملحق به

ما ينفق على الرهن

- ومؤنته
- وكفنه
- وأجرة مخزنه
- على الراهن

وهو أمانة في يد المرتهن

إن تلف بغير تعدد منه

- فلا شيء عليه
- ولا يسقط بهلاكه شيء من دينه
- وإن تلف بعضه فباقيه رهن بجميع الدين

انفكاك بعضه والزيادة عليه

- ولا ينفك بعضه مع بقاء بعض الدين
- وتجوز الزيادة فيه دون دينه
- وإن رهن عند اثنين شيئا فوفى أحدهما
- أو رهناه شيئا فاستوفى من أحدهما
- انفك في نصيبه

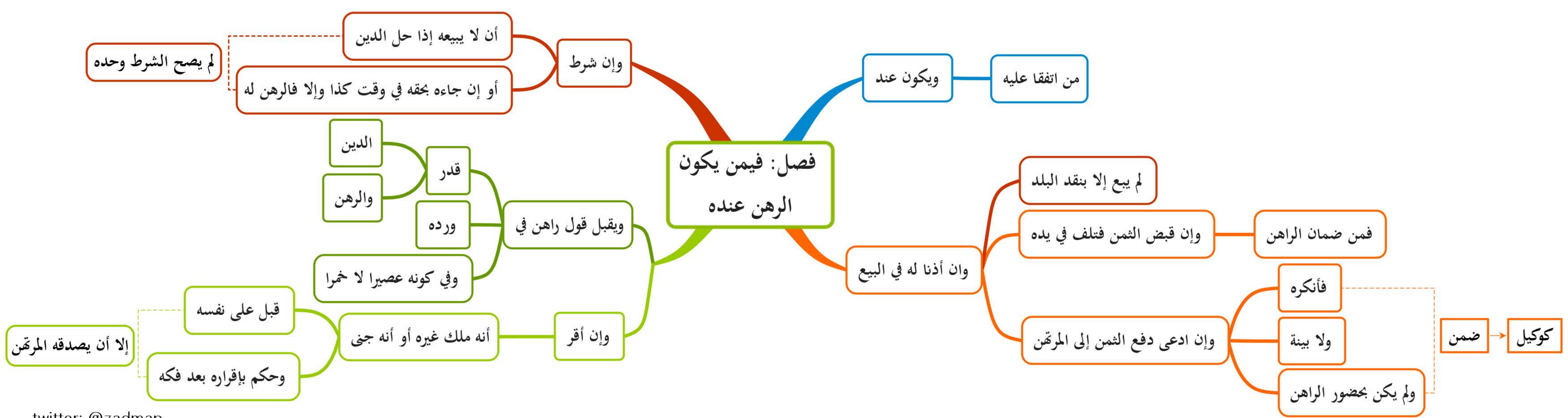
وإذا حل الدين وامتنع من وفائه

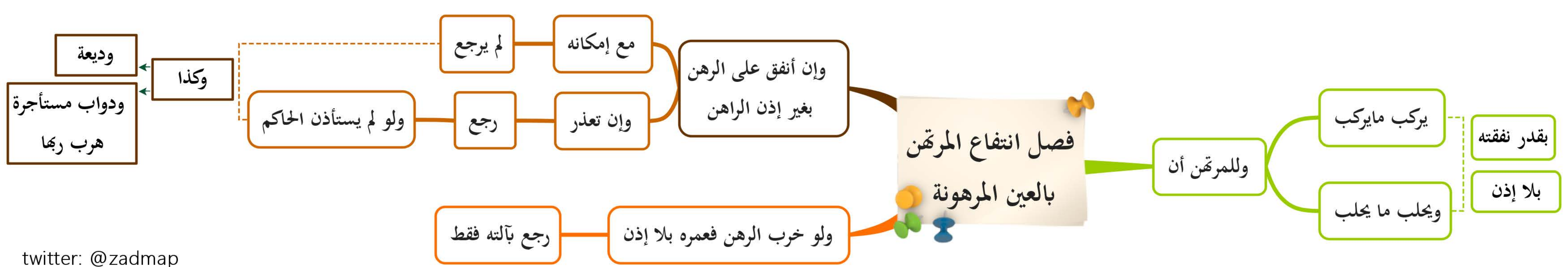
فإن كان الراهن أذن للمرتهن أو العدل في بيعه

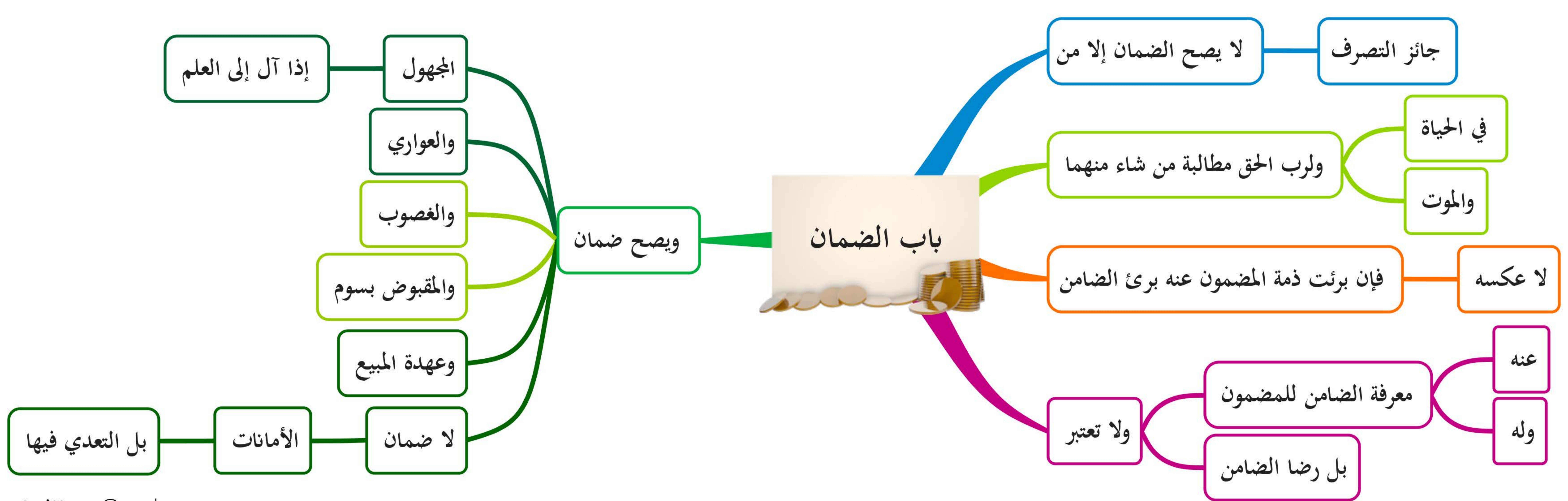
بأعه ووفى الدين

وإلا أجبره الحاكم

- على وفائه
- أو بيع الرهن
- فإن لم يفعل بأعه الحاكم ووفى دينه







فصل في الكفالة

وتصح الكفالة

بكل عين مضمونة

ويبدن من عليه دين

لا

حد

ولا قصاص

ويعتبر رضا

الكفيل

لا مكفول به

فإن مات

أو تلفت العين
بفعل الله تعالى

أو سلم نفسه

برئ الكفيل

باب الحوالة

شروط الحوالة

لا تصح إلا على دين مستقر

ولا يعتبر استقرار المحال فيه

ويشترط اتفاق الدينين

جنسا

ووصفا

ووقتا

وقدرا

ولا يؤثر الفاضل

وإذا صحت

نقل الحق إلى ذمة المحال عليه

وبرئ المحيل

ويعتبر رضاه

لا رضا المحال عليه

ولا رضا المحتال على مليء

وإن بان مفلسا

ولم يكن رضي

رجع به

ومن أحيل بثمن مبيع

أو أحيل عليه به

فبان البيع

باطلا

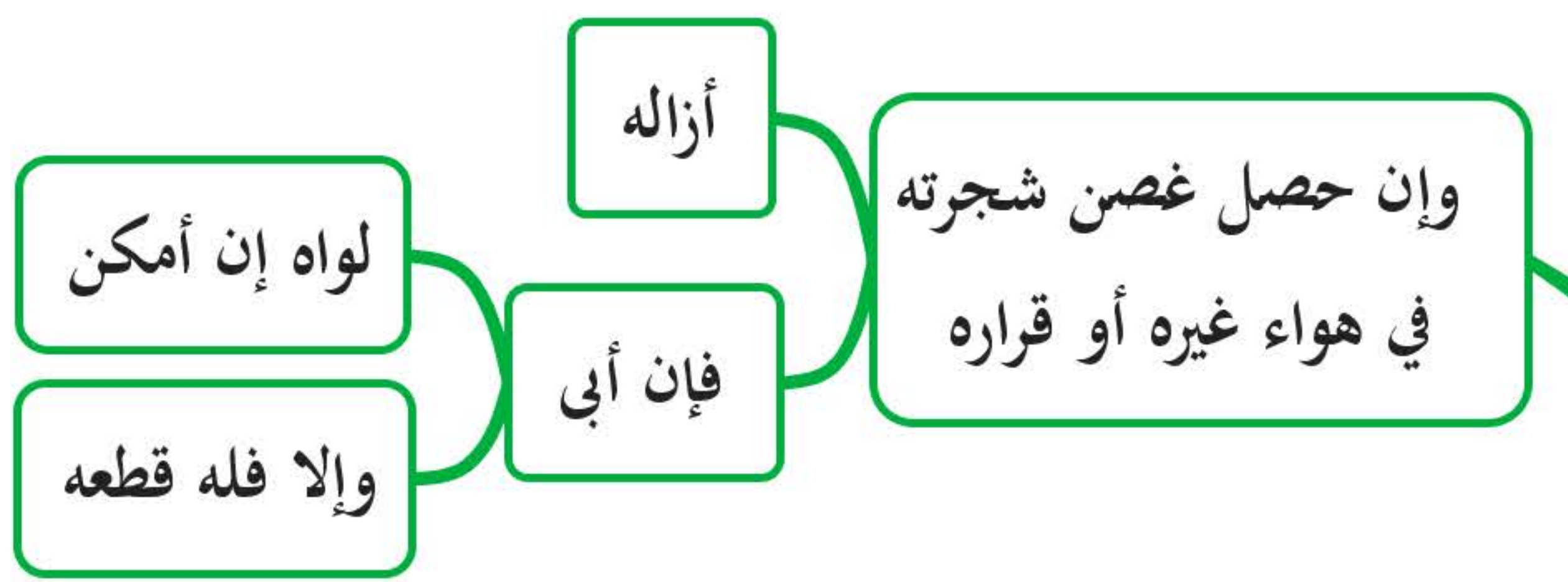
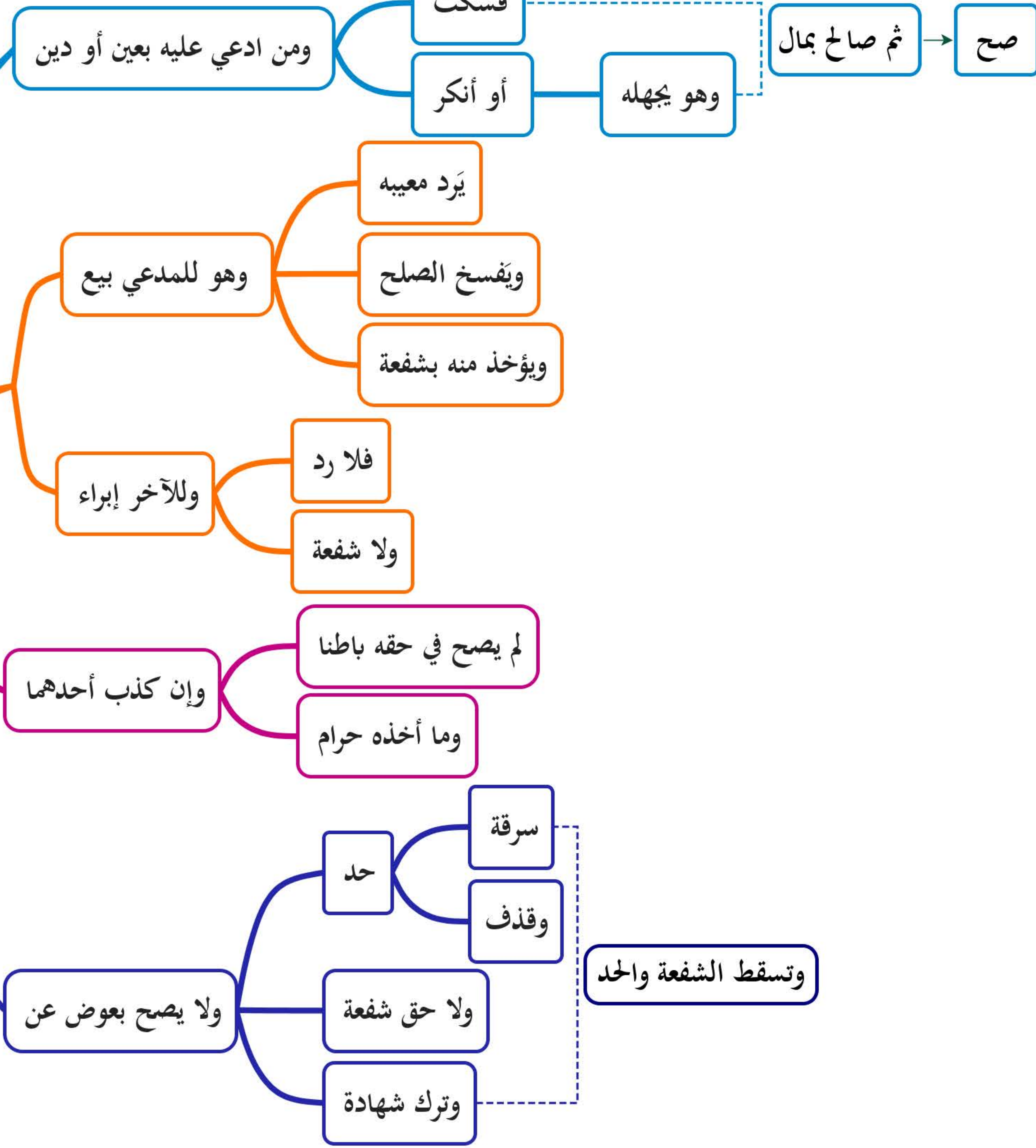
فلا حوالة

وإذا فسخ البيع

لم تبطل

ولهما أن يحبلا

فصل في الصلح على الإنكار وأحكام الجوار



باب الحجر

ومن ماله لا يفي بما عليه حالا

من لم يقدر على وفاء شيء من دينه

- لم يطالب به
- وحرّم حبسه

ومن ماله قدر دينه أو أكثر

- لم يحجر عليه
- وأمر بوفائه
- ولا يطالب بمؤجل
- حبس بطلب ربه
- فإن أبي
- باعه الحاكم وقضاه
- فإن أصر ولم يبع ماله

وجب الحجر عليه

- بسؤال غرمائه أو بعضهم
- ويستحب إظهاره

ولا ينفذ بعد الحجر

- تصرفه في ماله
- ولا إقراره عليه

ومن باعه أو أقرضه شيئاً بعده

- رجع فيه
- وإن جهل حجره
- وإلا فلا

وإن تصرف في ذمته

أو أقر

- بدينه
- أو جناية توجب مالا

صح

ويطالب به بعد فك الحجر عنه

ويبيع الحاكم ماله

ويقسم ثمنه بقدر ديون غرمائه

ولا يحل مؤجل

- بقلّس
- ولا بموت

إن وثق الورثة

برهن

أو كفيل مليء

وإن ظهر غريم بعد القسمة

رجع على الغرماء بقسطه

ولا يفك حجره إلا الحاكم

فصل في المحجور عليه لحظه

ولا يدفع إليه ماله حتى يختبر قبل بلوغه بما يليق به

ووليهم حال الحجر
الأب
ثم وصيه
ثم الحاكم

ولا يتصرف لأحدهم وليه إلا بالأحظ

ويتجر له مجانا

وله دفع ماله مضاربة بجزء من الربح

ويأكل الولي الفقير من مال موليه الأقل من كفايته أو أجرته

ويقبل قول الولي والحاكم بعد فك الحجر

في النفقة

والضرورة والغبطة

والتلف

ودفع المال

وما استدان العبد

لزم سيده إن أذن له

وإلا ففي رقبتة

كاستيداعه

وأرش جنائته

وقيمة متلفه

ويحجر على

السفية

والصغير

والجنون

لحظهم

ومن أعطاهم ماله بيعا أو قرضا

رجع بعينه

وإن أتلفوه

لم يضمنوا

أرش الجناية

ويلزمهم

و ضمان مال

من لم يدفعه إليهم

وإن تم لصغير خمس عشرة سنة

أو نبت حول قبله شعر خشن

أو أنزل

أو عقل مجنون

أو رشد سفيه

وتزيد الجارية في البلوغ

بالحيض

وإن حملت حكم ببلوغها

ورشدا

زال حجرهم بلا قضاء

ولا ينفك قبل شروطه

والرشد

الصلاح في المال

بأن يتصرف مرارا

فلا يغبن غالبا

ولا يبذل ماله

في حرام

أو في غير فائدة

باب الوكالة

والوكالة عقد جائز

تصح بكل قول يدل على الإذن
وبصحة القبول
على الفور والتراخي
بكل قول أو فعل دال عليه

فله التوكيل والتوكل فيه
ومن له التصرف في شيء

ويجوز التوكيل في كل حق آدمي من

والطلاق والعتق والفسوخ والعقود
ومن الصيد والحشيش ونحوه
وتملك المباحات والرجعة

وفي كل حق لله
تدخله النيابة
من العبادات والحدود

لا الظهار واللعان والأيمان
في إثباتها واستيفائها

وليس للموكل أن يوكل فيما وكل فيه
إلا أن يجعل إليه

تبطل

بفسخ أحدهما وموته وعزل الوكيل وحجر السفية

لم يبيع ولم يشتر وولده
ولا يبيع بعرض ولا نساء ولا بغير نقد البلد

ومن وكل في بيع أو شراء

وإن باع بدون ثمن المثل أو دون ما قدره له
أو اشترى له بأكثر من ثمن المثل أو مما قدره له
وإن باع بأزيد أو قال بع بكذا مؤجلا فباع به حالا
أو اشترى بكذا حالا فاشترى به مؤجلا

صح وضمن النقص والزيادة

ولا ضرر فيهما صح وإلا فلا



الثاني: المضاربة لتجر به ببعض ربحه

ولا يضارب بمالٍ لآخر
إن انضر الأول
ولم يرض

فإن فعل
رد حصته في الشركة

ولا يقسم مع بقاء العقد إلا باتفاقهما

وإن تلف رأس المال أو بعضه
بعد التصرف

أو خسر

جبر من الربح
أو تنضيضه
قبل قسمته

فإن قال: والربح بيننا
فنصفان

وإن قال
ولي
أو لك

ثلثه

صح
والباقي للآخر

وإن اختلفا لمن المشروط
فلعامل

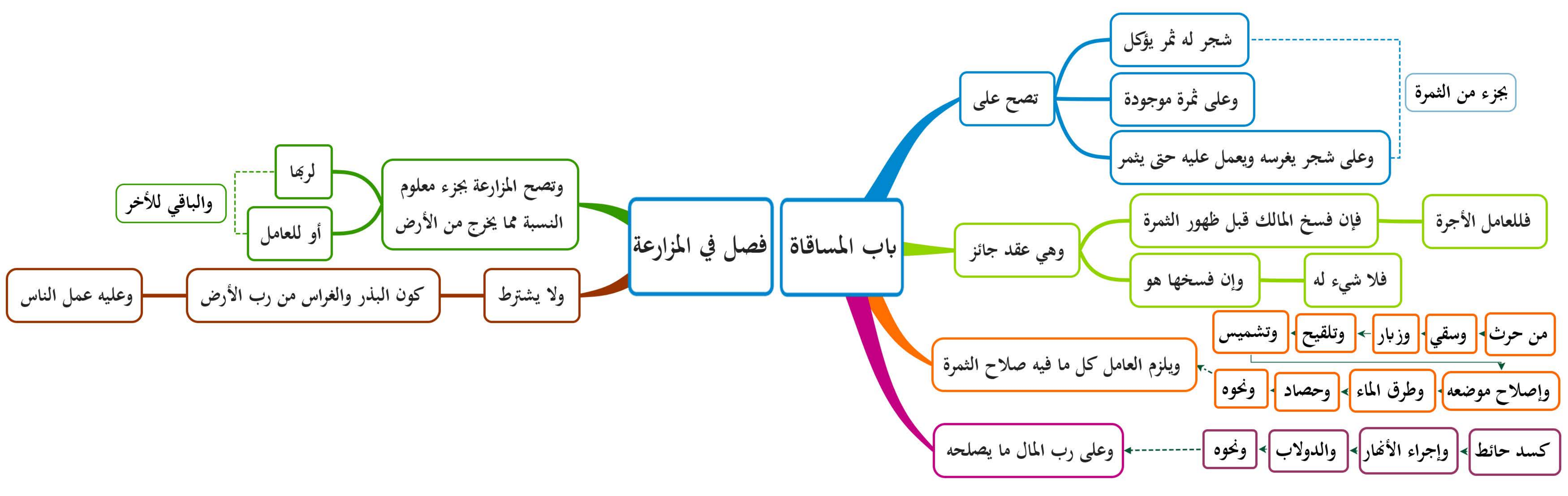
وكذا

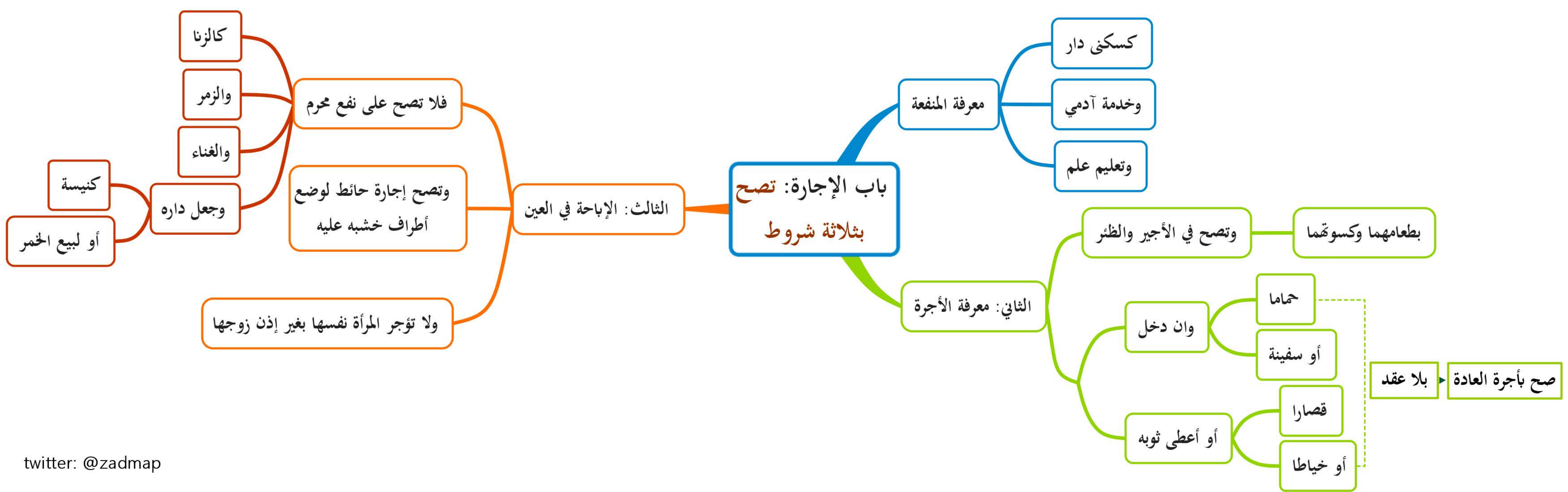
مساقاة

ومزارعة

twitter: @zadmap







فصل ويشترط في العين المؤجرة

في غير الدار ونحوها

معرفة برؤية أو صفة

- الطعام للأكل
- ولا الشمع ليشعله
- ولا حيوان ليأخذ لبنه
- إلا في الظئر

فلا تصح إجارة

وأن يعقد على نفعها دون أجزائها

والقدرة على التسليم

فلا تصح إجارة

- الآبق
- والشارد

واشتمال العين على المنفعة

فلا تصح إجارة

- بهيمة زمنة للحمل
- ولا أرض لا تنبت للزرع

وأن تكون المنفعة للمؤجر أو مأذونا له فيها

- وتجاوز إجارة العين لمن يقوم مقامه
- وتصح إجارة الوقف

لا بأكثر منه ضررا

لم تنفسخ وللثاني حصته من الأجرة

وان آجر الدار ونحوها

مدة ولو طويلة

يغلب على الظن بقاء العين فيها

صح

وان استأجرها لعمل

كدابة لركوب إلى موضع معين

او بقر لحرث أو دياس زرع

أو من يدلّه على طريق

اشترط معرفة ذلك وضبطه بما لا يختلف

ولا تصح على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القرية

وعلى المؤجر كل ما يتمكن به من النفع

- كزمام الجمل
- ورحله
- وحزامه
- والشد عليه
- وشد الأحمال والمحامل
- والرفع والخط
- ولزوم البعير
- ومفاتيح الدار
- وعمارتها

فأما تفريغ البالوعة والكنيف

فيلزم المستأجر إذا تسلمها فارغة

ما يلزم المستأجر

فصل: في لزوم عقد الإجارة

وهي عقد لازم
فإن آجره شيئاً ومنعه كل المدة أو بعضها
فلا شيء له
فعليه الأجرة وإن بدا للآخر قبل تقضيها

وتنفسخ
بتلف العين المؤجرة
وموت المرتضع
وإن لم يخلف بدلاً والراكب
وبانقلاع ضرر أو برئه ونحوه

لا بموت المتعاقدين أو أحدهما
ولا بضياح نفقة المستأجر ونحوه

انفسخت الإجارة في الباقي
وإن أكثرى داراً فأنهدمت
أو أرضاً للزرع فانقطع ماؤها أو غرقت
وإن وجد العين معيبة
أو حدث بها عيب
وعليه أجرة ما مضى → فله الفسخ

ضمان الأجير

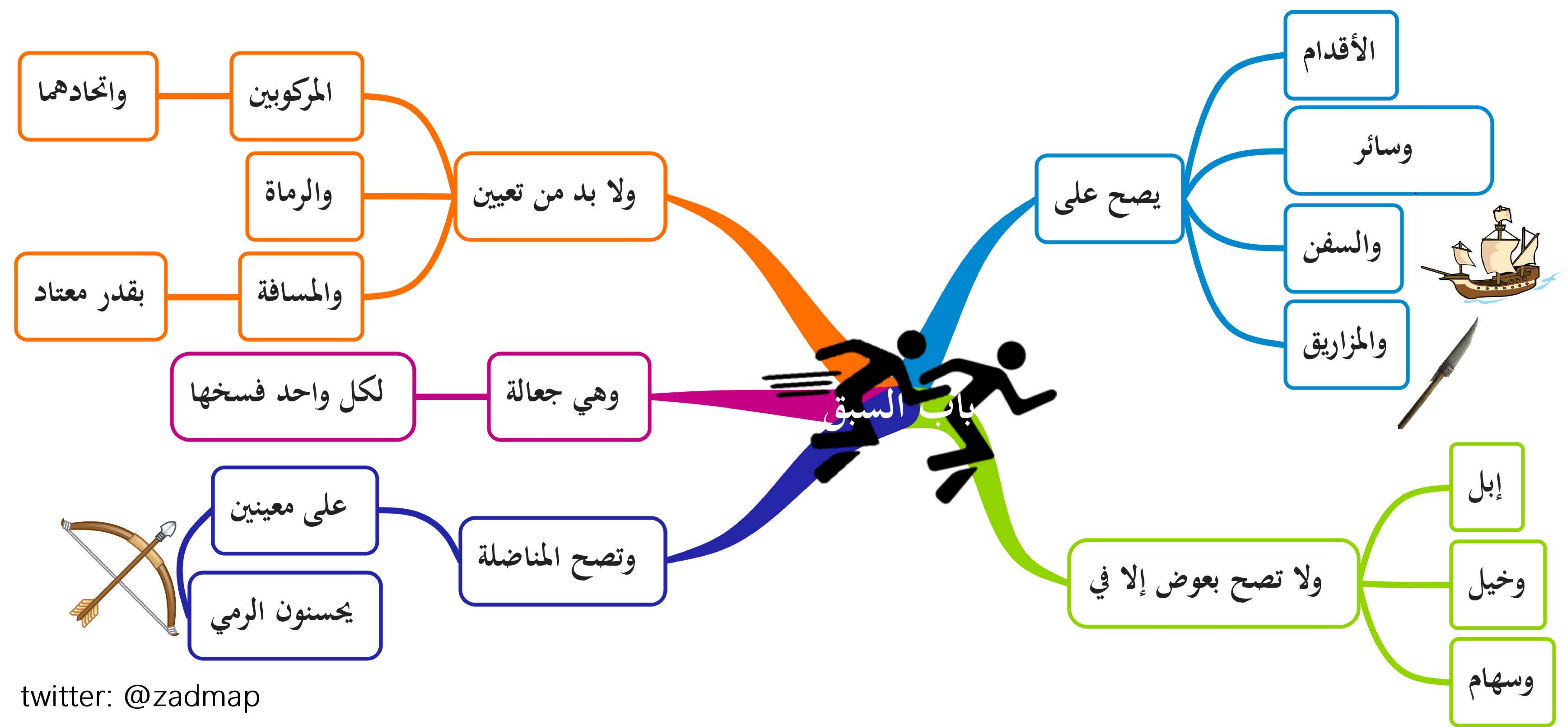
ولا يضمن
أجير خاص
ما جنت يده خطأ
ولا حجام وطبيب وبيطار
لم تجن أيديهم
إن عرف حذقهم
ولأراع
لم يتعد

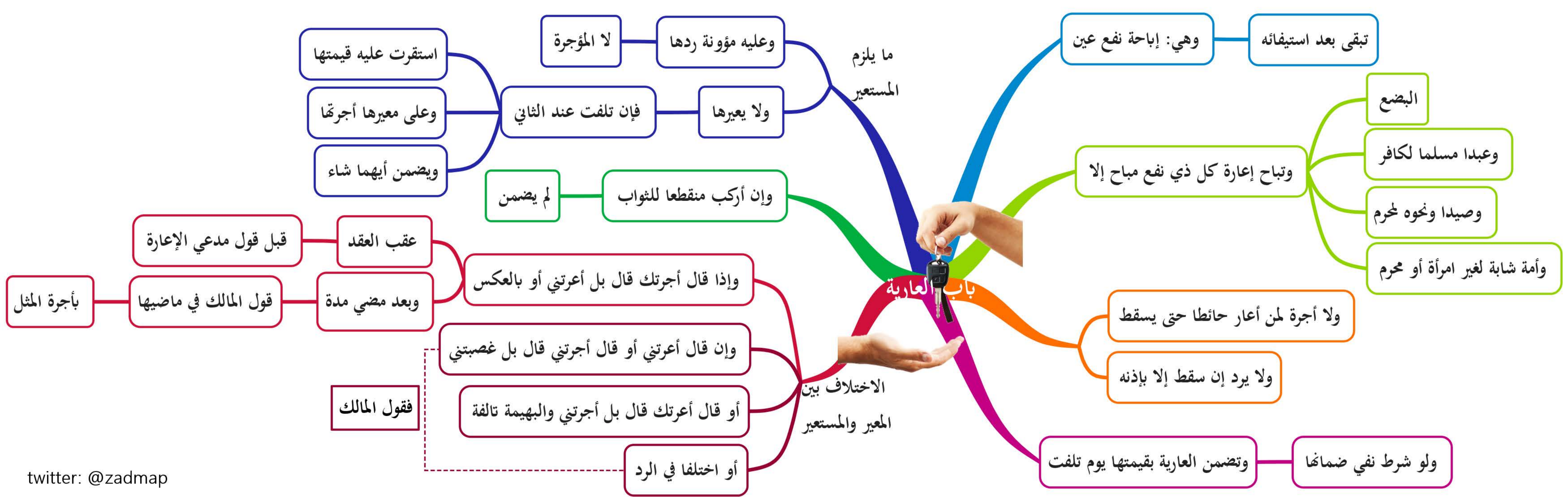
الأجير المشترك

ويضمن المشترك ما تلف بفعله
ولا يضمن
ما تلف من حرزه
ولا أجرة له
أو بغير فعله

الأجرة

وتجب الأجرة بالعقد
إن لم تؤجل
وتستحق بتسليم العمل
الذي في الذمة
ومن تسلم عيناً بإجارة فاسدة وفرغت المدة
لزمه أجرة المثل





باب الغصب

وهو الاستيلاء على حق غيره
من عقار ومنقول
قهرا
بغير حق

وإن غصب
كلبا يقتنى
أو خمر ذمي
ردهما
وإتلاف الثلاثة هدر

غصب ما ليس
بمال شرعا
ولا يرد
جلد ميتة
وإن استولى على حر
لم يضمنه
وإن
استعمله كرها
أو حبسه
فعلية أجرته

وإن غرم أضعافه
ويلزم رد المغصوب بزيادته

وإن بنى في الأرض أو غرس لزمه
القلع
وأرش نقصها
والتسوية
والأجرة

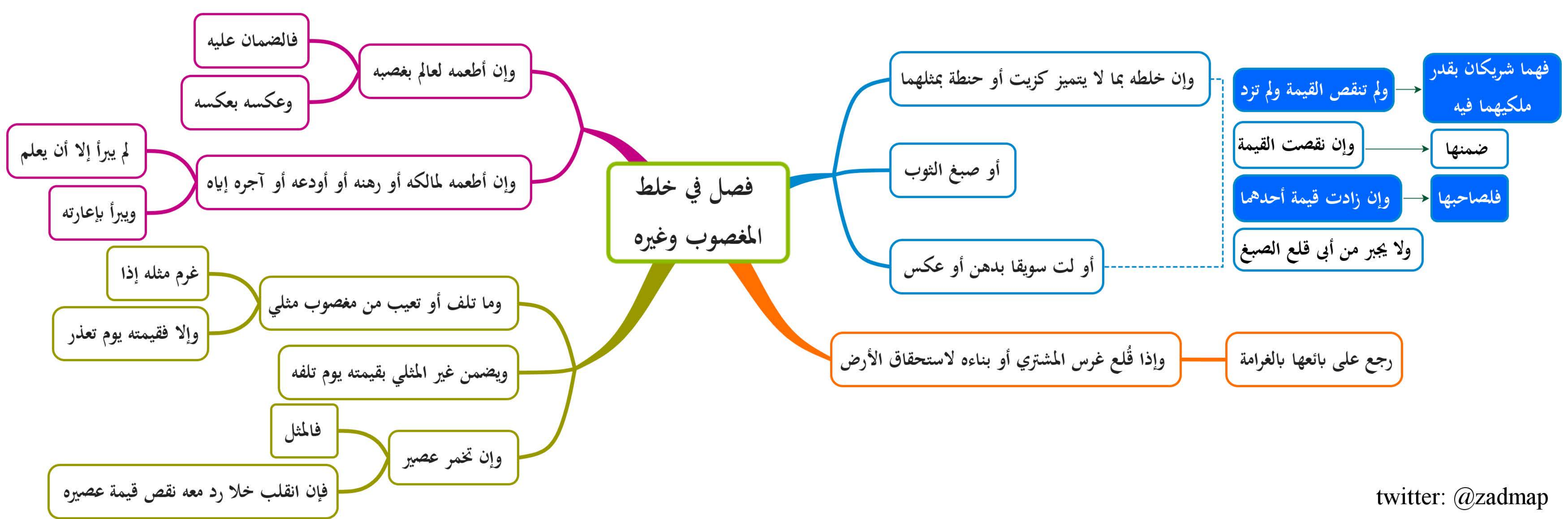
ولو غصب جارحا أو عبدا أو فرسا فحصل بذلك صيدا
فلمالكه

وإن ضرب المصوغ ونسج الغزل وقصر الثوب
أو صبغه بغصب ونجر الخشبة ونحوه، أو صار
الحب زرعاً والبيضة فرخاً والنوى غرساً
ردده
وأرش نقصه
ولا شيء للغاصب

نقص زادت معه القيمة
وإن خصي الرقيق
رده مع قيمته
وما نقص بسعر
لم يضمن

ويلزمه ضمان نقصه
عود النقص
وإن تعلم أو سمن فزادت قيمته
ثم هزل أو نسي فنقصت
وإن عاد بتعليم صنعة
ضمن النقص

نقص زيادة حصلت عند الغاصب
ضمن الزيادة
كما لو عادت من غير جنس الأوي
ومن جنسها لا يضمن إلا أكثرهما



فصل في تصرفات الغاصب وغيرها

وتصرفات الغاصب الحكيمة

باطلة

قوله

- قيمة التالف
- أو قدره
- أو صنعته

والقول في

الاختلاف بين الغاصب والمغصوب منه

قول ربه

- وفي رده
- وعدم عيبه

تصدق به عنه مضمونا

وإن جهل ربه

ضمنه ونحوه

- ومن أتلف محترما
- أو فتح قفصا عن طائر أو بابا
- أو حل وكاء أو رباطا أو قيذا فذهب ما فيه
- أو أتلف شيئا

وإن ربط دابة بطريق ضيق فعقرت

ضمن

كالكلب العقور

لمن دخل بيته بإذنه

أو عقره خارج منزله

وما أتلفت البهيمة من الزرع

ليلا

ضمن صاحبها

وعكسه النهار

إلا أن ترسل بقرب ما تتلفه عادة

وإن كانت بيد راكب أو قائد أو سائق

ضمن جنايتها بمقدمها

لا بمؤخرها

وباقى جنايتها

هدر

كقتل الصائل عليه

هدر

وكسر

مزمار

وصليب

وآنية ذهب وفضة

وآنية خمر غير محترمة

باب الشفعة
 $1+1=2$

وهي استحقاق انتزاع
بمونه الذي استقر العقد عليه
ممن انتقلت إليه
حصه شريكه
بعوض مالي

فإن انتقل بغير عوض
أو كان عوضه
صدقا
أو خلعا
أو صلحا عن دم عمد
فلا شفعة

ويحرم التحيل لإسقاطها
وتثبت لشريك في أرض تجب قسمتها
ويتبعها الغراس والبناء
لا الثمرة والزرع
فلا شفعة لجار

وهي على الفور وقت علمه
فإن لم يطلبها إذن بلا عذر
بطلت

سقوط الشفعة
بيني أو صاحني
وإن قال للمشتري
أو كذب العدل
أو طلب أخذ البعض
سقطت

والشفعة لاثنين
بقدر حقيهما
فإن عفا أحدهما أخذ الآخر الكل أو ترك

وإن اشترى اثنان حق واحد
أو عكسه
أو اشترى واحد شقصين
من أرضين صفقة واحدة
فللشفيع أخذ أحدهما

وإن باع شقصا وسيفا
أو تلف بعض المبيع
فللشفيع أخذ الشقص بحصته من الثمن

ولا شفعة
بشركة وقف
ولا في غير ملك سابق
ولا لكافر على مسلم

فصل في تصرف المشتري
 $1+1=2$
فيما ثبت فيه الشفعة

وإن تصرف مشتريه

سقطت الشفعة
بوقفه أو هبته أو رهنه
لا بوصية
وبيع
فله أخذه بأحد البيعين

وللمشتري

الغلة
والنماء المنفصل
والزرع
والثمرة الظاهرة

فإن بنى أو غرس

فللشفيع
تملكه بقيمته
وقلعه ويغرم نقصه
ولربه أخذه بلا ضرر

وإن مات الشفيع

قبل الطلب بطلت
وبعده لوارثه

ويأخذه بكل الثمن

فإن عجز عن بعضه سقطت شفيعته

والمؤجل

يأخذ الملىء به
وضده بكفيل ملىء

ويقبل في الخلف مع عدم البينة قول المشتري

فإن قال: اشتريته بألف أخذ الشفيع به

ولو أثبت البائع أكثر

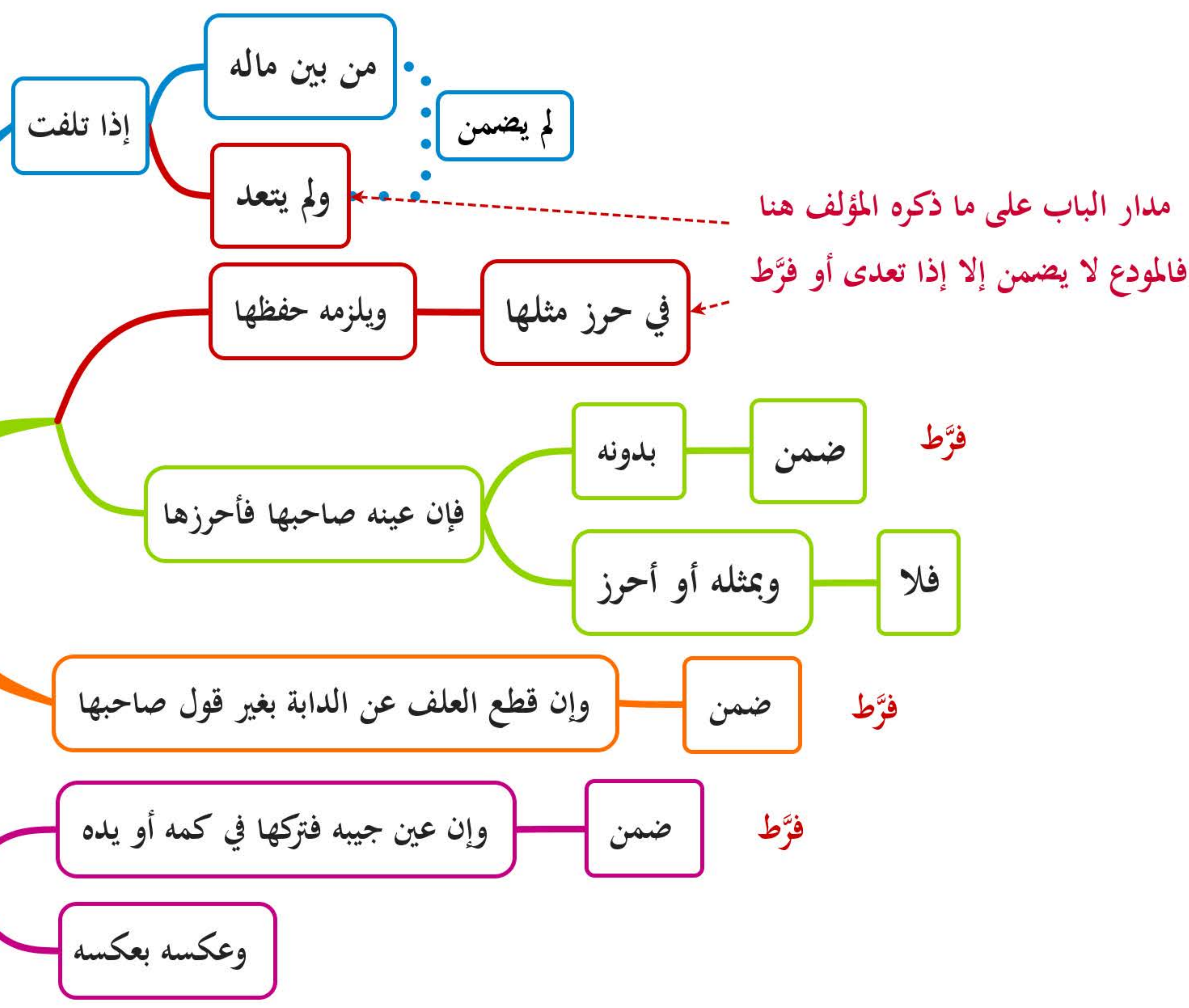
وإن أقر البائع بالبيع وأنكر المشتري

وجبت

وعهدة الشفيع على المشتري

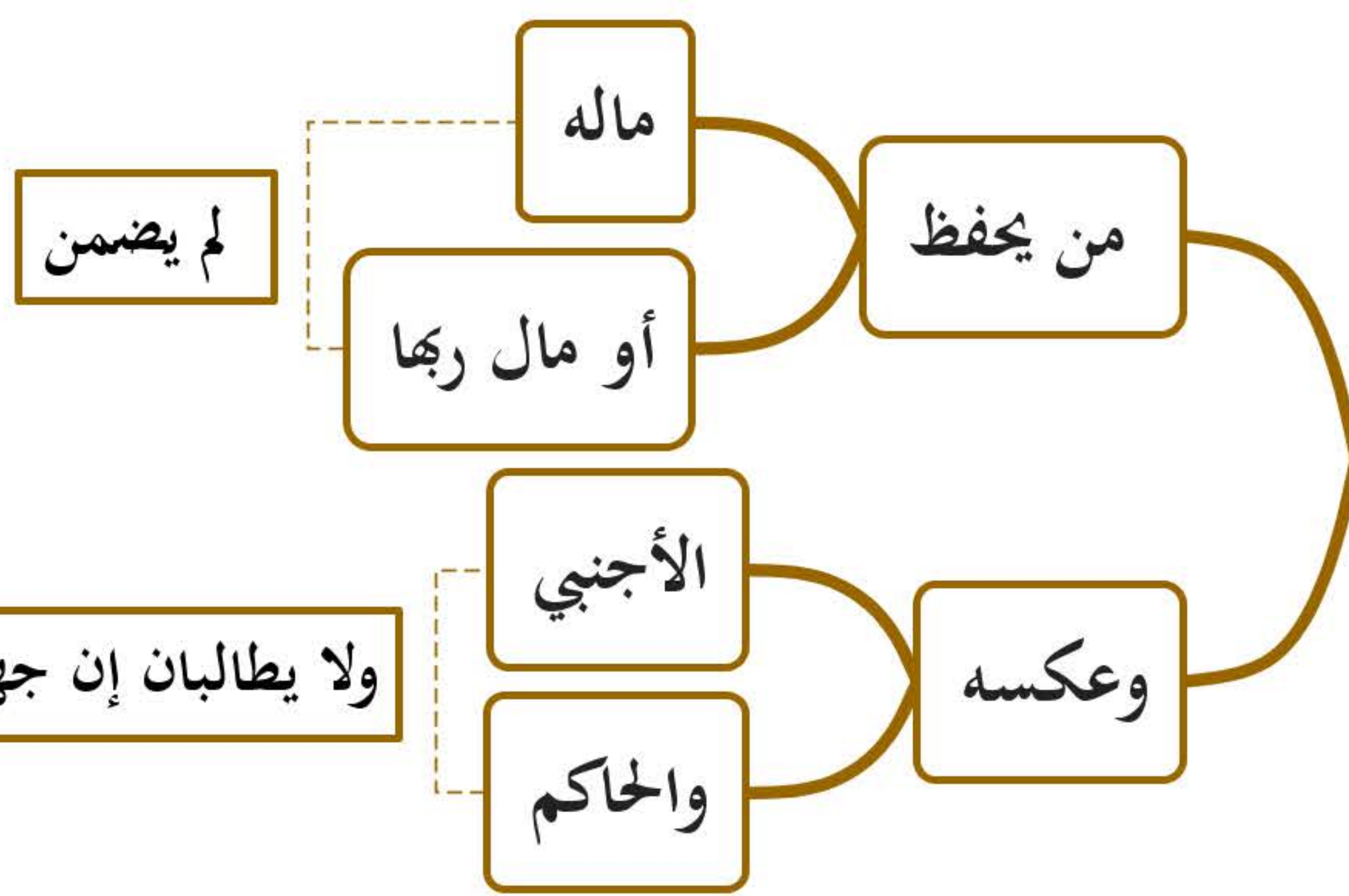
وعهدة المشتري على البائع

باب الوديعة



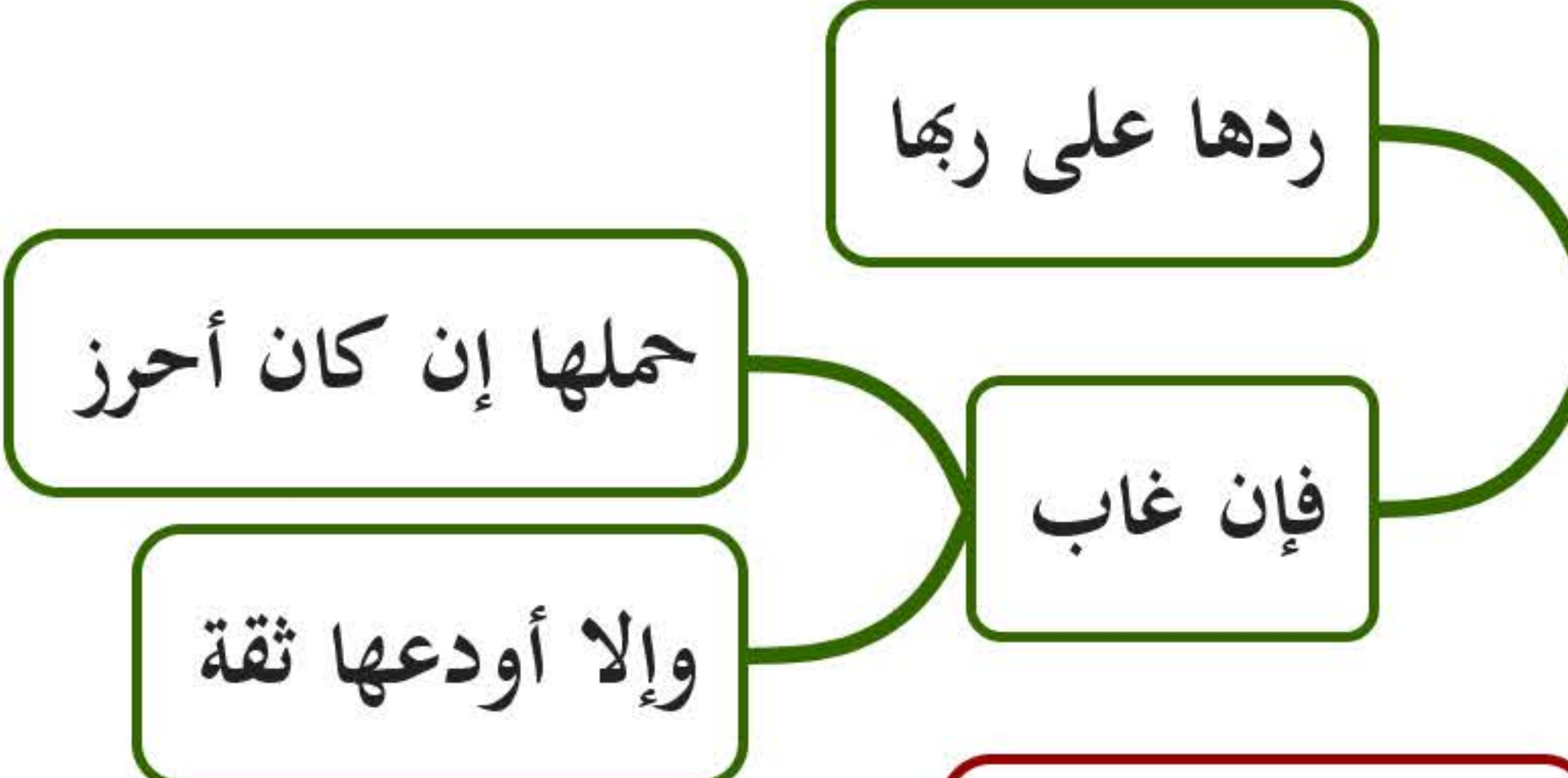
مدار الباب على ما ذكره المؤلف هنا فالمدوع لا يضمن إلا إذا تعدى أو فرط

وإن دفعها إلى

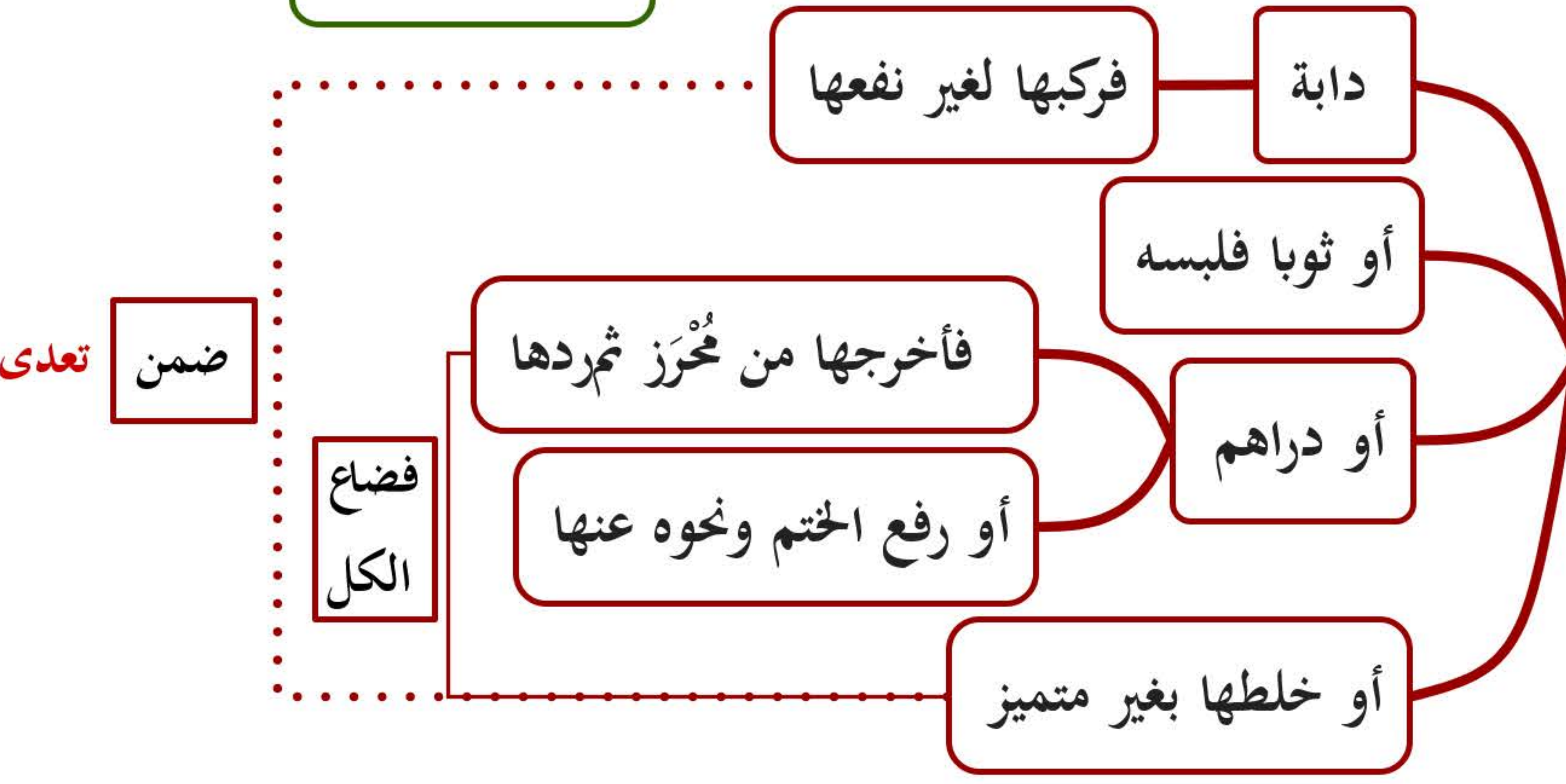


تعدى

وإن حدث خوف أو سفر



ومن أودع



ضمن

فضاع الكل

فصل في حكم قول المودع في رد الوديعة أو تلفها

ويقبل قول المودع

- في ردها
 - إلى ربها
 - أو غيره بإذنه
- وتلفها
- وعدم التفريط

فإن قال: لم تودعني

- ثم ثبت بيينة أو إقرار
 - ثم ادعى ردا أو تلفا
- سابقين لجحوده

لم يقبلا ولو بيينة

بل

- في قوله مالك عندي شيء ونحوه
 - أو بعده بها
- بعد الجحود بيينة

وإن ادعى وارثه الرد

- منه
 - أو من مورثه
- لم يقبل إلا بيينة

وإن طلب أحد الوديعين نصيبه من مكيل أو موزون ينقسم

أخذه

- وللمستودع
- والمضارب
- والمرتهن
- والمستأجر

مطالبة غاصب العين



خمسين ذراعا من كل جانب

العادية

ويملك حریم البئر

نصفها

وحریم البدية

أي بمجرد الإقطاع بل لا بد من الإحياء

ولا يملكه

إقطاع موات لمن يحييه

إقطاع تمليك

وللإمام

ما لم يضر بالناس

ويكون أحق بجلوسها

وله إقطاع الجلوس في الطرق الواسعة

إقطاع إرفاق

ومن غير إقطاع

لمن سبق بالجلوس

وإن سبق اثنان

ما بقي قماشه فيها

وإن طال

إلى أن يصل إلى كعبه

ثم يرسله إلى من يليه

ولمن في أعلى الماء المباح السقي وحبس الماء

ما لم يضرهم

حمى مرعى لدواب المسلمين

وللإمام دون غيره

وهي الأرض المنفكة عن

الاختصاصات

وملك معصوم

فمن أحيها ملكها

من مسلم وكافر

بإذن الإمام وعدمه

في دار الإسلام وغيرها

والعنوة كغيرها

ويملك بالإحياء ما قرب من عامر

إن لم يتعلق بمصلحة

ما يحصل به الإحياء

ومن أحاط مواتا

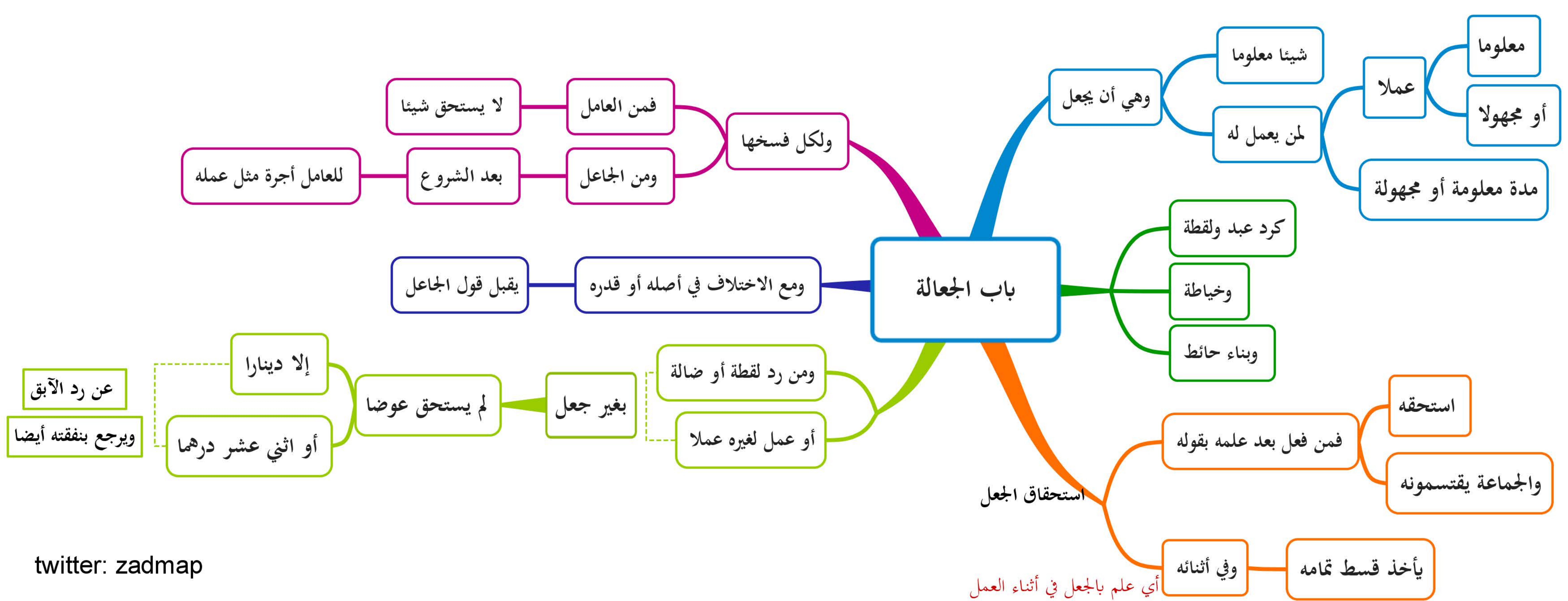
أو حفر بئرا

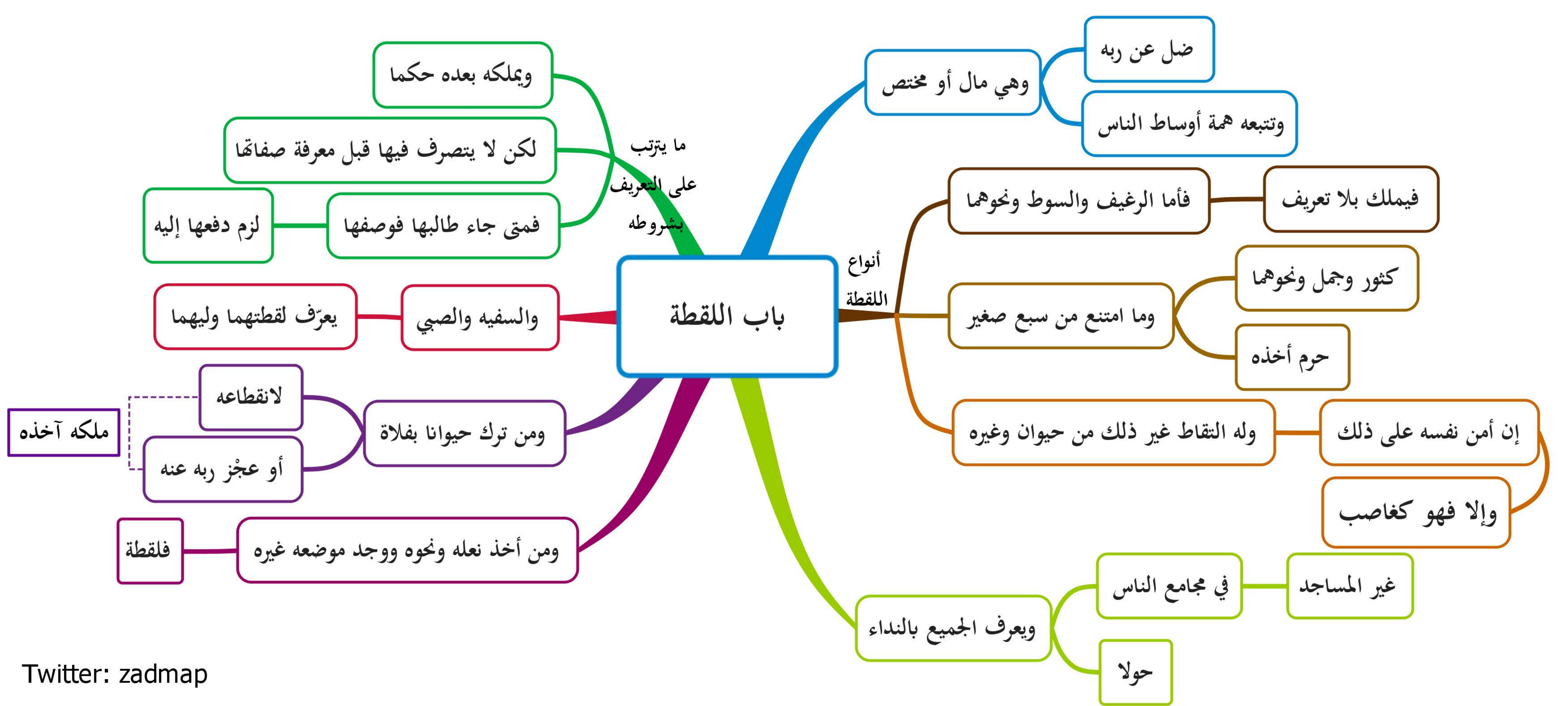
فوصل إلى الماء

أو أجراه إليه من عين ونحوها

أو حبسه عنه ليزرع

فقد أحياء





باب اللقيط

وهو طفل

لا يعرف

نسبه

ولا رقه

نبد أو ضل

وأخذه

فرض كفاية

وهو حر

معه

ظاهرا

أو تحته

أو مدفونا طريا

وما وجد

أو متصلا به

كحيوان وغيره

أو قريبا منه

فله

ينفق عليه

منه

وإلا فمن بيت المال

وهو مسلم

وحضانتها

لواجده الأمين

وينفق عليه بغير إذن حاكم

لبيت المال

وميراثه

وديته

ووليّه في العمد الإمام

يتخير بين

القصاص

والدية

وإن أقر رجل أو امرأة أو ذات زوج أو مسلم أو كافر أنه ولده

لحق به

ولو بعد موت اللقيط

ولا يتبع الكافر في دينه

إلا بينة تشهد أنه ولد على فراشه

وإن اعترف بالرق مع سبق مناف

لم يقبل منه

أو قال: إنه كافر

وإن ادعاه جماعة

قدم ذو البينة

وإلا فبمن أحقته القافة

كتاب الوقف

كتاب الوقف

أنواع الوقف بالقول

وه

- تحييس الأصل
- وتسبيل المنفعة

وبصح

- بالقول
- وبالفعل الدال عليه

كمن جعل أرضه

- مسجدا وأذن للناس في الصلاة فيه
- أو مقبرة وأذن في الدفن فيها

وصريحه

- وقف
- وحبست
- وسبلت

وكنايته

- تصدقت
- وحرمت
- وأبدت

ما يشترط في الكناية

فتشترط النية مع الكناية

أو اقتران

- أحد الألفاظ الخمسة
- أو حكم الوقف

ويشترط فيه

المنفعة

- دائما
- من معين
- يُنتفع به مع بقاء عينه
- كعقار وحيوان ونحوهما

وأن يكون

على بر كالمساجد والقناطر والمسكين والأقارب من مسلم وذمي

غير

- حربي وكنيسة ونسخ التوراة والإنجيل وكتب زندقة
- والوقف على نفسه
- وكذا الوصية

ويشترط في غير المسجد ونحوه

أن يكون على معين يملك

لا

- ملك
- وحيوان
- وحمل
- وقبر

لا قبوله

ولا إخراجة عن يده

ما لا يشترط في الوقف

فصل في شرط الواقف

ويجب العمل بشرط الواقف

في جمع وتقديم وضد ذلك

واعتبار وصف وعدمه

والترتيب

ونظر

وغير ذلك

فإن أطلق ولم يشترط

استوى الغني والذكو وضدهما

والنظر

للموقوف عليه

وإذا وقف على جماعة

يمكن حصرهم وجب

والتساوي

تعميمهم

وإلا جاز

التفضيل

والاقتصار على أحدهم

وإن وجدت قرينة تقتضي إرادة الإناث أو حرمانهن

عمل بها

والقربة وأهل بيته وقومه

يشمل الذكر والأنثى من أولاده
وأولاد أبيه وجده وجد أبيه

ولو قال على بنيه ، أو بني فلان

اختص بذكورهم

إلا أن يكونوا قبيلة

فيدخل النساء

دون أولادهن من غيرهم

وإن وقف على ولده أو ولد غيره ثم على المسكين فهو

لولده الذكور والإناث بالسوية

ثم ولد بنيه دون بناته

كما لو قال على ولد
ولده وذريته لصلبه

لا يجوز فسخه

فصل والوقف عقد لازم

ولا يباع

إلا أن تتعطل منافعه

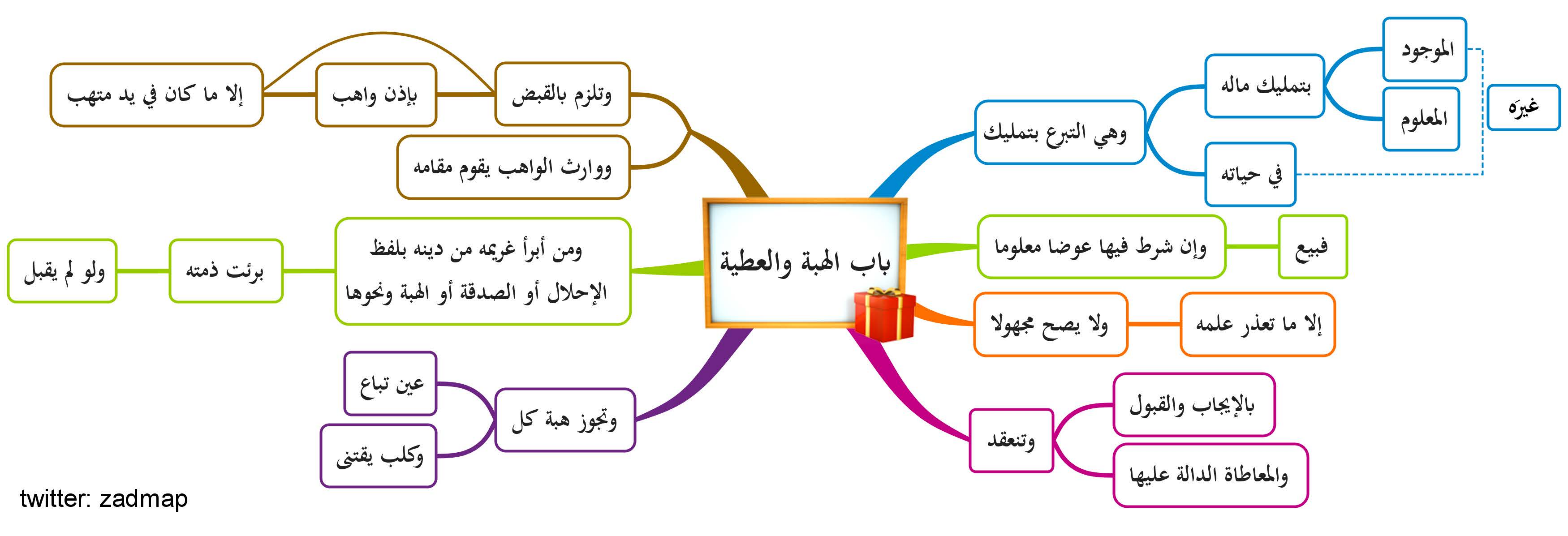
ويصرف ثمنه في مثله

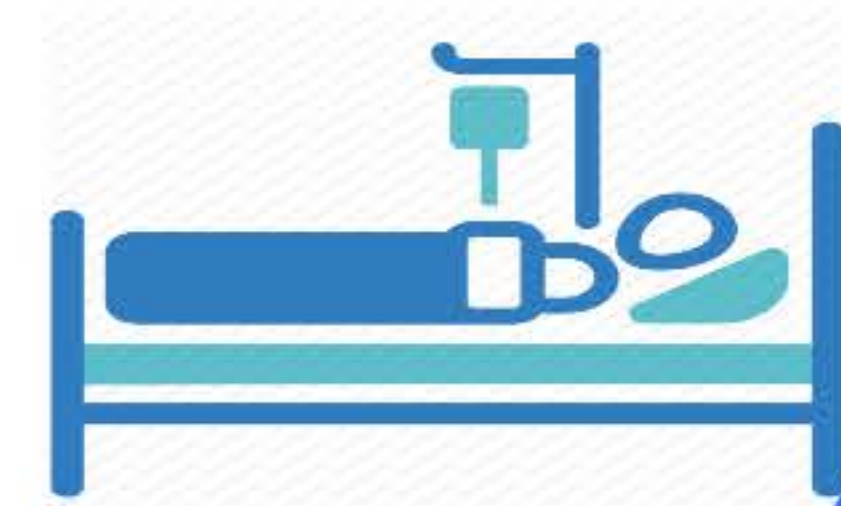
ولو أنه مسجد وآلته

صرفه إلى مسجد آخر

والصدقة به على فقراء المسلمين

وما فضل عن حاجته جاز





فصل في العطية



بقدر إرثهم

يجب التعديل في عطية أولاده

برجوع

سوى

فإن فضل بعضهم

أو زيادة

فإن مات قبله

ثبت

إلا الأب

ولا يجوز لواهب أن يرجع في هبته اللازمة

ما لا يضره

ولا يحتاجه

أن يأخذ ويتملك من مال ولده

وله (أي الأب)

وليس للولد مطالبة أبيه بدين ونحوه

إلا نفقته الواجبة عليه فإن له

مطالبته بها

وحبسه عليها

فإن تصرف في ماله

بيع أو عتق أو إبراء

ولو فيما وهبه له

أو أراد أخذه قبل

أو تملكه

رجوعه

بقول

أو نية

وقبض معتبر

لم يصح

بل بعده



فصل في تصرفات المريض

ويعتبر الثلث عند موته

من مرضه غير مخوف

كوجع ضرس وعين وصداع يسير

فتصرفه لازم كالصحيح

ولو مات منه

وإن كان مخوفاً

مثاله

كبرسام وذات جنب ووجع قلب ودوام قيام
أو رعاف وأول فالج وآخر سل والحمى المطبقة والرعب

وما قال طبيبان مسلمان عدلان أنه مخوف

ومن وقع الطاعون ببلده ومن أخذها الطلق

لا يلزم تبرعه

لوارث بشيء

ولا بما فوق الثلث

إلا بإجازة الورثة لها إذا مات فيه

وإن عوفي

فكصحيح

ومن امتد مرضه بجذام أو سل أو فالج

ولم يقطعه بفراش

فمن كل ماله

والعكس

بالعكس

الفرق بين

العطية الوصية

ويسوى بين المتقدم والمتأخر في الوصية

ويبدأ بالأول فالأول في العطية

ولا يملك الرجوع فيها

ويعتبر القبول لها عند وجودها

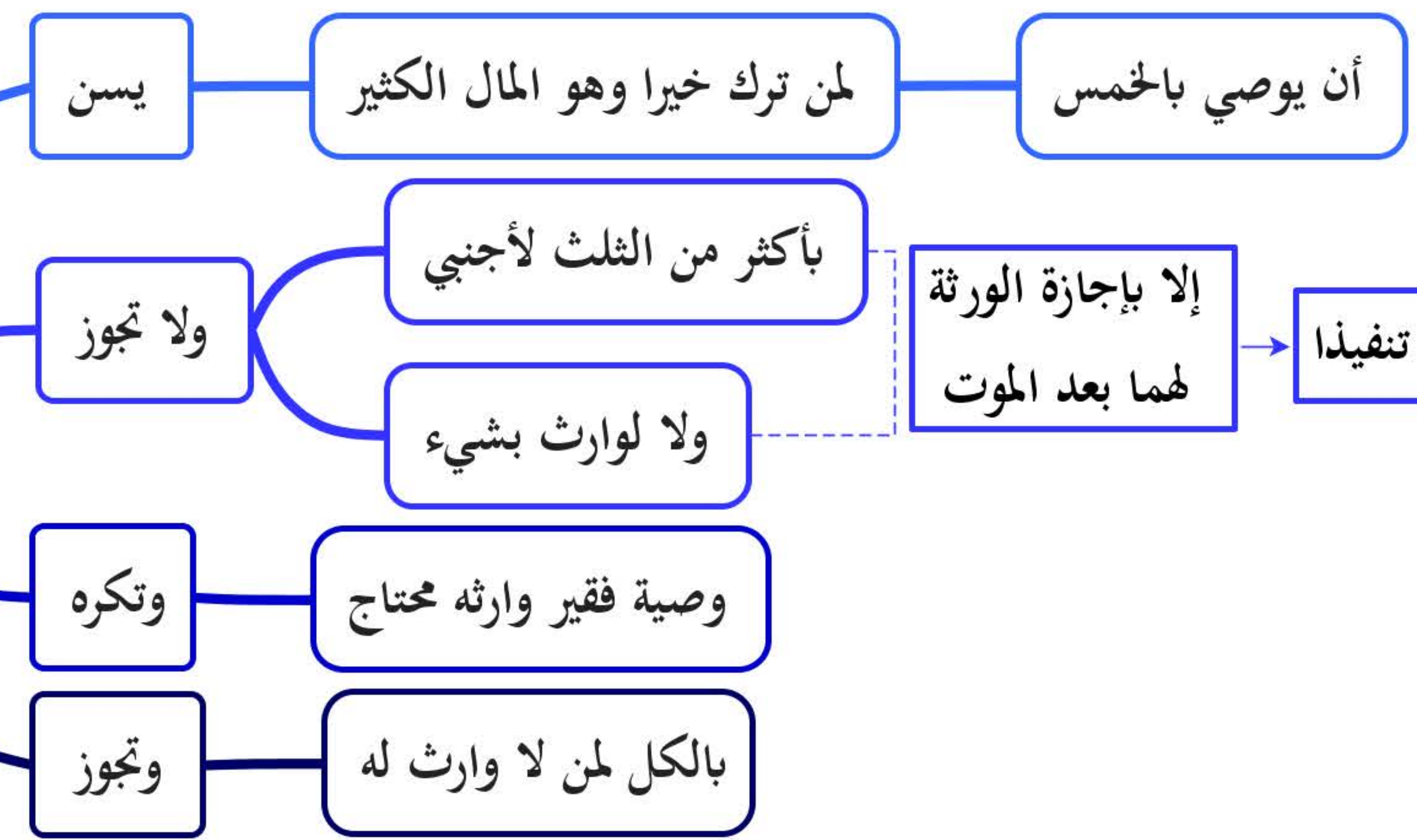
والوصية بخلاف ذلك

ويثبت الملك إذاً

كتاب الوصايا

كتاب الوصايا

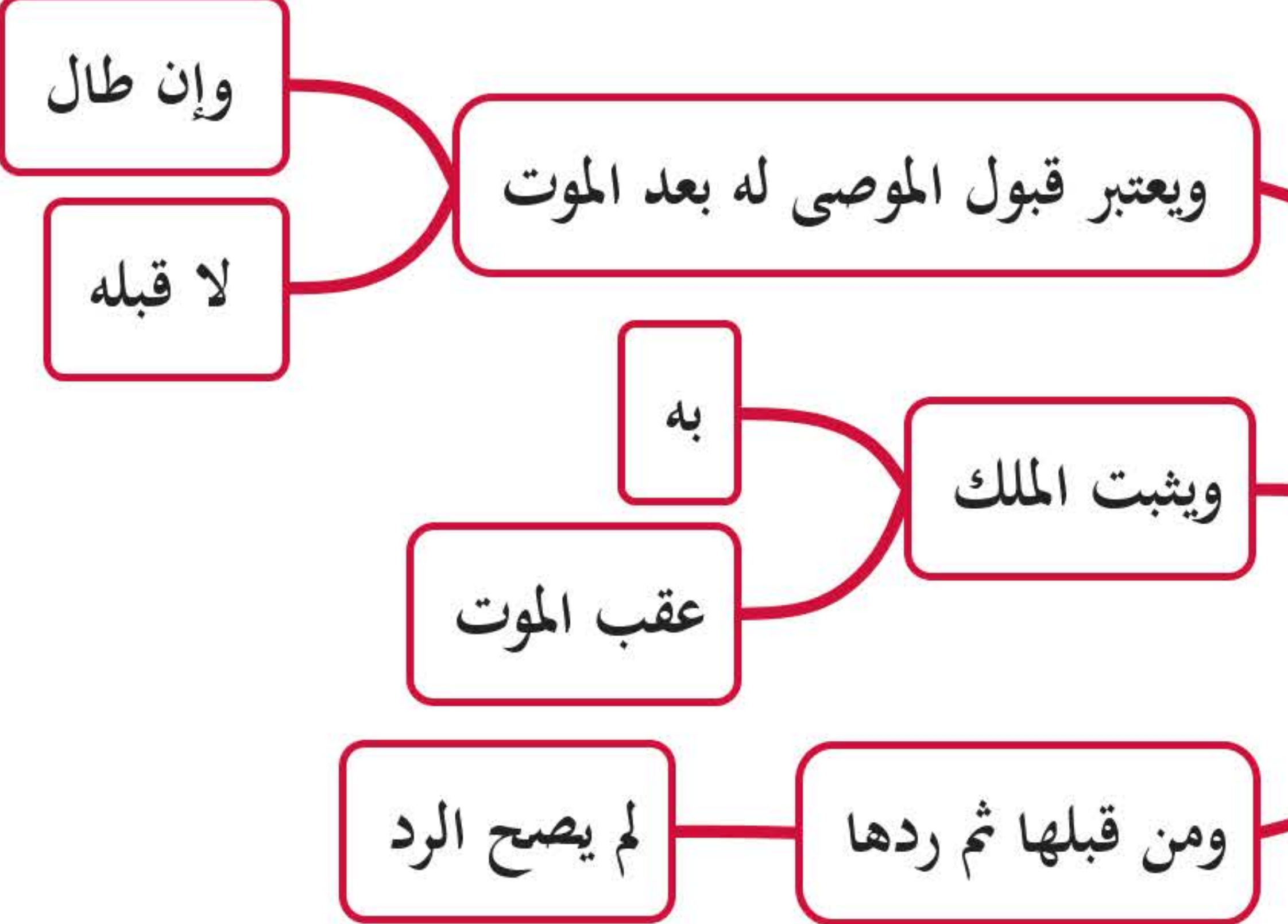
حكم الوصية

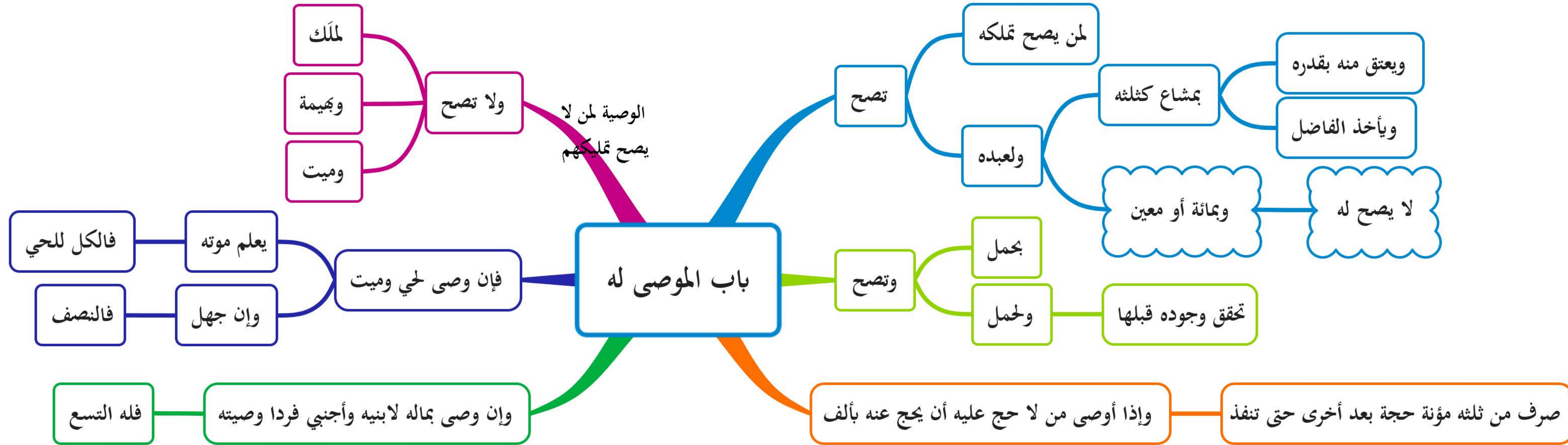


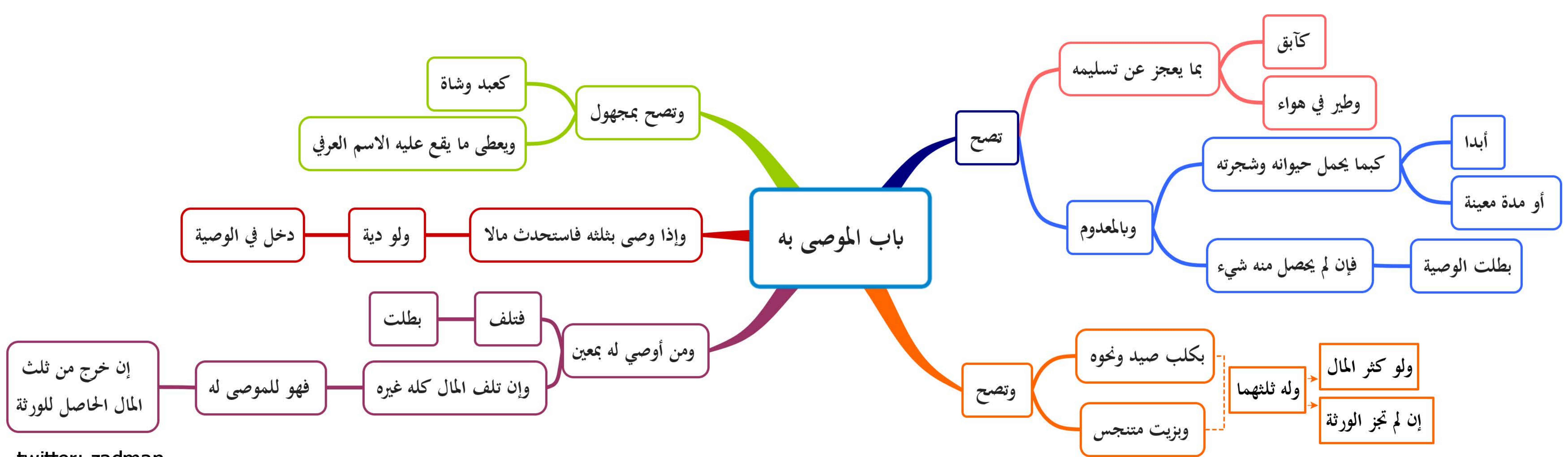
الرجوع في الوصية



إخراج ما وجب على الميت







باب الموصى به

تصح

بما يعجز عن تسليمه

كأبق

وطير في هواء

وبالمعدوم

كبما يحمل حيوانه وشجرته

أبدا

أو مدة معينة

فإن لم يحصل منه شيء

بطلت الوصية

وتصح

بكلب صيد ونحوه

وبزيت متنجس

وله الثلثهما

ولو كثر المال

إن لم تجز الورثة

وتصح بمجهول

كعبد وشاة

ويعطى ما يقع عليه الاسم العرفي

وإذا وصى بثلاثة فاستحدث مالا

ولو دية

دخل في الوصية

ومن أوصى له بمعين

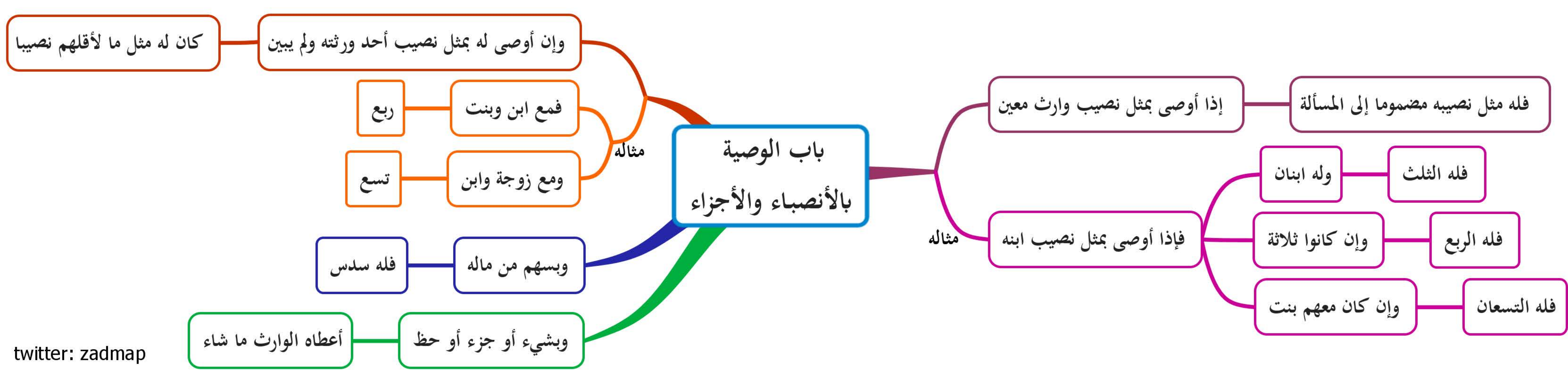
وإن تلف المال كله غيره

بطلت

فتلف

فهو للموصى له

إن خرج من ثلث المال الحاصل للورثة



باب الموصى إليه

تصح وصية المسلم إلى كل

- مسلم
- مكلف
- عدل
- رشيد

ولو عبدا

ويقبل بإذن سيده

وإذا أوصى إلى زيد وبعده إلى عمرو ولم يعزل زيدا

اشتركا

ولا ينفرد أحدهما بتصرف لم يجعله له

ولا تصح وصية إلا في تصرف معلوم يملكه الموصى

كقضاء دينه وتفرقة ثلثه والنظر لصغاره

ولا تصح بما لا يملكه الموصى

كوصية المرأة بالنظر في حق أولادها الأصغر ونحو ذلك

ومن وصي في شيء لم يصر وصيا في غيره

وإن ظهر على الميت دين يستغرق بعد تفرقة الوصي

لم يضمن

وإن قال: ضع ثلثي حيث شئت

لم يحل

له

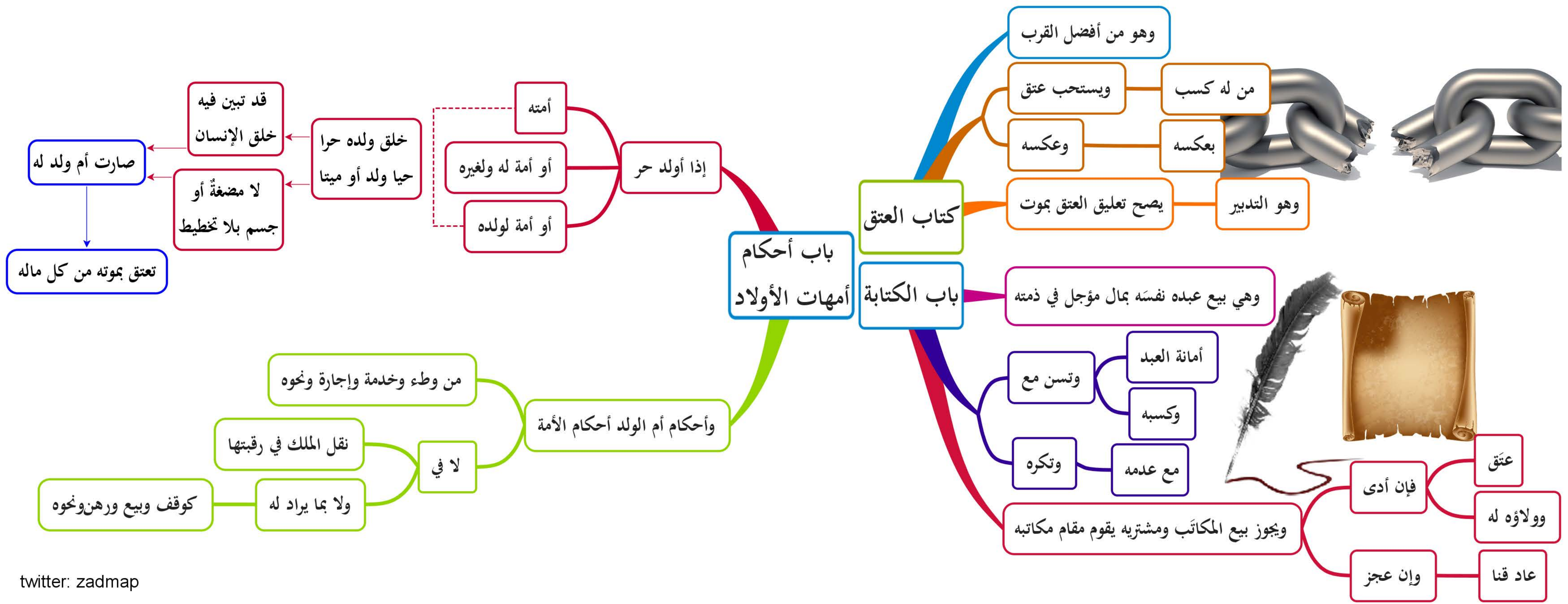
ولا لولده

ومن مات بمكان لا حاكم به ولا وصي

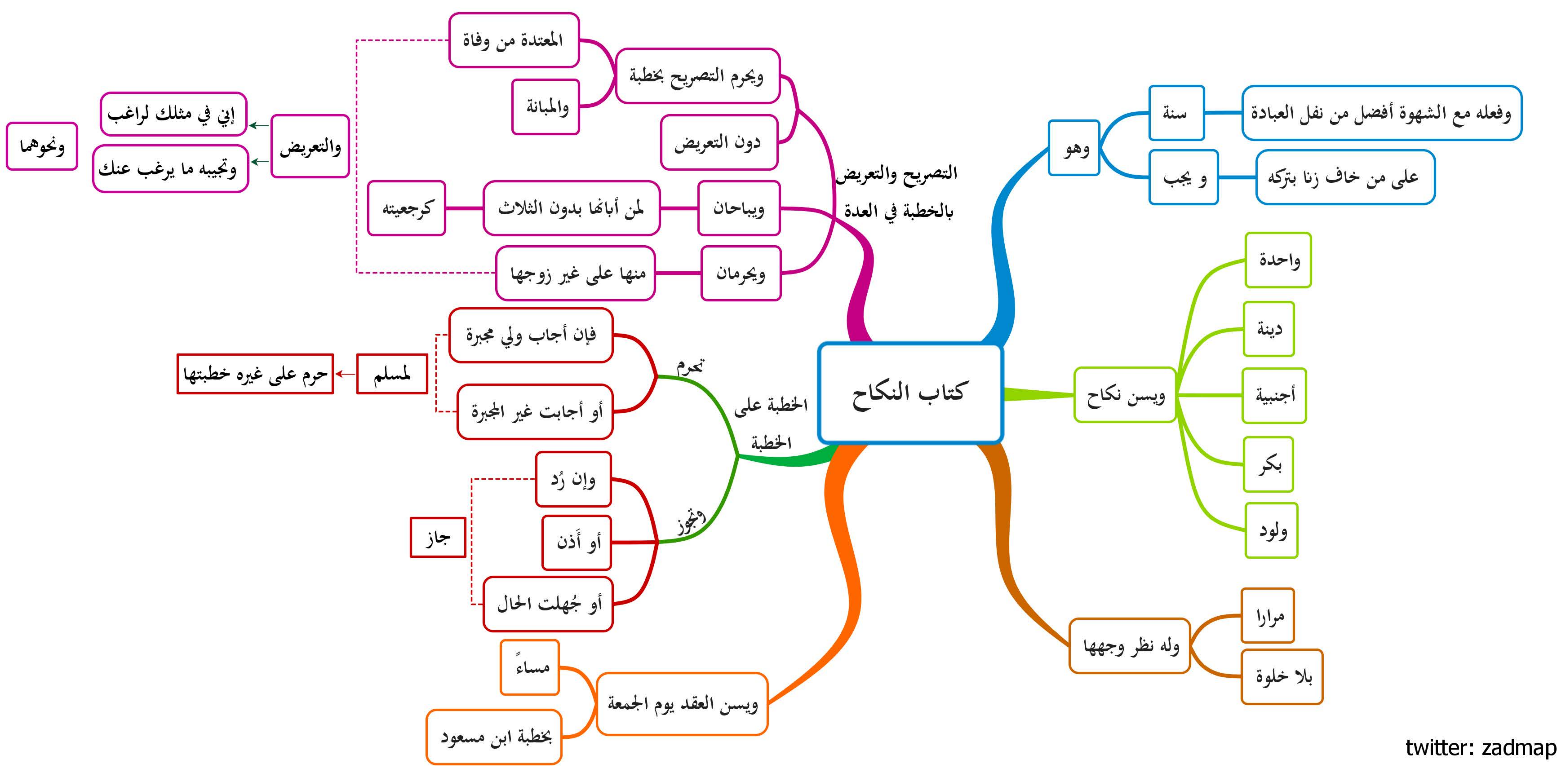
حاز بعض من حضر من المسلمين تركته

وعمل الأصلح فيها من بيع وغيره

كتاب العتق



كتاب النكاح



الخاليان من الموانع

الزوجان

فصل وأركانها

والإيجاب والقبول

ولا يصح ممن يحسن العربية بغير لفظ

زوجت أو أنكحت **الإيجاب**

وقبلت هذا النكاح أو تزوجتها أو تزوجت أو قبلت

القبول

ومن جهلهما لم يلزمه تعلمهما

وكفاه معناهما الخاص بكل لسان

الترتيب

فإن تقدم القبول

لم يصح

الموالاتة

وإن تأخر عن الإيجاب

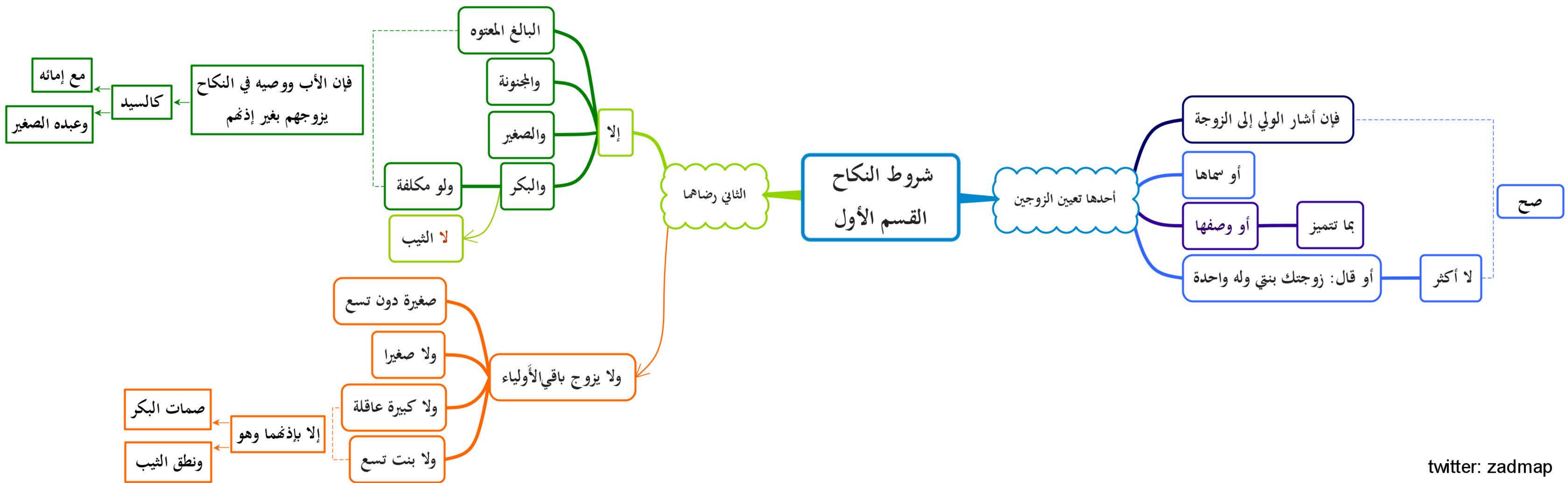
صح

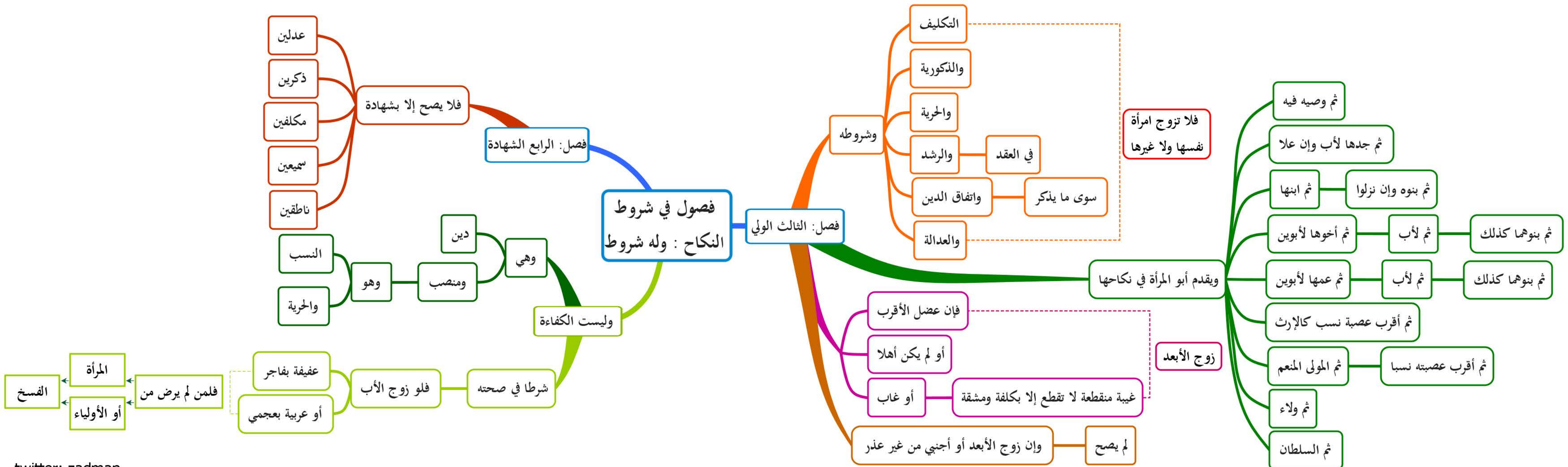
ما دام في المجلس

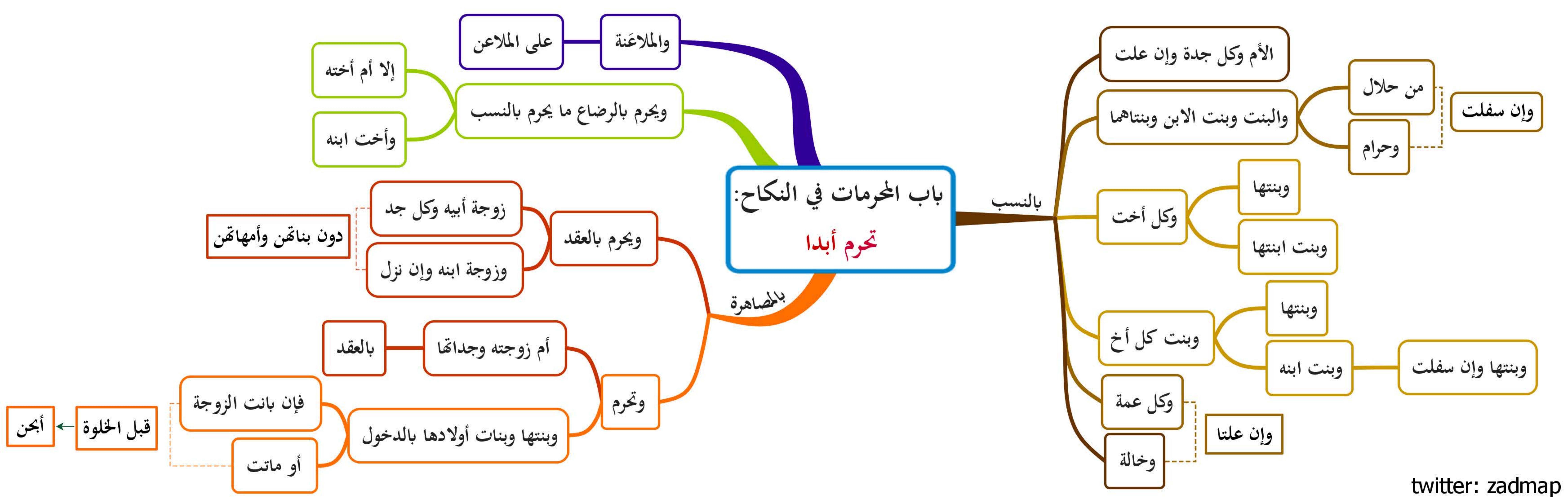
ولم يتشاغلا بما يقطعه

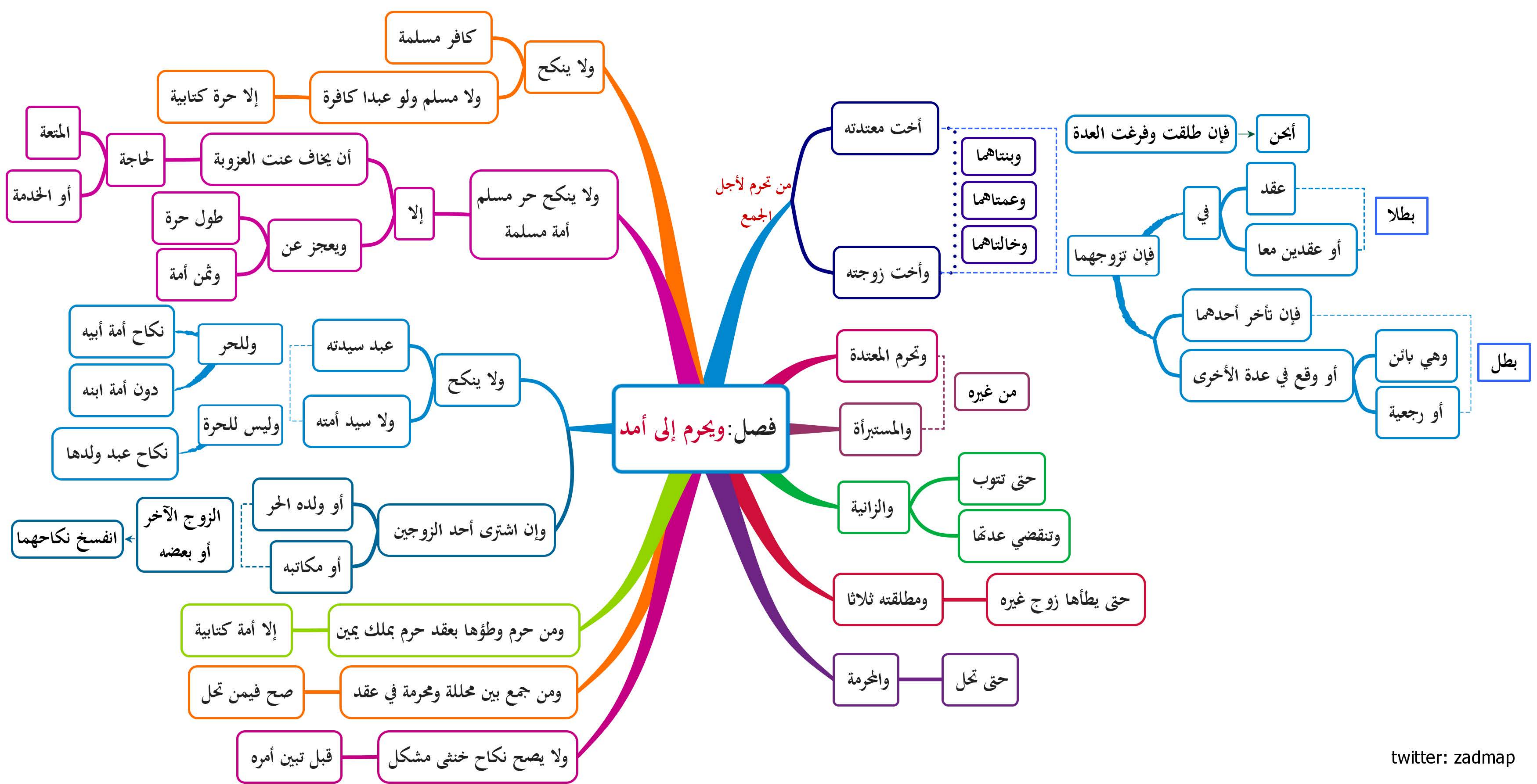
وإن تفرقا قبله

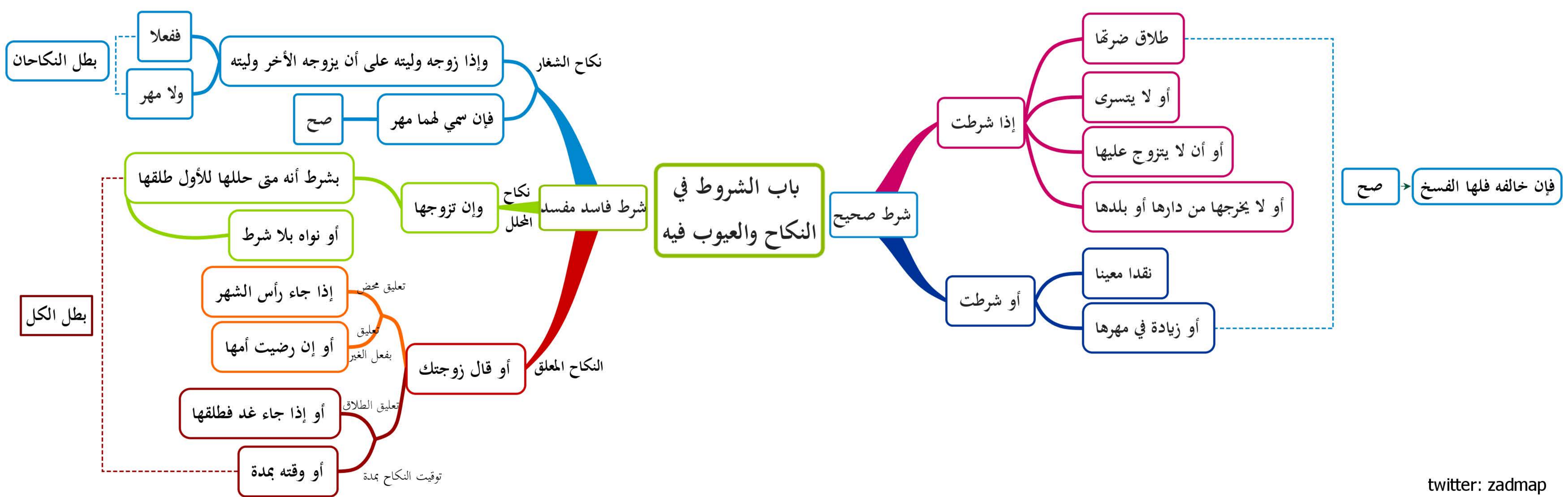
بطل

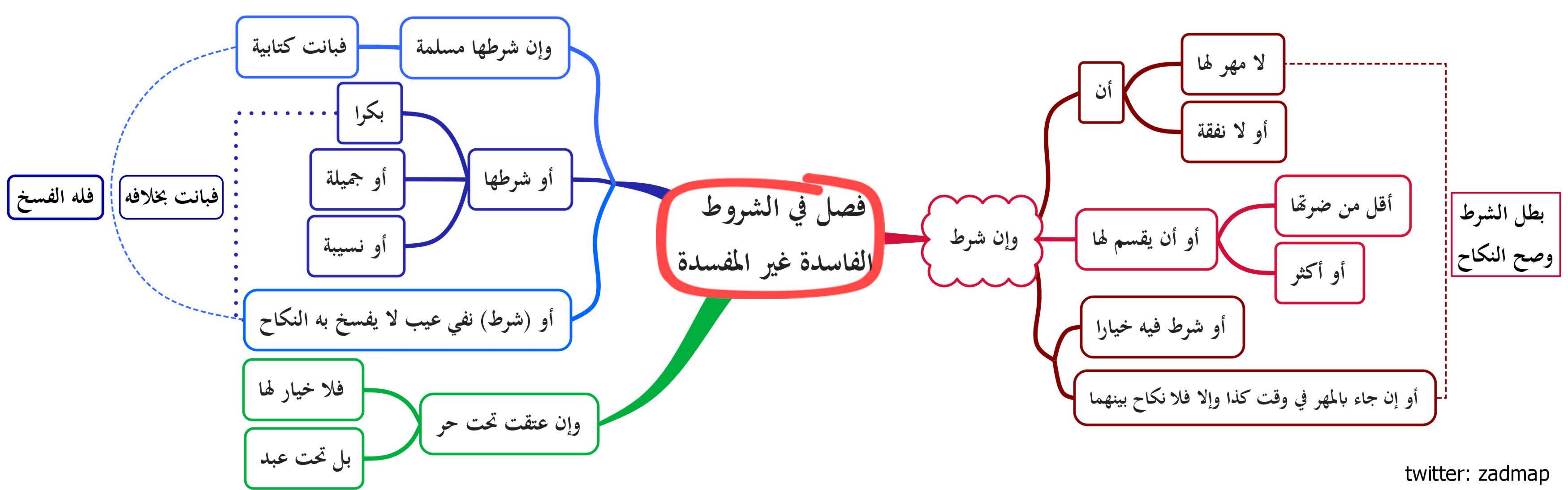


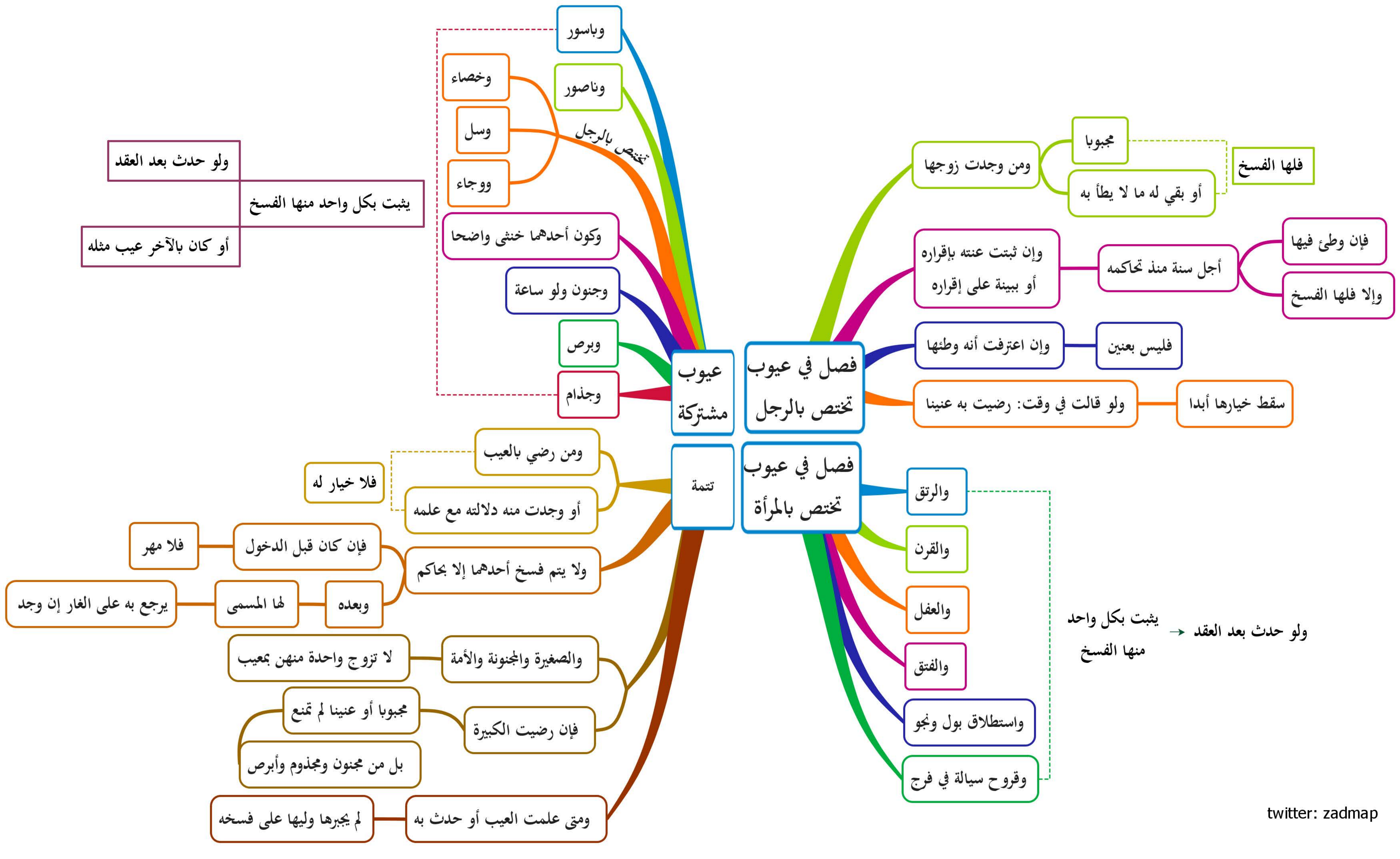












باب نكاح الكفار

وإن وطئ حربي حربية فأسلما

وقد اعتقدها نكاحا

أقرا

وإلا فسخ

كنكاح المسلمين

حكمه

ويقرون على فاسده إذا

اعتقدوا صحته في شرعهم

ولم يرتفعوا إلينا

عقدناه على حكمنا

فإن أتونا قبل عقده

وإن أتونا بعده

أقرا والمرأة تباح إذا

أقرا

أو أسلم الزوجان

وإن كانت ممن لا يجوز ابتداء نكاحها

فرق بينهما

ومتى كان المهر

صحيحا

أخذته

وإن كان فاسدا

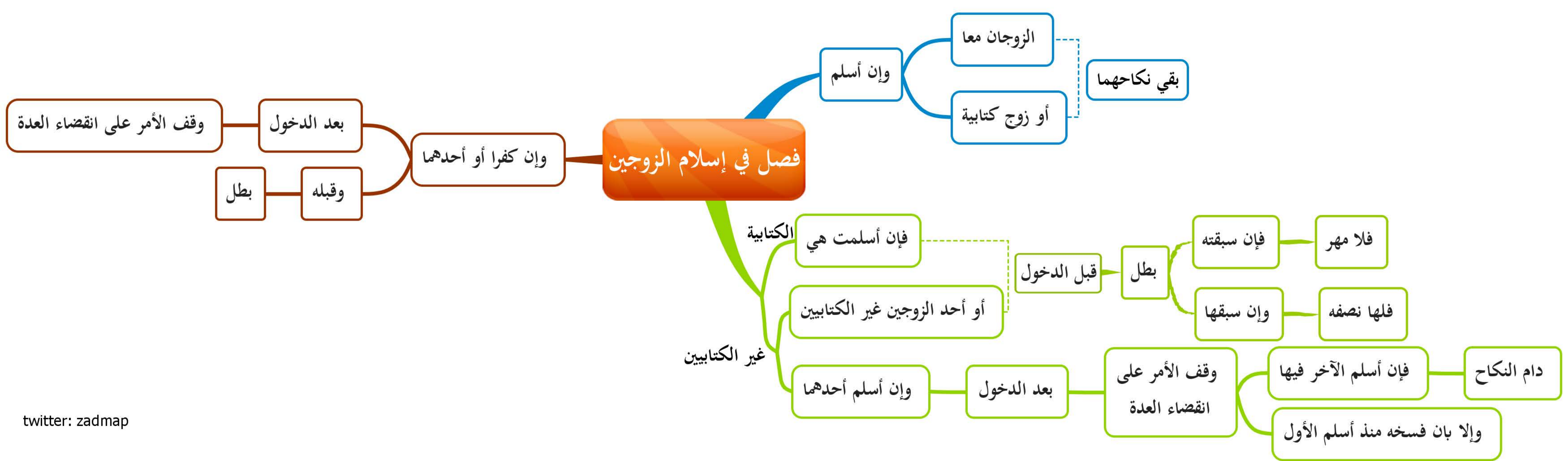
وقبضته

استقر

وإن لم تقبضه

فرض لها مهر المثل

و(إن) لم يسم





باب الصداق

يسن

تخفيفه

وتسميته في العقد

من أربعمئة درهم إلى خمسمئة

وكل ما صح ثمنا أو أجرة

صح مهرا

وإن قل

وإن أصدقها تعليم

قرآن

لم يصح

بل

فقه

وأدب

وشعر

مباح

معلوم

وإن أصدقها طلاق ضرقتها

لم يصح

ولها مهر مثلها

ومتى بطل المسمى

وجب مهر المثل

فصل وإن أصدقها ألفا

تعليقه على مجهول أو ما ليس له غرض صحيح فيه

وإن أصدقها

ألفا إن كان أبوها حيا

وألفين إن كان ميتا

وجب مهر المثل

تعليقه على

وعلى

إن كانت لي زوجة بألفين

أو لم تكن بألف

صح بالمسمى

تأجيل الصداق

وإذا أجل الصداق أو بعضه

صح

فإن عين أجلا

وإلا فمحلله الفرقة

إن أصدقها محرما

وإن أصدقها مالا مغصوبا أو خنزيرا ونحوه

وجب مهر المثل

إن أصدقها معيبا

وإن وجدت المباح معيبا

خيرت بين أرشه وقيمته

وإن تزوجها على ألف لها وألف لأبيها

صحت التسمية

فلو طلق قبل الدخول وبعد القبض

رجع بالألف ولا شيء على الأب لهما

ولو شرط ذلك لغير الأب

فكل المسمى لها

ومن زوج بنته ولو ثيبا بدون مهر مثلها

صح

وإن كرهت

وإن زوجها به ولي غيره

بإذنها

صح

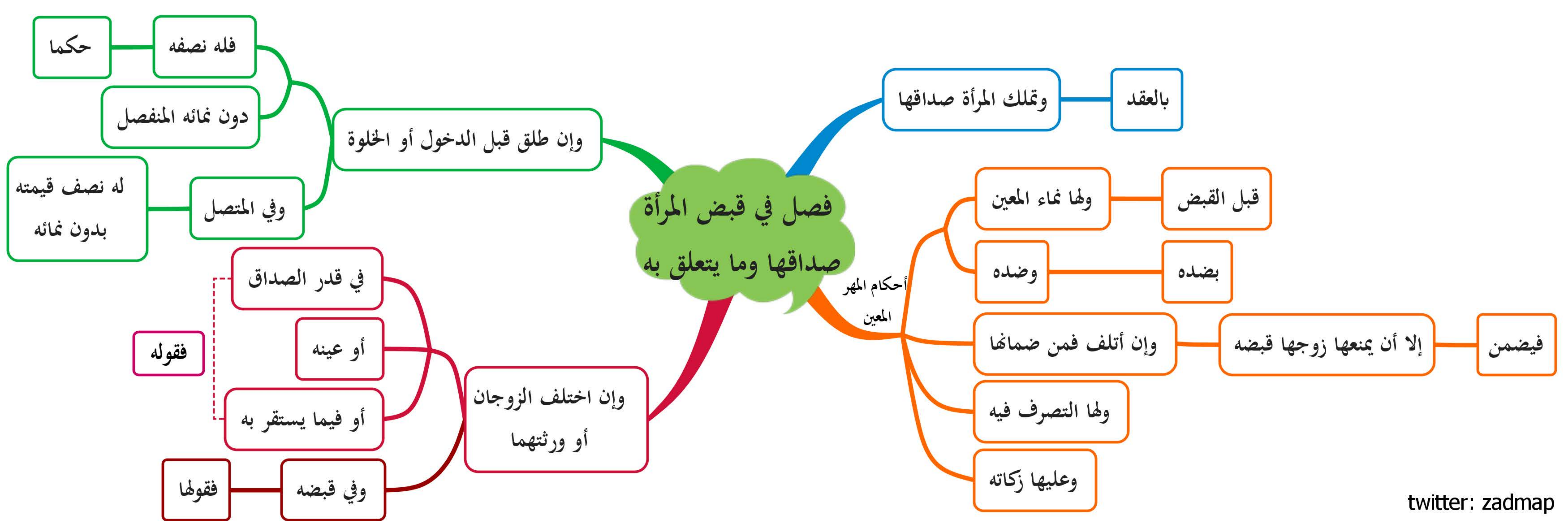
وإن لم تأذن

فمهر المثل

وإن زوج ابنه الصغير بمهر المثل أو أكثر

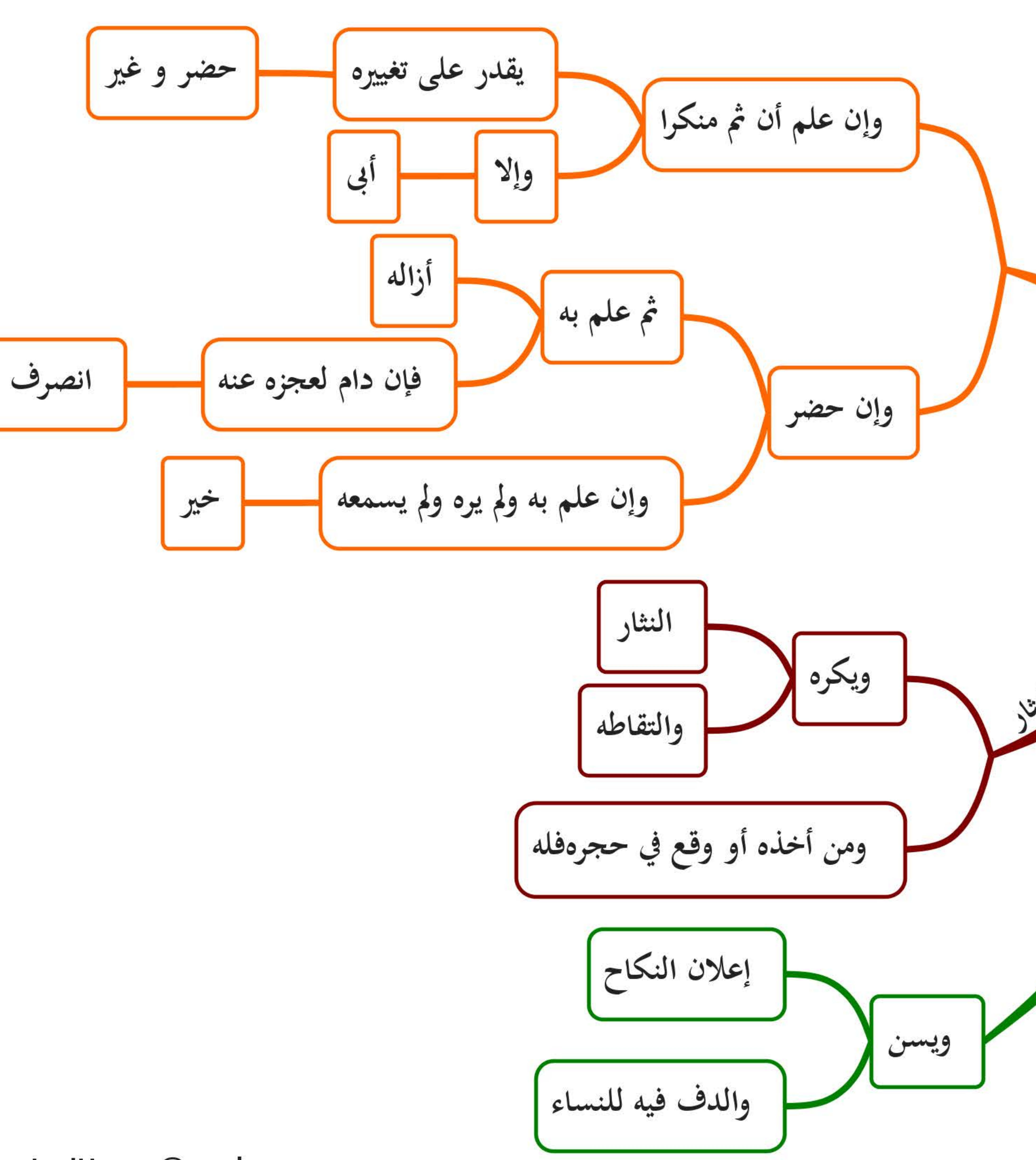
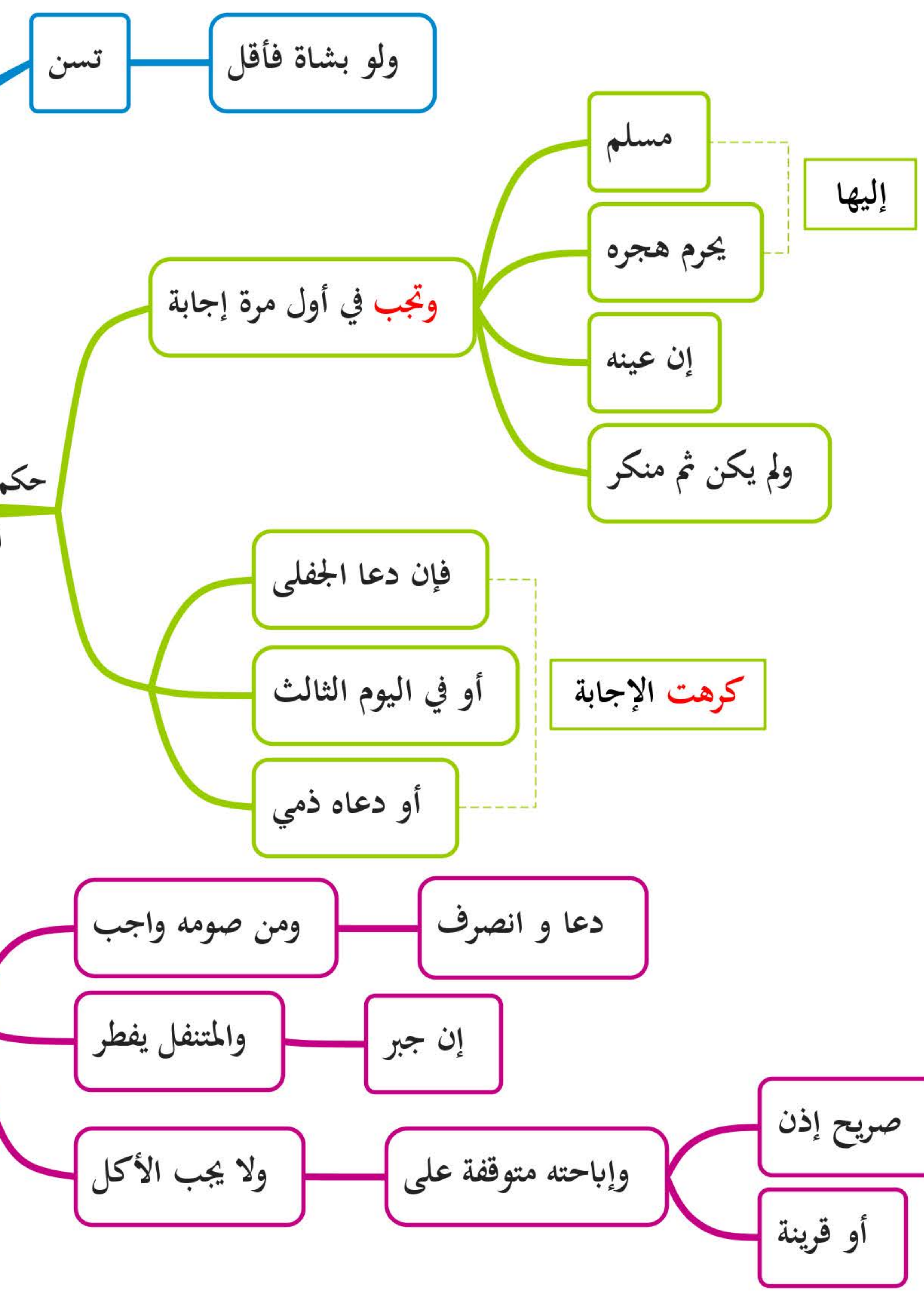
صح في ذمة الزوج

وإن كان معسرا لم يضمه الأب





باب وليمة العرس
حكم إجابة
الوليمة



باب عشرة النساء

العشرة بالمعروف

يلزم الزوجين

ويباشرها ما لم

يضر بها

أو يشغلها عن فرض

وله السفر بالحرّة

ما لم تشتتضه

ويحرم

مطل كل واحد بما يلزمه للآخر

والتكره لبذله

ويحرم وطؤها في

الحيض

والدبر

لزم تسليم الحرّة التي يوطأ مثلها في بيت الزوج

إن طلبه

ولم تشتتض دارها

وله إجبارها ولو ذمّية على

غسل

حيض

ونجاسة

وأخذ ما تعافه النفس من شعر وغيره

وإذا تم العقد

أمهل العادة وجوبا

وإذا استمهل أحدهما

لا لعمل جهاز

ويجب تسليم الأمة ليلا فقط

ولا تجبر الذمّية على غسل الجنابة

فصل في القسم بين الزوجات

حكمه وعماده

- وعليه أن يساوي بين زوجاته
 - في القسم
 - لا في الوطاء
- وعماده
 - الليل
 - لمن معاشه نهارا
 - والعكس
 - بالعكس

ويقسم

- لحائض ونفساء
- ومريضة
- ومعيبة
- ومجنونة مأمونة وغيرها

مسقطات القسم والنفقة

- وإن سافرت
 - بلا إذنه
 - أو بإذنه في حاجتها
- أو أبت
 - السفر معه
 - أو المبيت عنده في فراشه

فلا قسم لها ولا نفقة

ومن وهبت قسمها

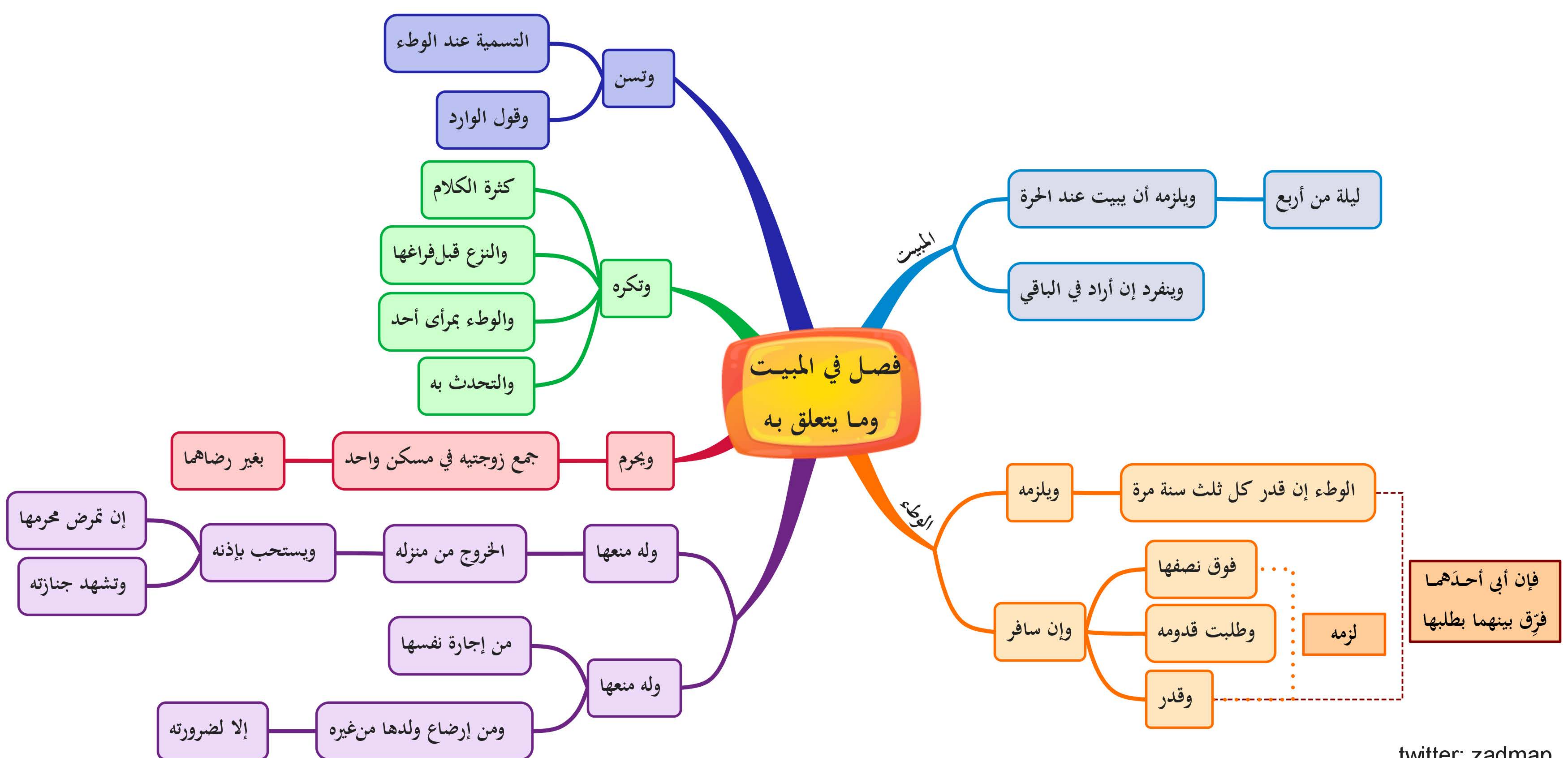
- لضرتها بإذنه
- أو له
 - فجعله لأخرى ← جاز
- فإن رجعت
 - قسم لها مستقبلا

ولا قسم لإمائه وأمهات أولاده

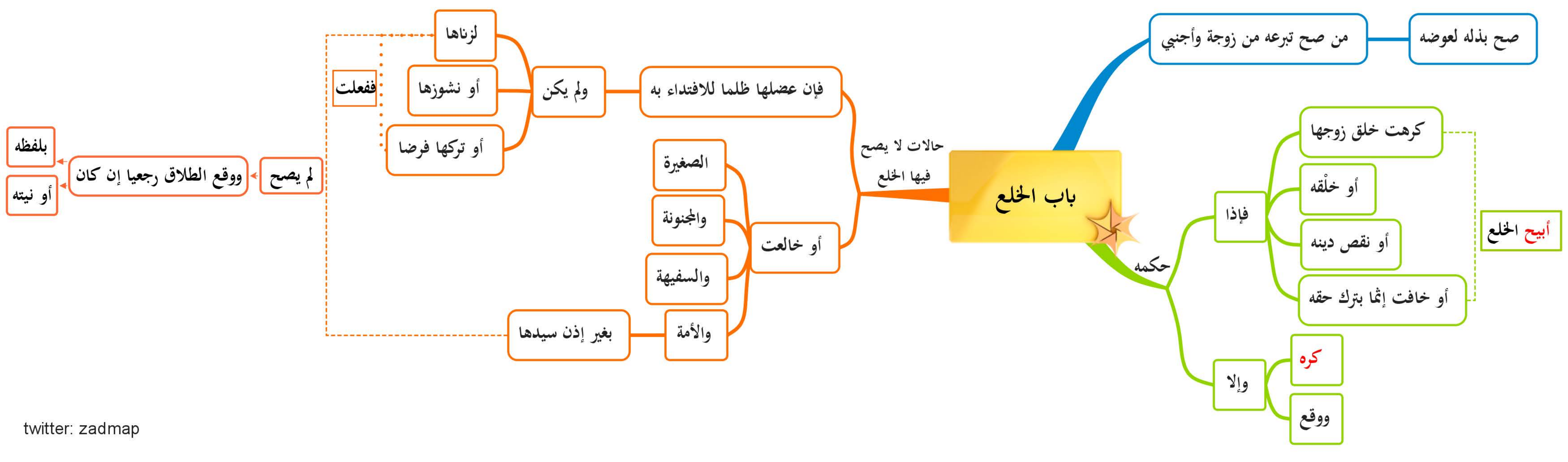
بل يطأ من شاء متى شاء

وإن تزوج

- بكرا
 - أقام عندها سبعا ثم دار
- وثيبا ثلاثا
 - فإن أحببت سبعا فعل وقضاهن للبوقي







فصل فيما يقع به الخلع

ألفاظ الخلع

والخلع بلفظ

صريح الطلاق

طلاق بائن

أو كنيته وقصده

وإن وقع بلفظ

الخلع

أو الفسخ

أو الفداء

ولم ينو طلاقا

كان فسخا لا ينقص عدد الطلاق

ولا يقع بمعتدة من خلع

طلاق

ولو واجهها به

ولا يصح شرط الرجعة فيه

وإن خالعتها

بغير عوض

أو بمحرم

لم يصح

ويقع الطلاق رجعيا إن كان بلفظ

الطلاق

أو نيته

وما صح مهرا صح الخلع به

ويكره بأكثر مما أعطاه

وإن خالعت حامل بنفقة عدتها

صح

فإن خالعتة على

حمل شجرتها أو أمتها

أو ما في يدها أو ما في بيتها من

دراهم

أو متاع

أو على عبد

ويصح بالجهول

وله مع عدم

الحمل والمتاع والعبد

أقل مسماه

ومع عدم الدراهم

ثلاثة

صح الخلع به

فصل في تعليق الخلع والطلاق

وليس للأب

- خلع زوجة ابنه الصغير
- ولا طلاقها
- ولا خلع ابنته الصغيرة بشيء من مالها

ولا يسقط الخلع غيره من الحقوق

وإن علق طلاقها بصفة ثم أبانها فوجدت ثم نكحها

فوجدت بعده

- طلقت

وإلا

- فلا

وإذا قال

متى
أو إذا
أو إن

أعطيتني ألفا فأنت طالق → طلقت بعطيته وإن تراخى

وإن قالت اخلعي

على ألف
أو بألف
أو لك ألف

ففاعل → بانة واستحقها

وطلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا

استحقها

وعكسه

بعكسه

إلا في واحدة بقيت

كتاب الطلاق

كتاب الطلاق

حكمه

- يباح للحاجة
- ويكره لعدمها
- ويستحب للضرر
- ويجب للإيلاء
- ويحرم للبدعة

شروط صحة الطلاق

ويصح من زوج

- مكلف
- ومميز يعقل

موانع وقوعه

ومن زال عقله معذورا

لم يقع طلاقه

وعكسه الآثم

ومن أكره عليه ظلما

بإيلاام له أو لولده

أو أخذ مال يضره

أو هدده بأحدها

قادر

يظن إيقاعه

فطلق تبعا لقوله

لم يقع

ليست موانع

ويقع الطلاق

في نكاح مختلف فيه

ومن الغضبان

الوكيل فيه

ووكيله كهو

يطلق واحده

ومتى شاء

إلا أن يعين له وقتا وعددا

وامراته كوكيله في طلاق نفسها

فصل في سنة الطلاق وبدعته وصریحه

إذا طلقها

مرة

في طهر

لم يجامع فيه

فهو سنة

وتركها حتى تنقضي عدتها

وتحرم الثلاث إذاً

وإن طلق من دخل بها

في حيض

أو طهر وطئ فيه

فبدعة يقع

وتسن رجعتها

ولا سنة ولا بدعة

لصغيرة

وآيسة

وغير مدخول بها

ومن بان حملها

وصريحه

لفظ الطلاق

وما تصرف منه

غير

أمر

ومضارع

ومطلقة اسم فاعل

فيقع به
وإن لم ينوه
جاد وهازل

فإن نوى بطالق

من وثاق

أو في نكاح سابق
منه أو من غيره

أو أراد طاهراً فغلط

لم يقبل حكماً

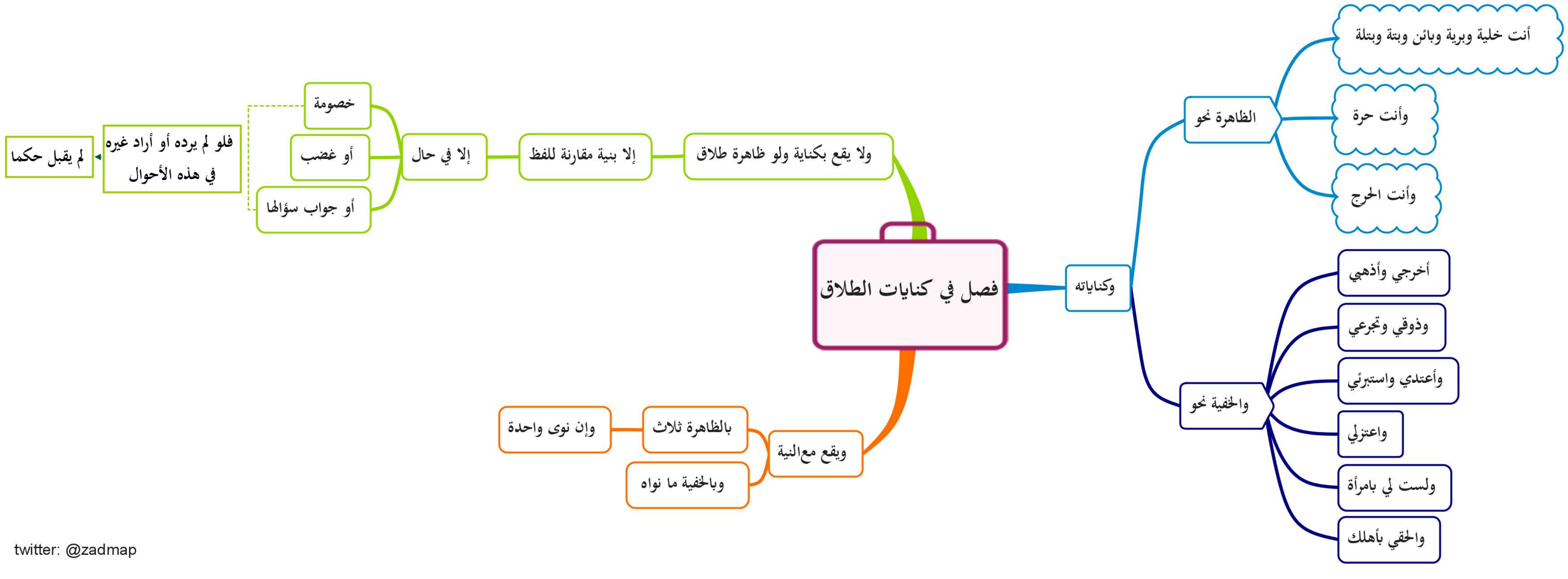
ولو سئل

أطلقت امرأتك فقال نعم

وقع

أو ألك امرأة فقال لا وأراد الكذب

فلا



فصل فيما لا يكون كناية في الطلاق

وإن قال حلفت بالطلاق وكذب
لزمه حكما

وإن قال أنتِ

علي حرام

أو كظهر أمي

فهو ظاهر

ولو نوى به الطلاق

وكذلك ما أحل الله علي حرام

وإن قال ما أحل الله علي حرام

أعني به الطلاق

طلقت ثلاثا

وإن قال أعني به طلاقا

فواحدة

وإن قال كالميتة والدم

وقع ما نواه

من طلاق

وظهار

ويمين

وإن لم ينو شيئا

فظهار

وإن قال أمرك بيدك

ملكث ثلاثا

ولو نوى واحدة

ويترأخي ما لم

يطأ

أو يفسخ

ويختص اختاري نفسك

بواحدة

وبالجلس المتصل

ما لم يزردها فيهما

فإن

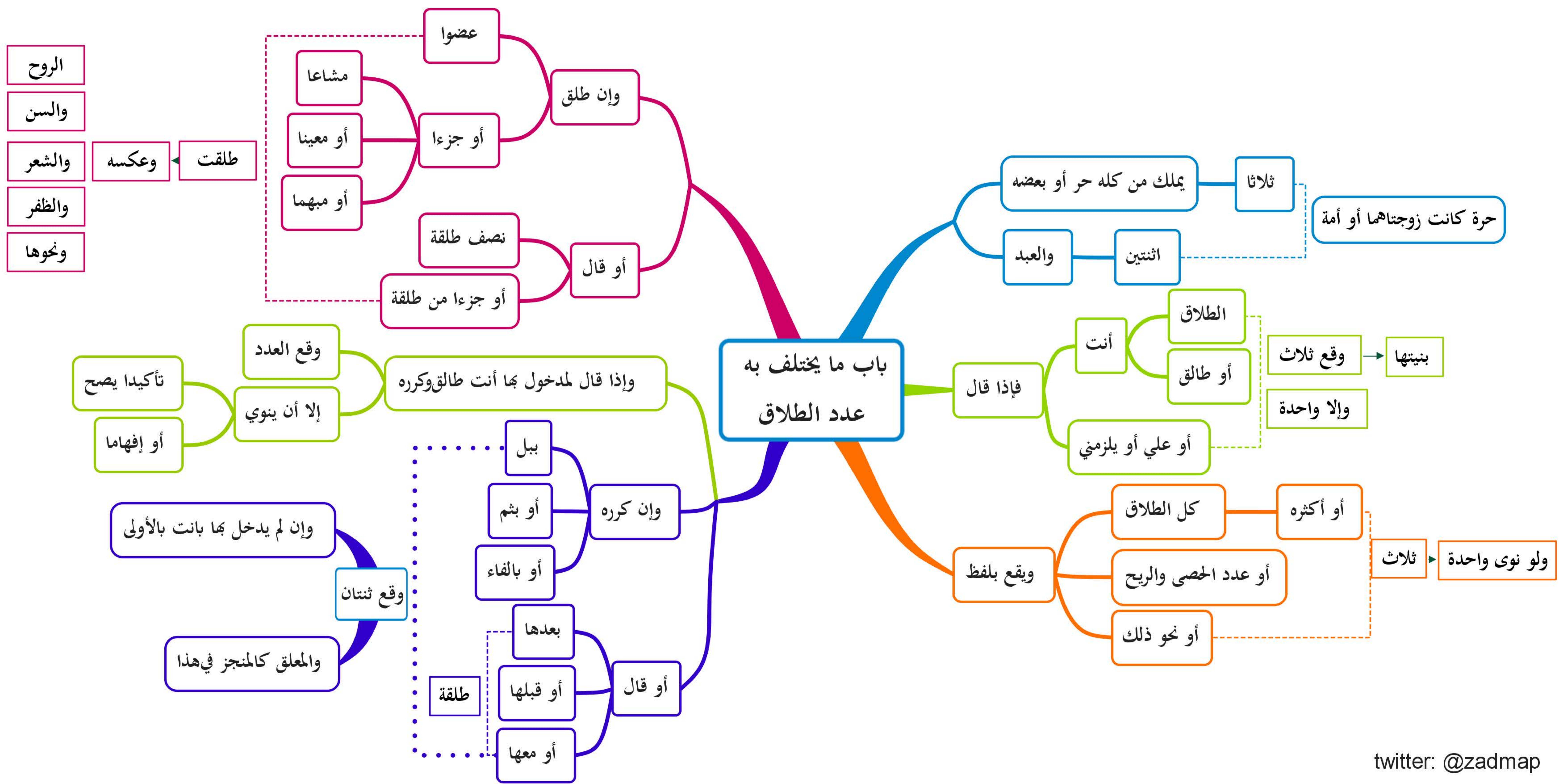
ردت

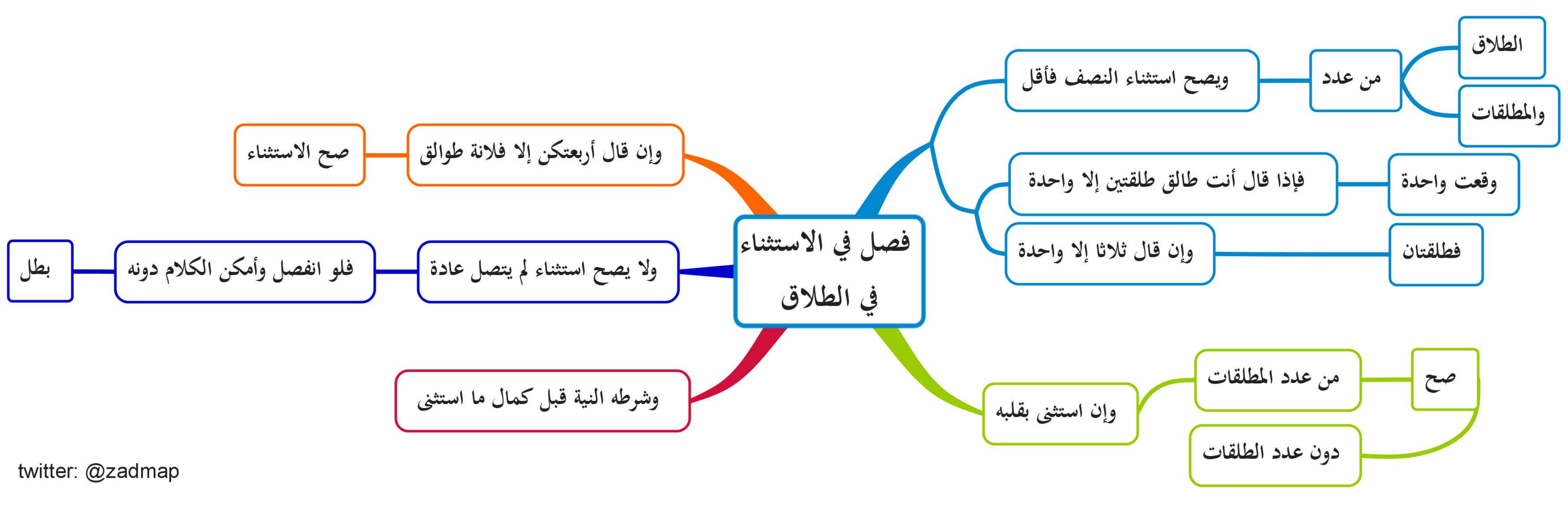
أو وطئ

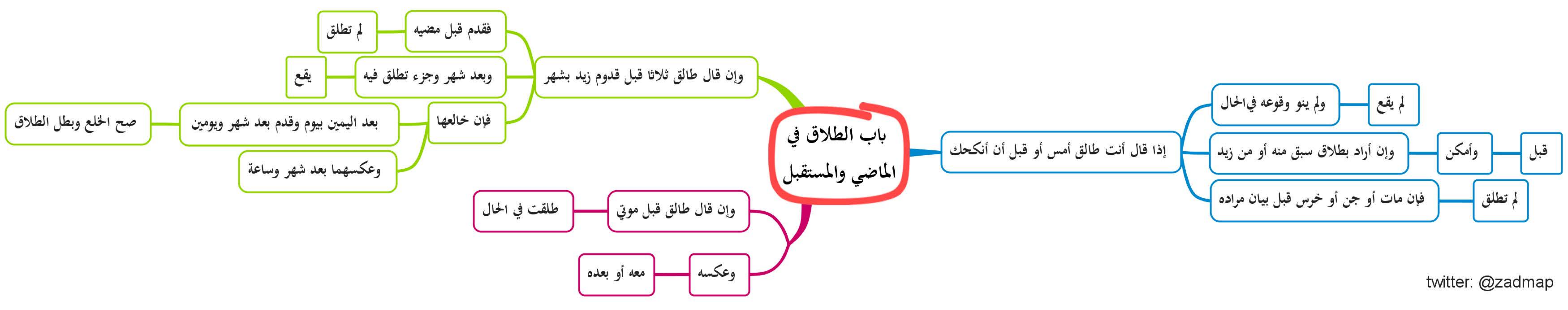
أو طلق

أو فسخ

بطل خيارها







فصل في تعليق الطلاق
بالمستحيل والطلاق في
المستقبل

وأنت طالق

إن طرت

أو صعدت السماء

أو قلبت الحجر ذهباً

ونحوه من المستحيل

لم تطلق

وتطلق في عكسه فوراً وهو مثل

لأقتلن الميت

أو لأصعدن السماء

ونحوهما

وأنت طالق اليوم إذا جاء غد

لغو

وإذا قال أنت طالق في هذا الشهر أو اليوم

طلقت في الحال

وإن قال في غد أو السبت أو رمضان

طلقت في أوله

وإن قال أردت آخر الكل

دين وقيل

وأنت طالق إلى شهر

طلقت عند انقضائه

إلا أن ينوي في الحال فيقع

وطالق إلى سنة

تطلق باثني عشر شهراً

فإن عرفها باللام

طلقت بانسلاخ ذي الحجة

باب تعليق الطلاق بالشروط

لا يصح إلا من زوج

ولو قال عجلته فإذا علقه بشرط لم تطلق قبله

ولو قال عجلته

وإن قال سبق لساني بالشرط ولم أرده

وقع في الحال

وإن قال أنت طالق وقال أردت إن قمت

لم يقبل حكما

وأدوات الشرط

إن ← وإذا ← ومتى
وأي ← ومن ← وكلما

وهي وحدها للتكرار كلما

بلا لم

وكلها ومهما

أو نية فور

أو قرينته

للتراخي

ومع لم للفور

إلا إن مع عدم

نية فور

أو قرينته

فإذا قال إن قمت أو إذا أو متى أو أي وقت أو من قامت أو كلما قمت فأنت طالق

فمتى وجد طلقت

وإن تكرر الشرط لم يتكرر الحث إلا في كلما

وإن لم أطلقك فأنت طالق

ولم ينو وقتا

ولم تقم قرينة بفور

ولم يطلقها

طلقت في آخر حياة أولهما موتا

ومتى لم

أو إذا لم

أو أي وقت لم

أطلقك فأنت طالق

ومضى زمن يمكن إيقاعه فيه

ولم يفعل

طلقت

وكلما لم أطلقك فأنت طالق

ومضى ما يمكن إيقاع ثلاث مرتبة فيه

ولم يطلقها

طلقت المدخول بها ثلاثا

وتبين غيرها بالأولى

وإن قمت

فقعدت

أو ثم قعدت

فأنت طالق

لم تطلق حتى تقوم ثم تقعد

وبالواو تطلق بوجودهما

وبأو بوجود أحدهما

أو إن قعدت إذا قمت

أو إن قعدت إن قمت

فصول في تعليقه بالحيض والحمل والولادة

طلقت بأول حيض متيقن

إذا قال إن حضت فأنت طالق

تطلق بأول الطهر من حيضة كاملة

وفي إذا حضت حيضة

تطلق في نصف عادتھا

وفي إذا حضت نصف حيضة

طلقت منذ حلف

إذا علقه بالحمل فولدت لأقل من ستة أشهر

في البائن

حرم وطؤها قبل استبرائها بحيضة

وإن قال إن لم تكوني حاملا فأنت طالق

وهي عكس الأولى في الأحكام

إذا علق طلقة على الولادة بذكر وطلقتين بأنثى

وإن علق طلقة إن كنت حاملا بذكر وطلقتين بأنثى فولدتھما طلقت ثلاثا

وإن كان مكانه إن كان حملك أو ما في بطنك لم تطلق بهما

فولدت ذكرا ثم أنثى حيا أو ميتا

طلقت بالأول

وبانت بالثاني ولم تطلق به

وإن أشكل كيفية وضعهما

فواحدة

فصول في تعليقه بالطلاق والحلف والكلام

إذا قال إذا حلفت بطلاقك فأنت طالق

ثم قال أنت طالق إن قمت

طلقت في الحال

لا إن علقه بطلوع الشمس ونحوه

لأنه شرط لا حلف

إذا علقه على الطلاق ثم علقه على القيام

أو علقه على القيام ثم على وقوع الطلاق

وإن علقه على قيامها ثم على طلاقه لها فقامت

طلقت طلقتين فيهما فقامت

فواحدة

وإن حلفت بطلاقك فأنت طالق

أو إن كلمتك فأنت طالق

مرة أخرى طلقت واحدة

وأعاده

ومرتين فثنتان

وثلاثا فثلاث

إذا قال إن كلمتك فأنت طالق

أو قال تنحي

أو اسكتي

فتحقيقي

طلقت

وإن قال: كلما طلقتك

أو كلما وقع عليك طلاقي

فأنت طالق

فوجدنا

طلقت في الأولى طلقتين

وفي الثانية ثلاثا

وإن بدأتك بالكلام فأنت طالق فقالت إن بدأتك به فعبدني حر

انحلت يمينه

مال لم ينو عدم البداية في مجلس آخر

فصول في تعليقه بالإذن والمشية وفي مسائل متفرقة

إذا قال إن خرجت

- بغير إذني
- أو إلا بإذني
- أو حتى آذن لك

فأنت طالق

- فخرجت مرة بإذنه ثم خرجت بغير إذنه
- أو آذن لها ولم تعلم
- أو خرجت تريد الحمام وغيره
- أو عدلت منه إلى غيره

طلقت في الكل

لا

- (لا إن آذن فيه) أي في الخروج (كلما شاءت)
- أو قال إلا بإذن زيد فمات زيد ثم خرجت

إذا علقه بمشيئتها بإن أو غيرها من الحروف

- ولو تراخى لم تطلق حتى تشاء
- فإن قالت قد شئت إن شئت فشاء لم تطلق

وإن قال إن شئت وشاء أبوك أو زيد

- لم يقع حتى يشاءا
- وإن شاء أحدهما فلا

وأنت طالق أو عبدي حر إن شاء الله

- وقعا

وإن دخلت الدار فأنت طالق إن شاء الله

- طلقت إن دخلت

وأنت طالق لرضي زيد أو مشيئته

- طلقت في الحال
- فإن قال أردت الشرط قبل حكما

وأنت طالق إن رأيت الهلال

- إن نوى رؤيتها لم تطلق حتى تراه
- وإلا طلقت بعد الغروب برؤية غيرها

وإن حلف

- لا يدخل دارا أو لا يخرج منها فأدخل أو أخرج بعض جسده أو دخل طاق الباب
- أو لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيه منه
- أو لا يشرب ماء هذا الإناء فشرب بعضه

البعض لا يكون كالأ

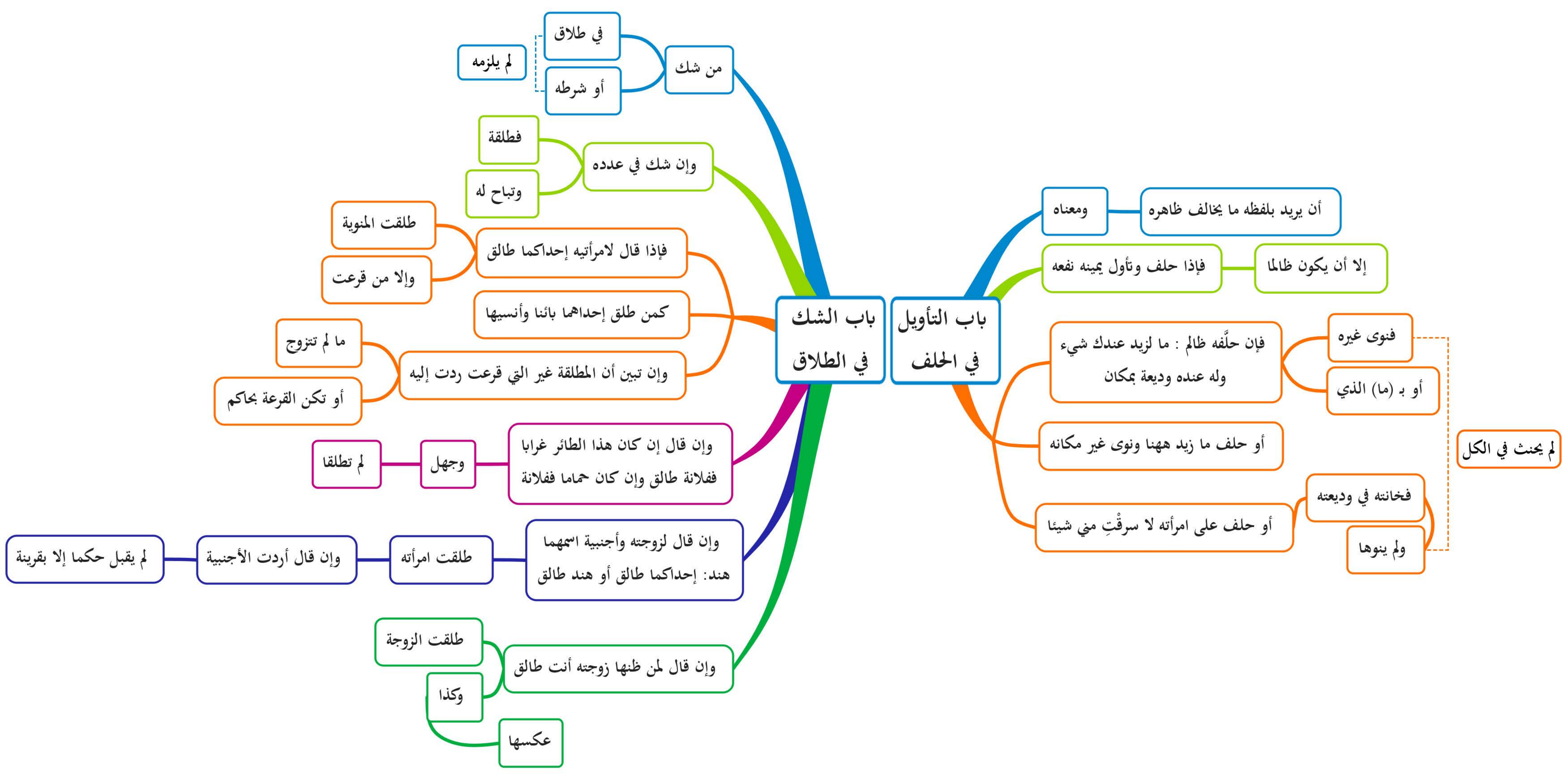
وإن فعل المحلوف عليه

- ناسيا أو جاهلا
- حنث في طلاق وعتاق فقط

وإن فعل بعضه لم يحنث إلا أن ينويه

وإن حلف ليفعله لم يبر إلا أن يفعله كله

لم يحنث



باب الرجعة

ولا تصح معلقة بشرط

من طلق بلا عوض زوجة

مدخولا بها

أو مخلوآبها

دون ما له
من العدد

فله رجعتها
في عدتها
ولو كرهت

بلفظ: راجعت امرأتي ونحوه
لا نكحتها ونحوه

فإذا طهرت من الحيضة الثالثة ولم تغتسل

فله رجعتها

ويسن الإشهاد

وإن انقضت عدتها قبل رجعتها

بانت

وحرمت قبل عقد جديد

وهي زوجة لها وعليها حكم الزوجات

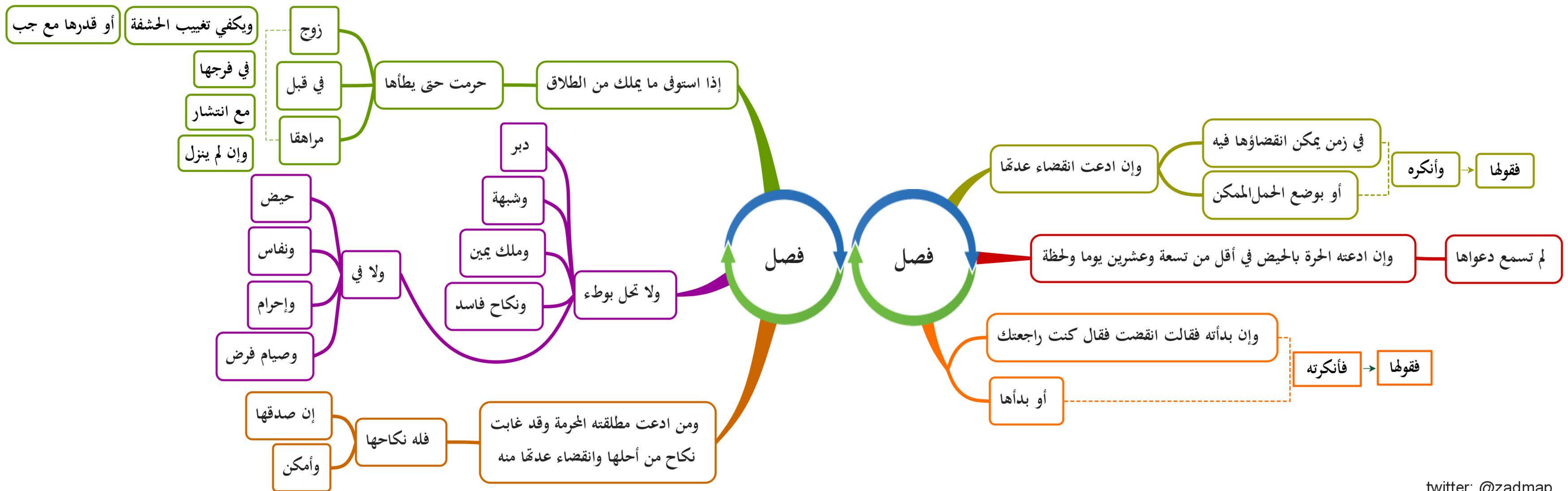
لكن لا قسم لها

وتحصل الرجعة أيضا بوطنها

ومن طلق دون ما يملك ثم راجع أو تزوج

لم يملك أكثر مما بقي

وطنها زوج غيره أولا



كتاب الإيلاء

كتاب الإيلاء

وهو حلف زوج

- بالله تعالى أو صفته
- على ترك وطء زوجته

في قبلها
أكثر من أربعة أشهر

ويصبح من

- كافر
- وقن
- ومميز
- وغضبان
- وسكران
- ومريض مرجو برؤه
- وممن لم يدخل بها

لا من

- مجنون
 - ومغمى عليه
 - وعاجز عن وطء
- لجب كامل
أو شلل

فإذا قال: والله لا وطئتك

أو حتى

- أبدا
- أو عين مدة تزيد على أربعة أشهر
- ينزل عيسى
- أو يخرج الدجال
- تشرى الخمر
- أو تسقطي دينك
- أو تهبي مالك ونحوه

فمол

فإذا مضى أربعة أشهر
من يمينه ولو قنا

فإن وطئ

ولو بتغيب حشفة في الفرج

فقد فاء

واحدة

وإلا أمره بالطلاق

فإن أبي

طلق حاكم عليه

أو ثلاثا

أو فسخ

وإن وطئ

في الدبر

فما فاء

أو دون الفرج

وإن ادعى

بقاء المدة

صدق مع يمينه

أو أنه وطئها

وهي ثيب

وإن كانت بكرا

صدقت

أو ادعت البكارة

وشهد بذلك امرأة عدل

وإن ترك وطأها إضرارا بها بلا يمين ولا عذر

فكمول

كتاب الظهار

فصل في تعجيل الظهار
وتعليقه وكفارته

ويصح الظهار

معتجلا

ومعتقا بشرط

فإذا وجد صار مظاهرا

ومطلقا

ومؤقتا

فإن وطئ فيه

كفر

فإذا فرغ الوقت

زال الظهار

ويحرم قبل أن يكفر

وطء

ودواعيه

من ظاهر منها

ولا تثبت الكفارة في الذمة إلا بالوطء

وهو العود

ويلزم إخراجها

قبله

عند العزم عليه

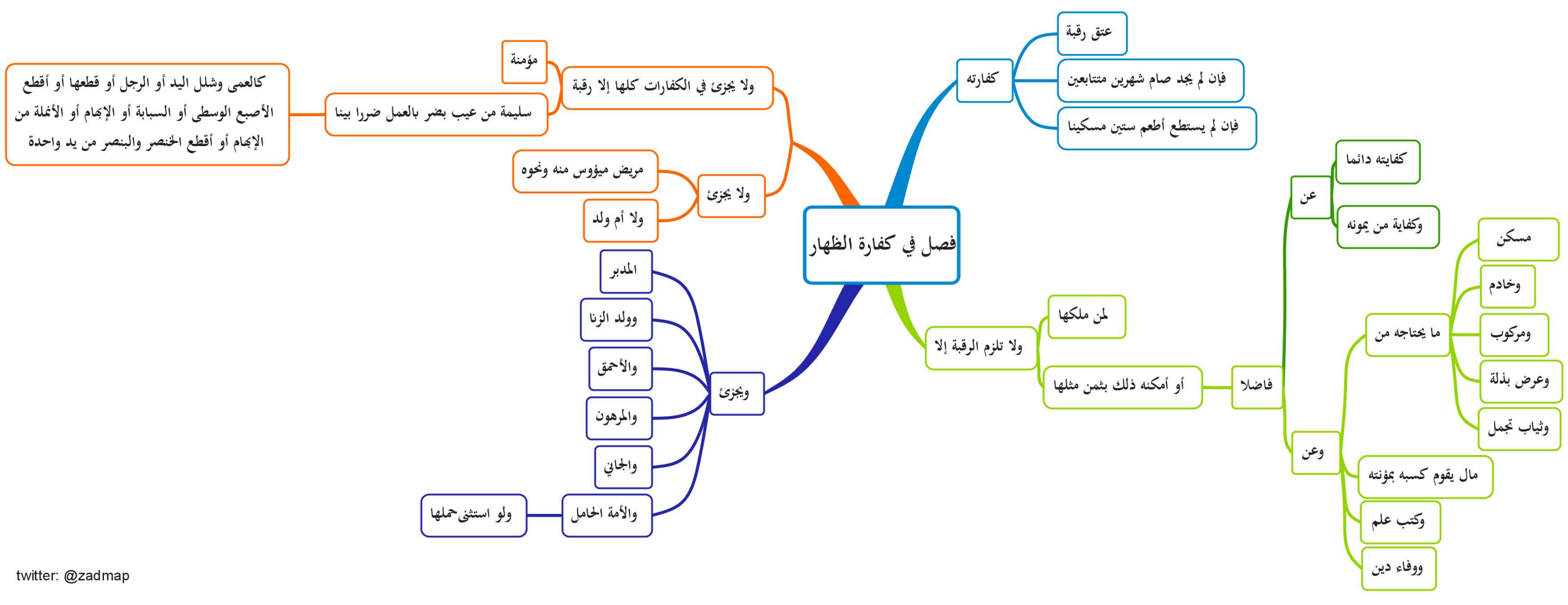
وتلزمه كفارة واحدة

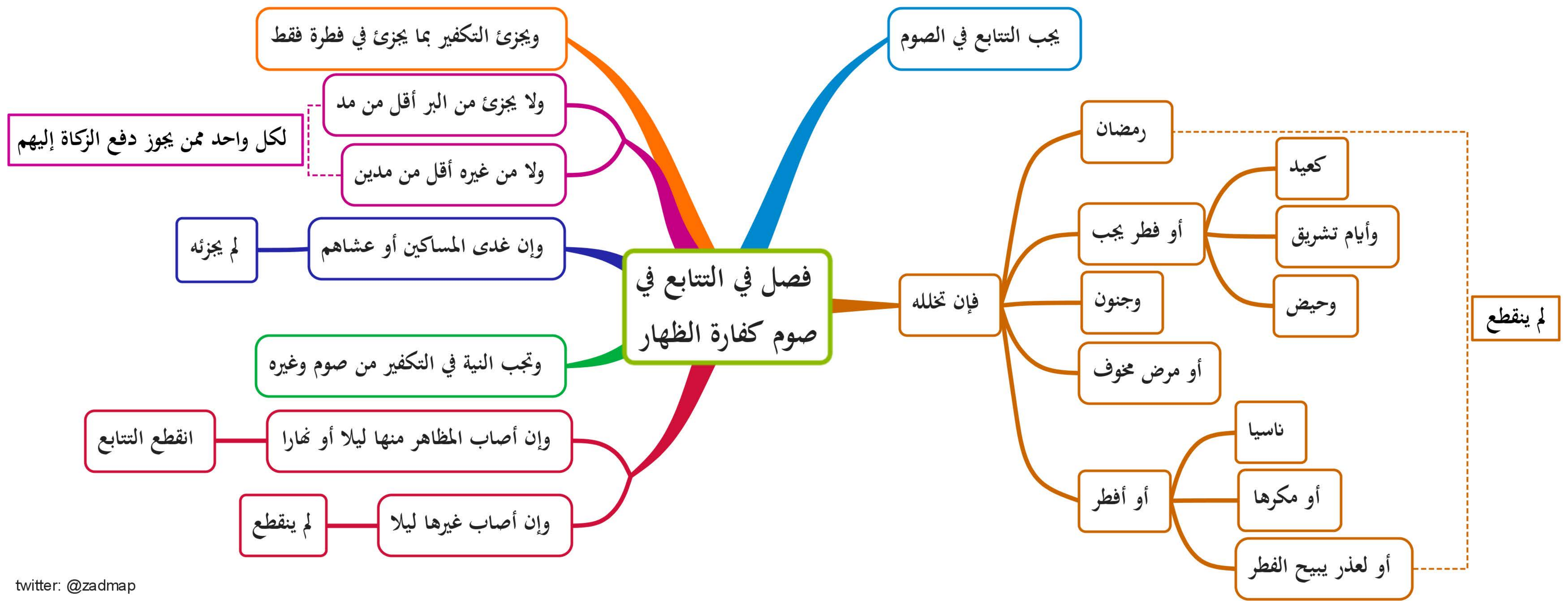
لتكريره قبل التكفير من واحدة

ولظهاره من نسائه بكلمة واحدة

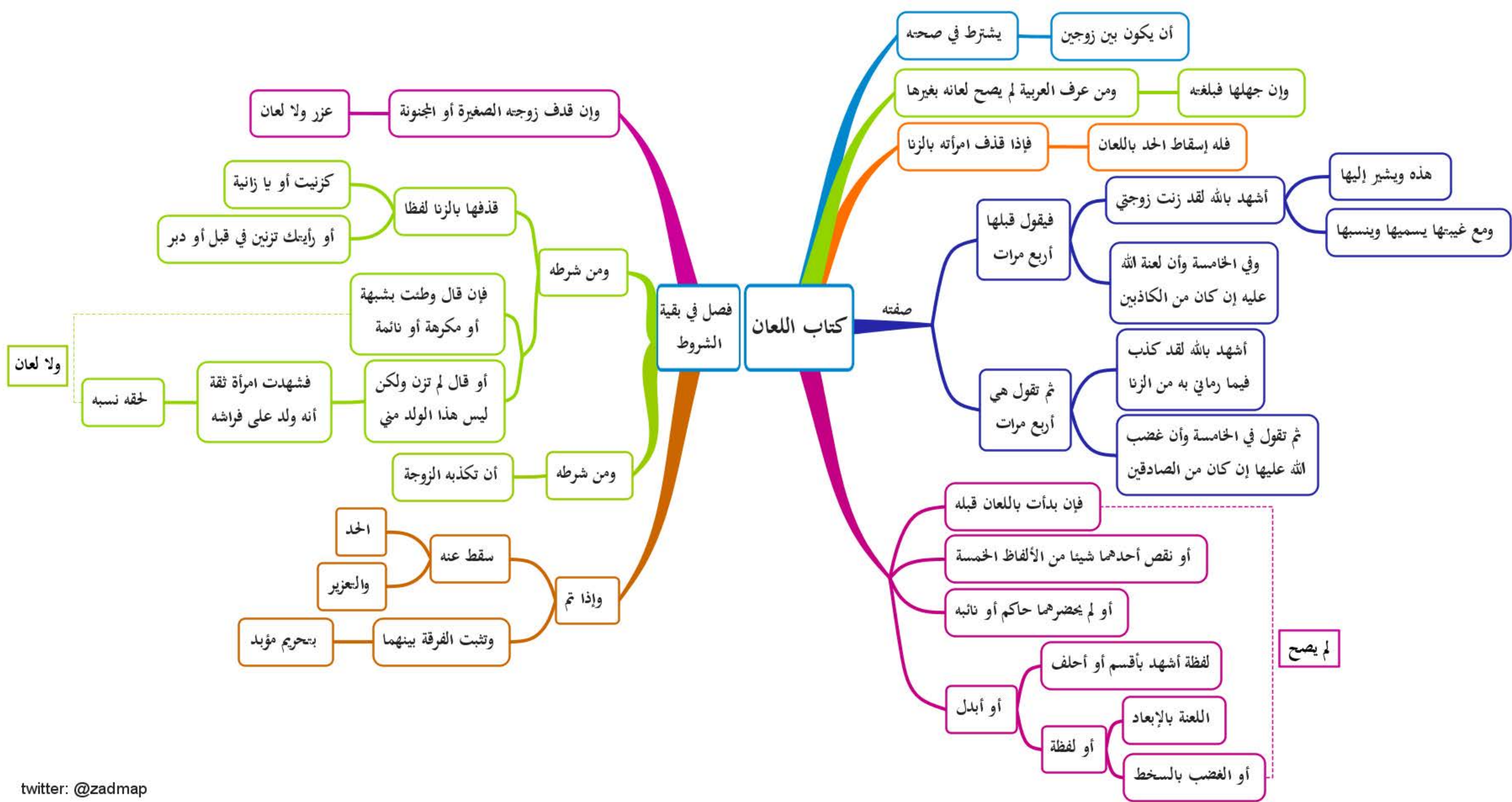
وإن ظاهر منهن بكلمات

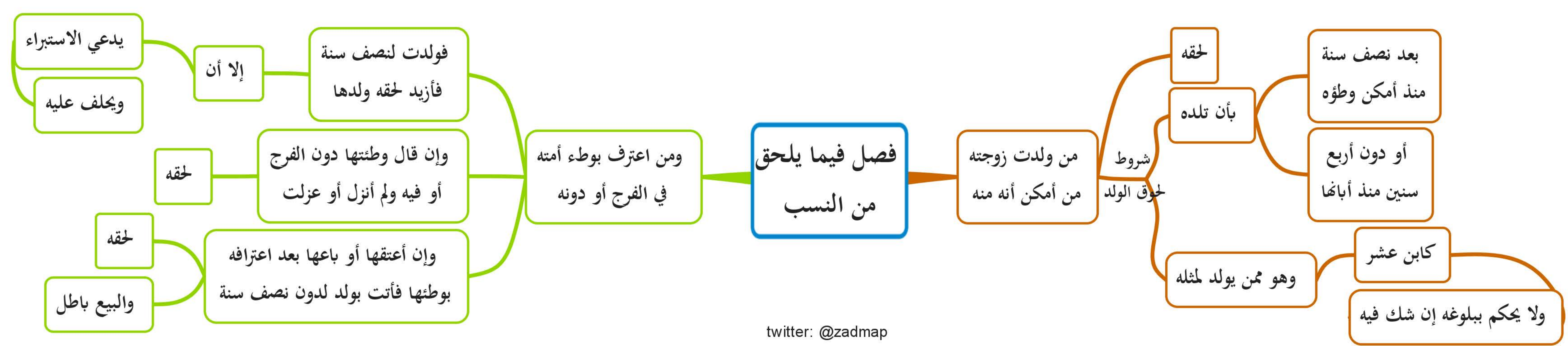
فكفارات



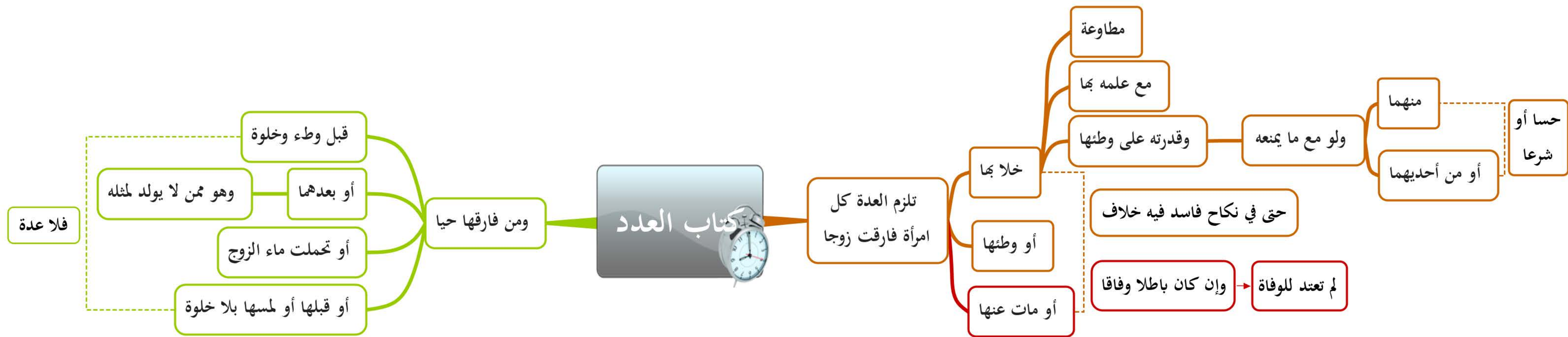


كتاب اللعان





كتاب العدد



فصل عدة من مات زوجها الغائب وغير ذلك

المعتدة

وإن وطئت معتدة بشبهة أو نكاح فاسد

فرق بينهما

وأتمت عدة الأول

ولا يحسب منها مقامها عند الثاني

ثم اعتدت للثاني

وتحل له بعقد بعد انقضاء العدتين

لم تنقطع حتى يدخل بها

وإن تزوجت في عدتها

فإذا فارقتها

بنت على عدتها من الأول

ثم استأنفت العدة من الثاني

وإن أتت بولد من أحدهما

انقضت منه عدتها به

ثم اعتدت للأخر

ومن وطئ معتدته البائن بشبهة

استأنفت العدة بوطنه

ودخلت فيها بقية الأولى

وإن نكح من أبانها في عدتها ثم طلقها قبل الدخول

بنت

ومن مات زوجها الغائب

اعتدت منذ الفرقة

وإن لم تحد

أو طلق

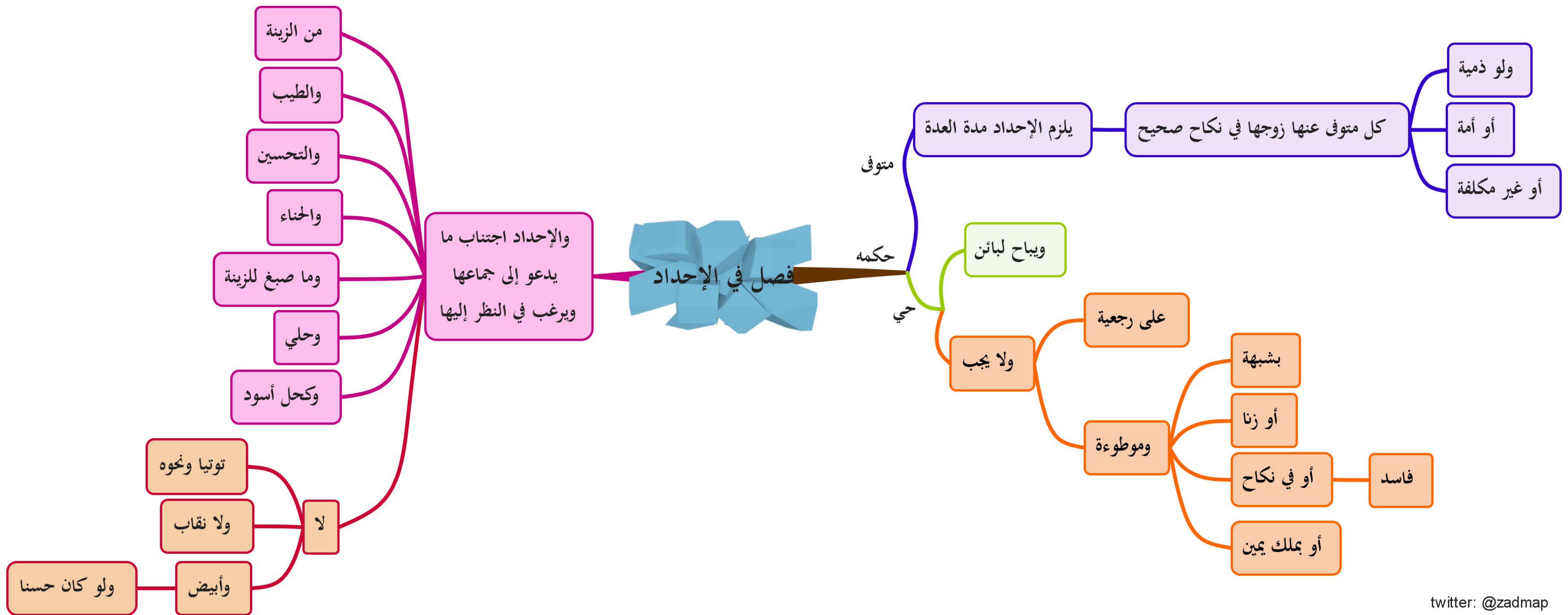
وعدة موطوءة

بشبهة

أو زنا

أو بعقد فاسد

كمطلقة



فصل المكان الذي
تقضي فيه الزوجة
عدة الوفاة

حيث وجبت

وتجب عدة الوفاة في المنزل

ولها الخروج لحاجتها

نهار

لا ليلا

انتقلت حيث شاءت

خوفا

أو قهرا

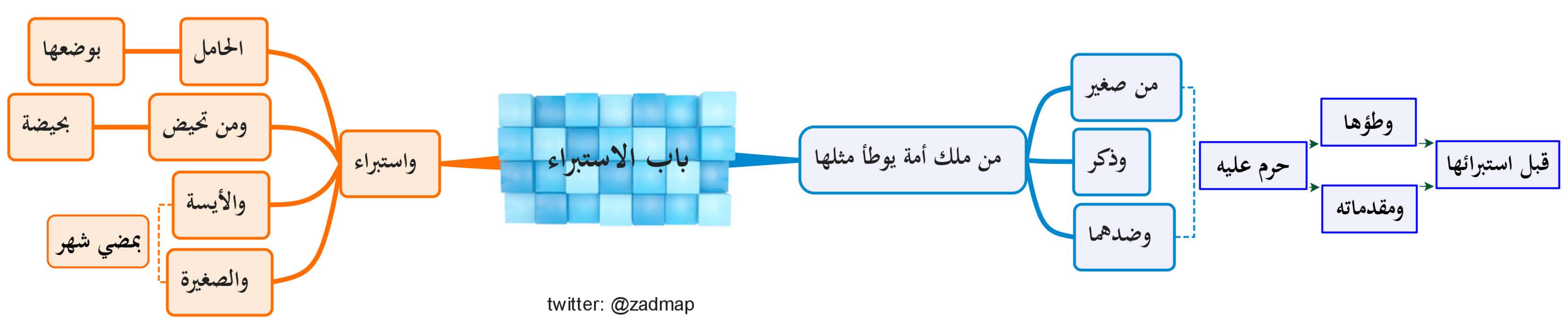
أو لحق

فإن تحولت

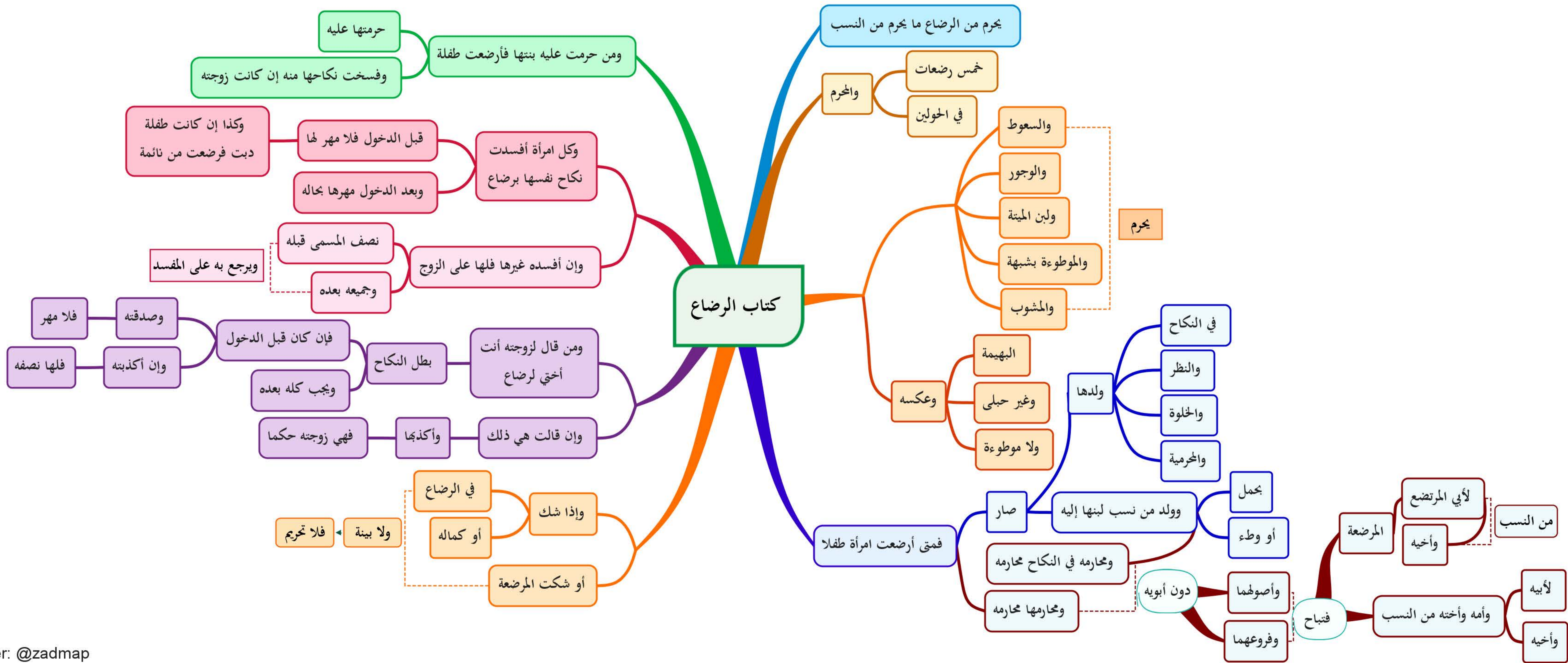
وإن تركت الإحداد

أثمت

وتمت عدتها بمضي زمانها



كتاب الرضاع



أي دون مؤنة
نظافة الخادم



زوجته

مؤنة نظافة زوجته

دون خادمها

دواء

لا

وأجرة طبيب

وعليه

كتاب النفقات

يلزم الزوج نفقة زوجته

قوتا

وكسوة

وسكنها

بما يصلح لمثلها

من أرفع خبز البلد وأدمه

ولحماً عادة الموسرين بمحلها

وما يلبس مثلها من حرير وغيره

وللنوم فراش ولحاف وإزار ومخدة

وللجلوس حصير جيد وزلي

فيفرض للموسرة تحت الموسر قدر كفايتها

ويعتبر الحاكم ذلك

بجاهلها عند التنازع

وللفقيرة تحت الفقير

من أدنى خبز البلد وأدم يلائمه

وما يلبس مثلها وتجلس عليه

وللمتوسطة مع المتوسط

والغنية مع الفقير وعكسها

ما بين ذلك عرفا



فصل نفقة المعتدات ومسقطات النفقة

المعتدات

ولا نفقة ولا سكنى

لمتوفى عنها

ولها أخذ نفقة كل يوم في أوله

وليس لها

قيمتها

ولا عليها أخذها

فإن اتفقا

عليه

أي على أخذ القيمة

أو على تأخيرها أو تعجيلها

مدة طويلة أو قليلة

جاز

ولها الكسوة كل عام مرة

في أوله

وإذا غاب ولم ينفق

لزمته نفقة ماضى

وإن أنفقت في غيبته من ماله فبان ميتا

غرمها الوارث ما أنفقته بعد موته

مسقطات النفقة

ونفقة المطلقة الرجعية وكسوتها وسكنائها

كالزوجة

ولا قسم لها

والبائن بفسخ أو طلاق

لها ذلك إن كانت حاملا

والنفقة للحمل

لا لها من أجله

ولو ظلما

ومن حبست

أو نشزت

أو تطوعت بلا إذنه

بصوم

أو حج

أو أحرمت بنذر

حج

أو صوم

أو صامت

عن كفارة

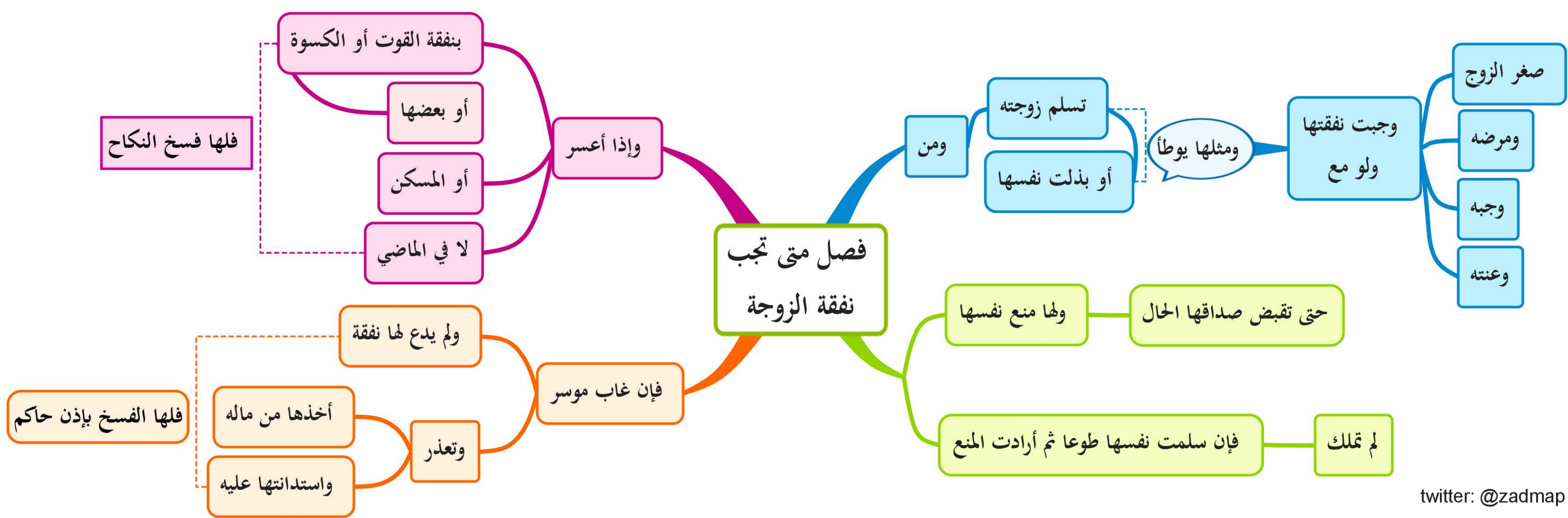
أو قضاء رمضان

مع سعة وقته

أو سافرت لحاجتها

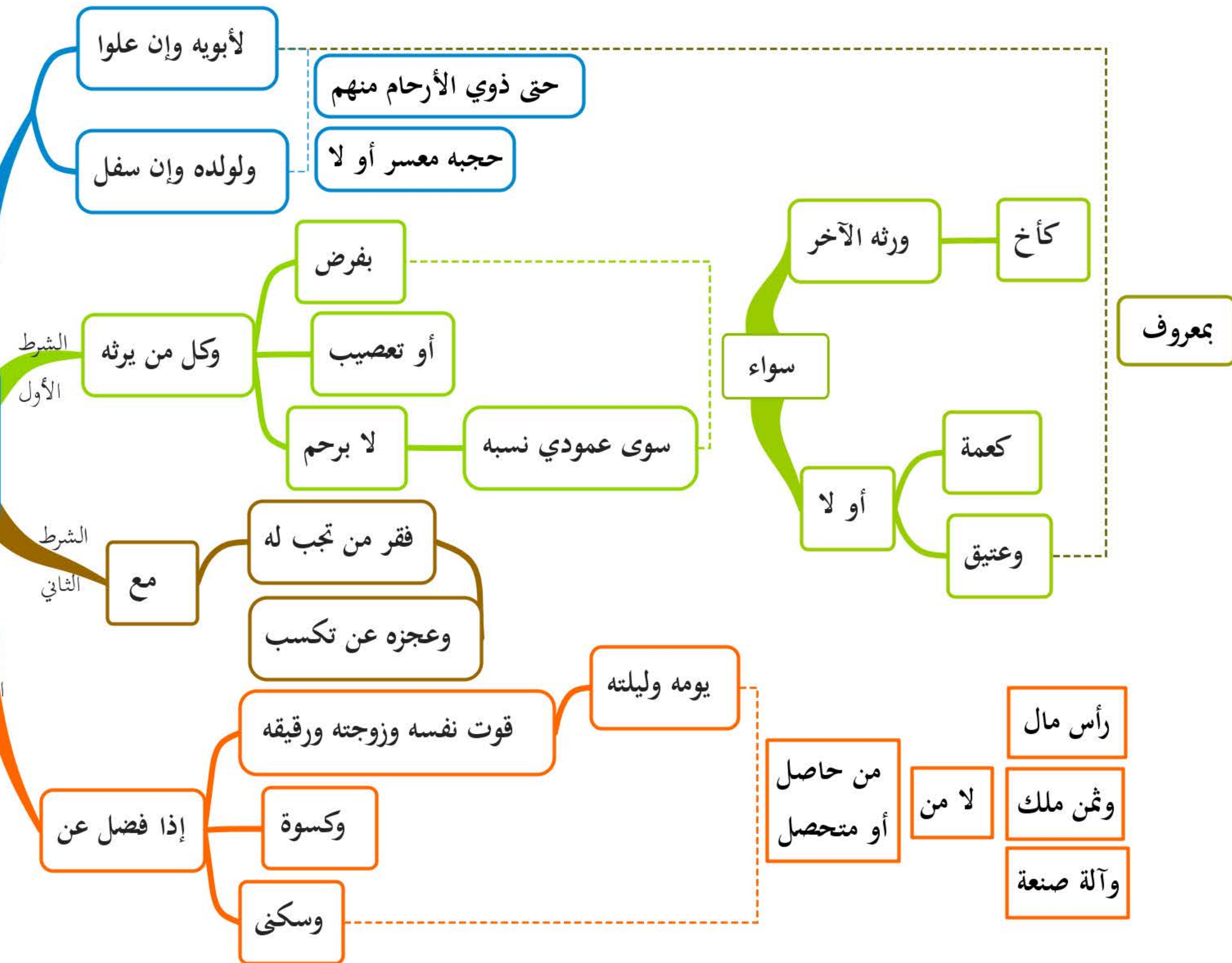
ولو بإذنه

سقطت

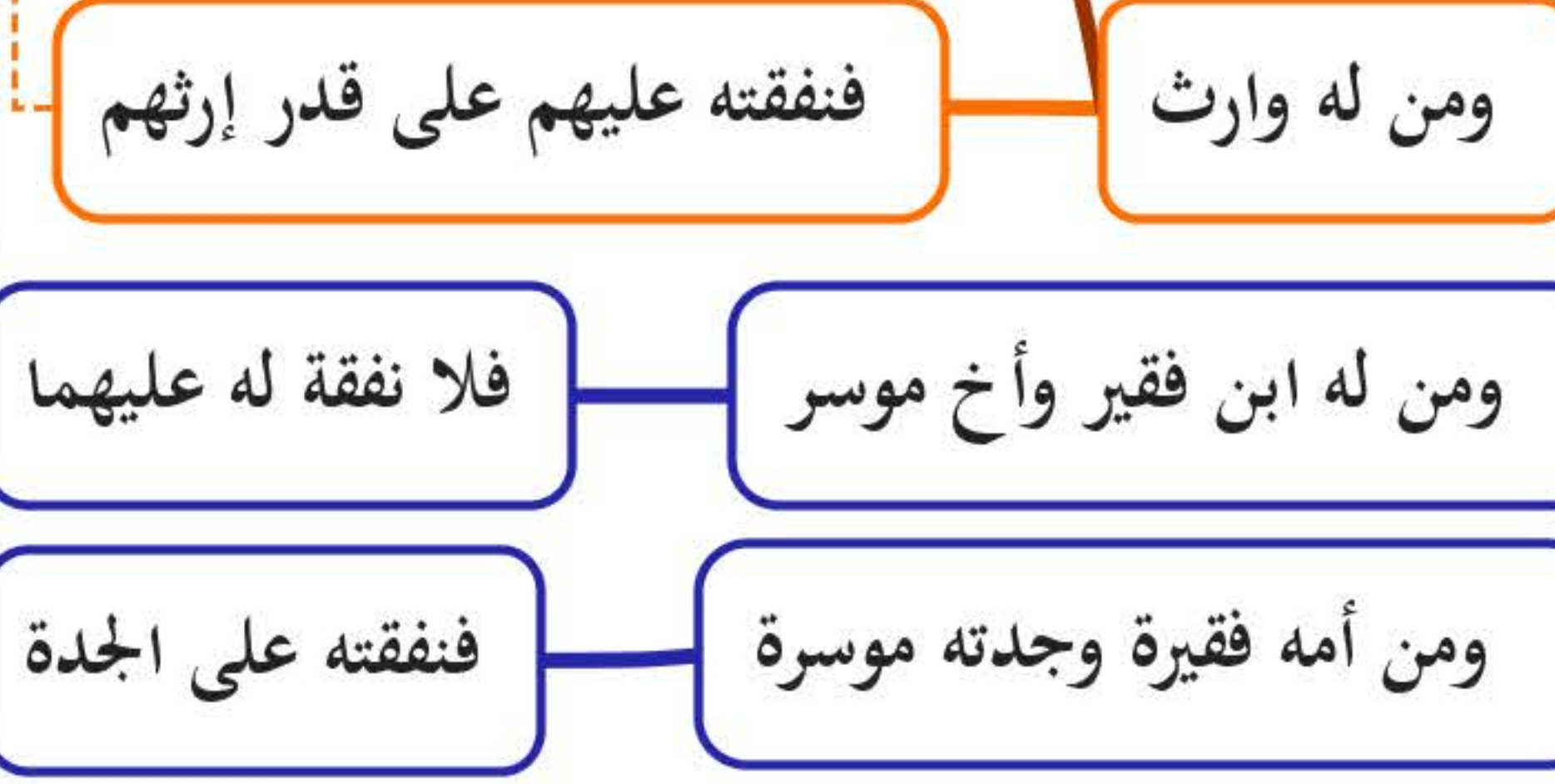


باب نفقة الأقارب
والمماليك والبهائم

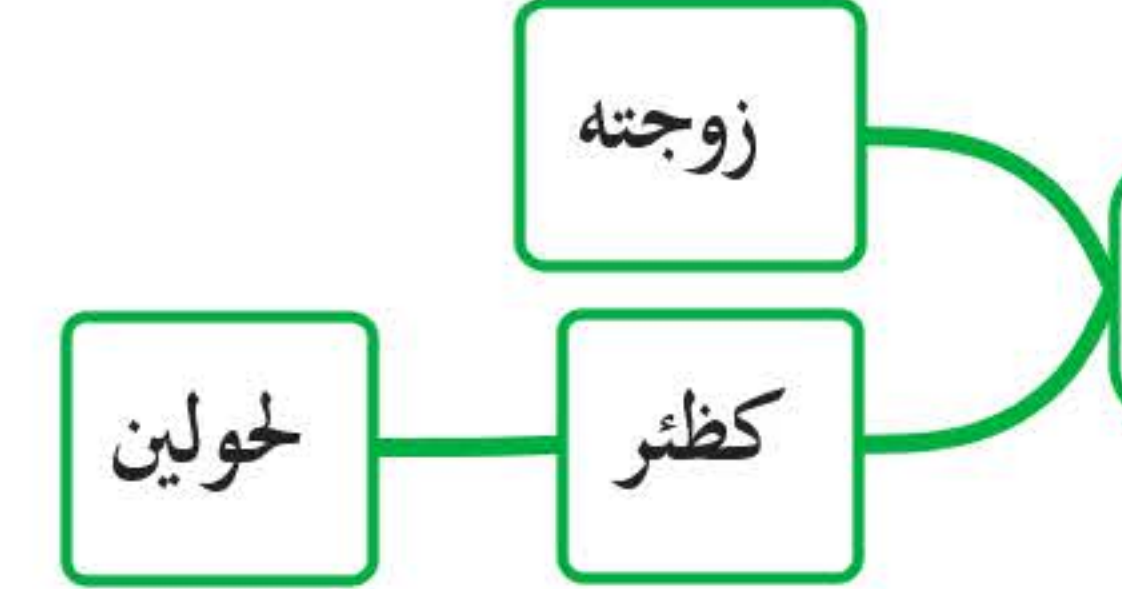
تجب أو
تتمتها



ومن له وارث



ومن عليه نفقة زيد فعليه نفقة



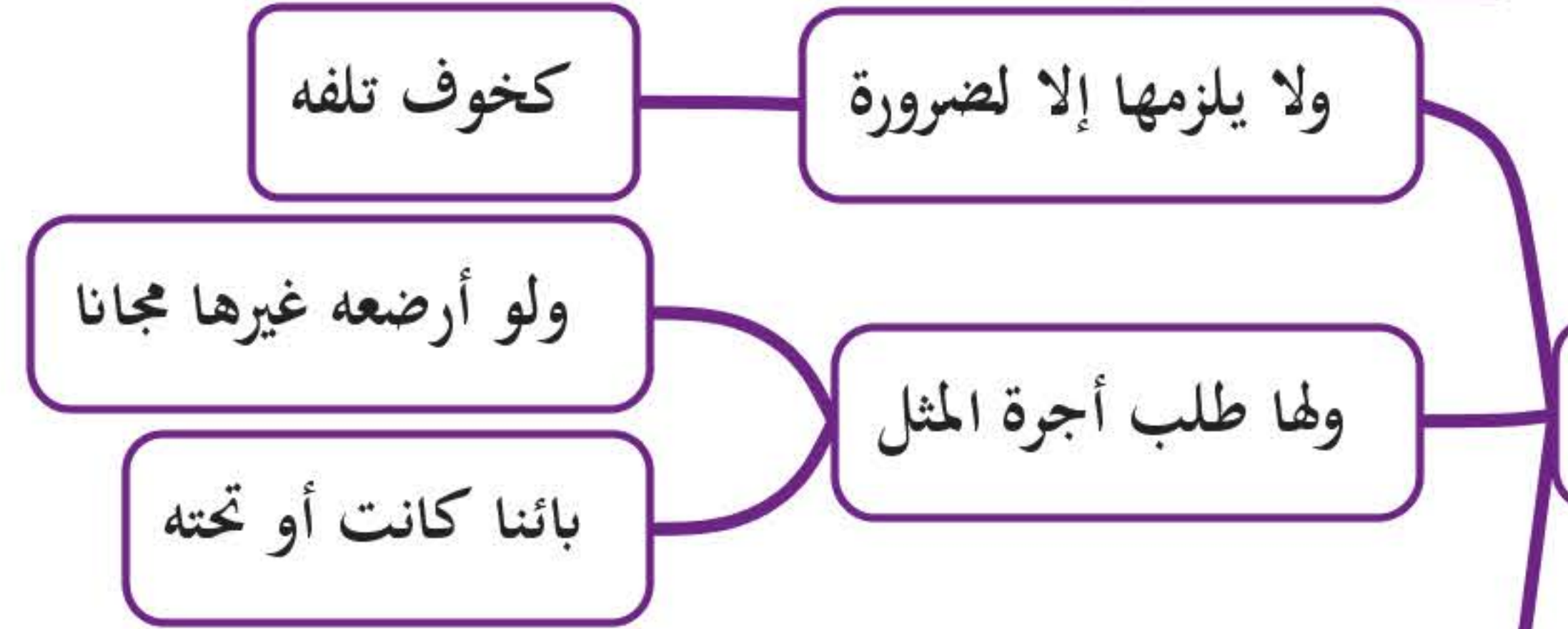
ولا نفقة مع اختلاف دين

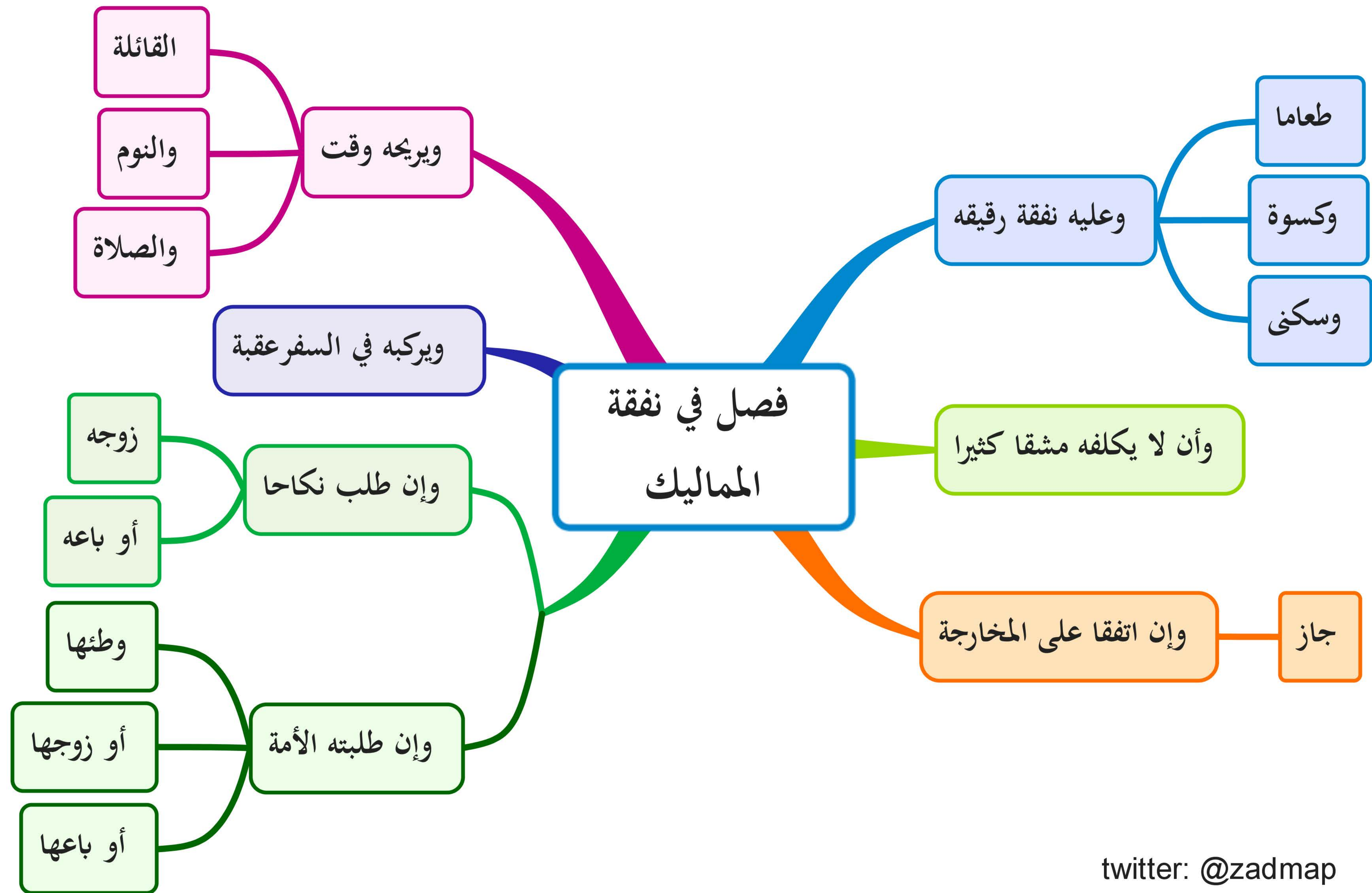


وعلى الأب أن



ولا يمنع أمه إرضاعه





فصل في نفقة البيائم

وعليه

علف بيائمه

وسقيها

وما يصلحها

فإن عجز عن نفقتها
أجبر على

بيعها

أو إجارتها

أو ذبحها

إن أكلت

وأن لا يحملها ما تعجز

ولا يجلب من لبنها ما يضر ولدها

باب الحضانة

تجب لحفظ

- صغير
- ومعتوه
- ومجنون

والأحق بها

- ثم أمهاتها القربى فالقربى
- أم
- ثم أمهاته كذلك
- ثم أب
- ثم أمهاته كذلك
- ثم جد
- ثم أم
- ثم لأب
- ثم أخت لأبوين
- ثم أم
- ثم لأب
- ثم خالة لأبوين
- ثم أم
- ثم لأب
- ثم عمات كذلك
- ثم خالات أمه
- ثم خالات أبيه
- ثم عمات أبيه
- ثم بنات إخوته وأخواته
- ثم بنات أعمامه وعماته
- ثم بنات أعمام أبيه وبنات عمات أبيه
- ثم لباقي العصابة الأقرب فالأقرب
- فإن كانت أنثى فمن محارمها
- ثم لذوي أرحامه
- ثم للحاكم

وإن امتنع من له الحضانة

انتقلت إلى من بعده

أو كان غير أهل

ولا حضانة

- لمن فيه رق
- ولا لفاسق
- ولا لكافر على مسلم
- ولا لمزوجة بأجنبي من محضون
- من حين عقد

فإن زال المانع رجع إلى حقه

وإن أراد أحد أبويه سفرا

طويلا

إلى بلد

بعيد

ليسكنه

وهو وطريقه آمان

فحضانتها لأبيه

وإن بعد السفر

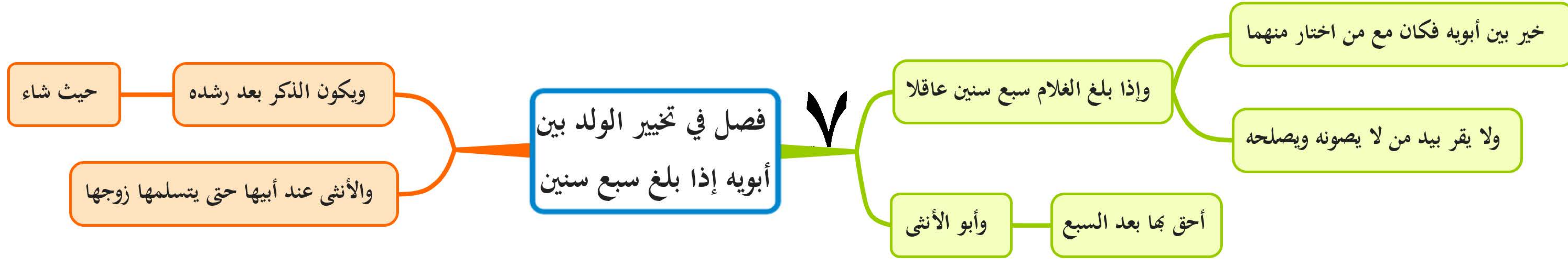
لحاجة

أو قرب

لها

أو للسكنى

فلأمه



کتاب الجنایات

كتاب الجنايات

وهي

- عمد
- وشبه عمد
- وخطأ

يختص القود به بشرط القصد

أن يقصد

- من يعلمه
- فيقتله

بما يغلب على الظن موته به

بما له مور في البدن

- أن يجرحه

وشبه العمد

- أن يقصد جناية
- لا تقتل غالبا
- ولم يجرحه بها

كمن ضربه في غير مقتل

- بسوط
- أو عصا صغيرة
- أو لكزه

ونحوه

فالعمد

مثل

- أو يضربه بحجر كبير ونحوه
- أو يلقي عليه حائطا
- أو يلقيه من شاهق
- أو (يلقيه) في
- نار
- أو ماء
- يغرقه
- ولا يمكنه التخلص منهما
- أو يخنقه
- أو يجسه
- ويمنعه الطعام أو الشراب
- فيموت من ذلك
- في مدة يموت فيها غالبا
- أو يقتله بسحر
- أو (يقتله ب) سم
- أو شهدت عليه بينة بما يوجب قتله
- ثم رجعوا وقالوا: عمدنا قتله

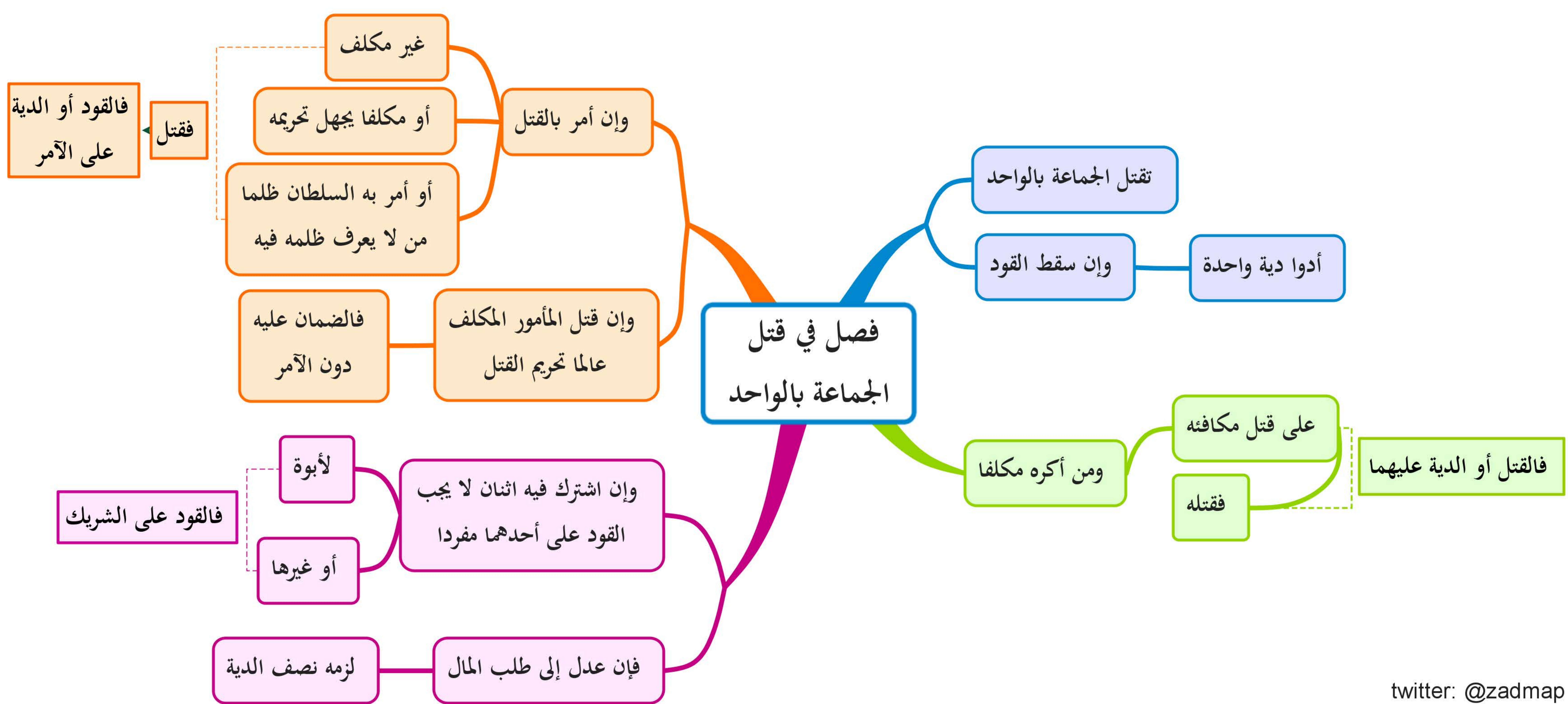
والخطأ

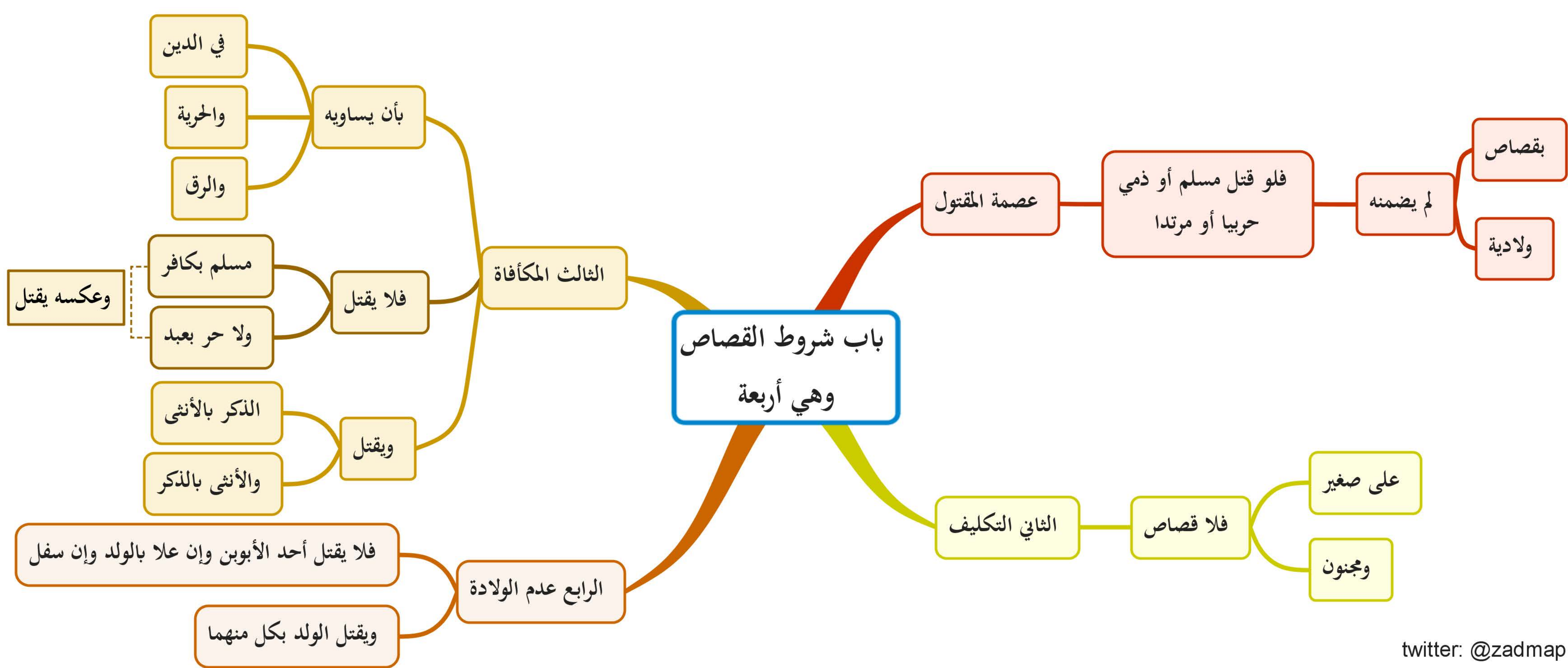
- أن يفعل ماله فعله
- أن يرمي صيدا أو غرضا أو شخصا
- فيصيب آدميا لم يقصده

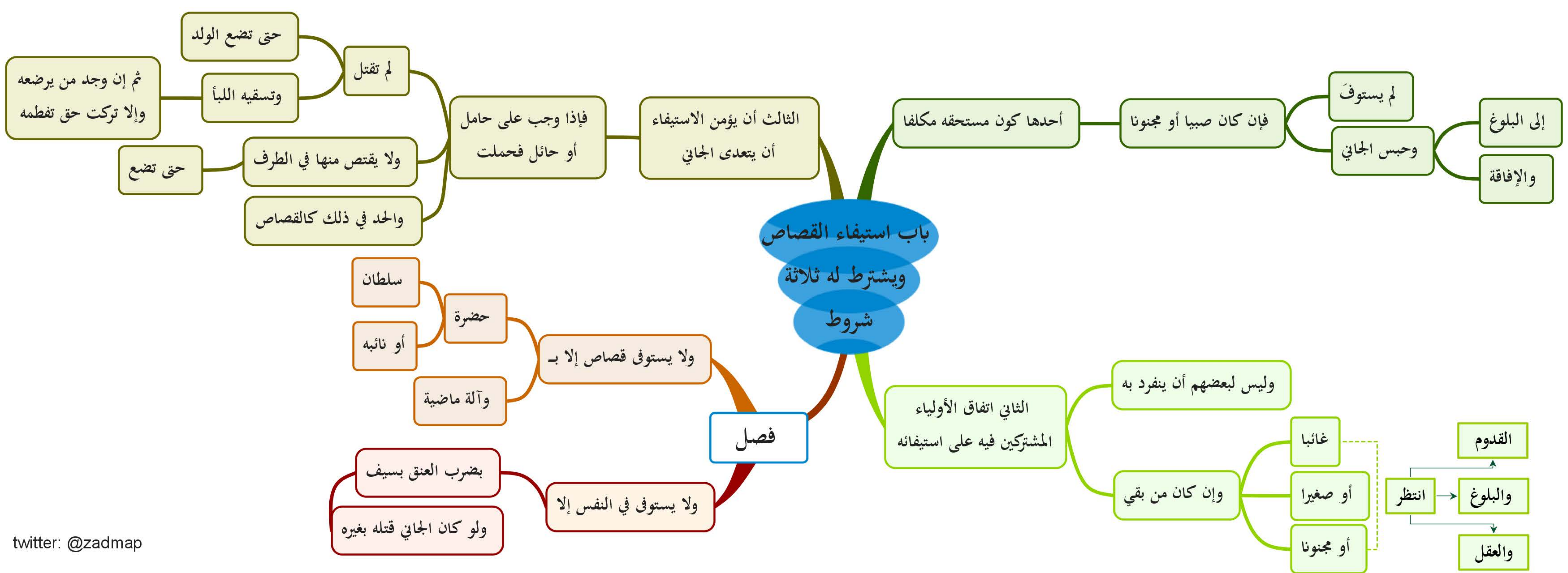
مثل

- وعمد
- الصبي
- والجنون

ونحو ذلك







باب العفو عن القصاص

يجب بالعمد

القود

أو الدية

فيخير الولي بينهما

وعفوه مجانا

أفضل

فإن اختار القود

أو عفا عن الدية فقط

فله

أخذها

والصلح على أكثر منها

وإن اختارها

أو عفا مطلقا

أو هلك الجاني

فليس له غيرها

وإذا قطع إصبعاً عمدا فعفا عنها
ثم سرت إلى الكف أو النفس

والعفو على غير شيء

فهدر

وإن كان العفو على مال

فله تمام الدية

وإن وكل من يقتص ثم عفا
فاقتص وكيله ولم يعلم

فلا شيء عليهما

وإن وجب لرقيق

قود

أو تعزير قذف

فطلبه و إسقاطه إليه

فإن مات فلسيده

باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

من أقيد بأحد في النفس - أقيد به في الطرف و الجراح

ومن لا - فلا

فتؤخذ العين والأنف والأذن والسن والجفن والشفة واليد والرجل والأصبع والكف والمرفق والذكر والخصية والألية والشفر

كل واحد من ذلك بمثله

فيقتص في كل جرح ينتهي إلى عظم
كالموضحة وجرح العضد والساق والساعد والفخذ والقدم

ولا يقتص في غير ذلك من الشجاج والجروح

غير كسر سن

إلا أن يكون أعظم من الموضحة

كالهاشمة والمنقلة والمأمومة

فله أن يقتص موضحة وله أرش الزائد

أحدهما في الطرف

ولا يجب إلا بما يوجب القود في النفس وهو نوعان

النوع الثاني الجراح

وإذا قطع جماعة طرفا أو جرحوا جرحا يوجب القود

فعلية القود

الثاني المماثلة في الاسم والموضع

وللقصاص في الطرف شروط

ولو تراضيا لم يجز

الأول الأمن من الحيف بأن يكون القطع

من مفصل

أو له حد ينتهي إليه

كمارن الأنف وهو ما لان منه

فلا تؤخذ يمين بيسار

ولا يسار بيمين

ولا خنصر بخنصر

ولا أصلي بزائد

ولا عكسه

الثالث استواءهما في الصحة والكمال

فلا تؤخذ صحيحة بشلاء

ولا كاملة الأصابع بناقصة

ولا عين صحيحة بقائمة

ولا أرش ويؤخذ عكسه

القصاص والدية قبل براء العضو والجرح

ولا يقتص من عضو وجرح

قبل برئه

كما لا تطلب له دية

وسراية الجناية مضمونة في النفس فما دونها

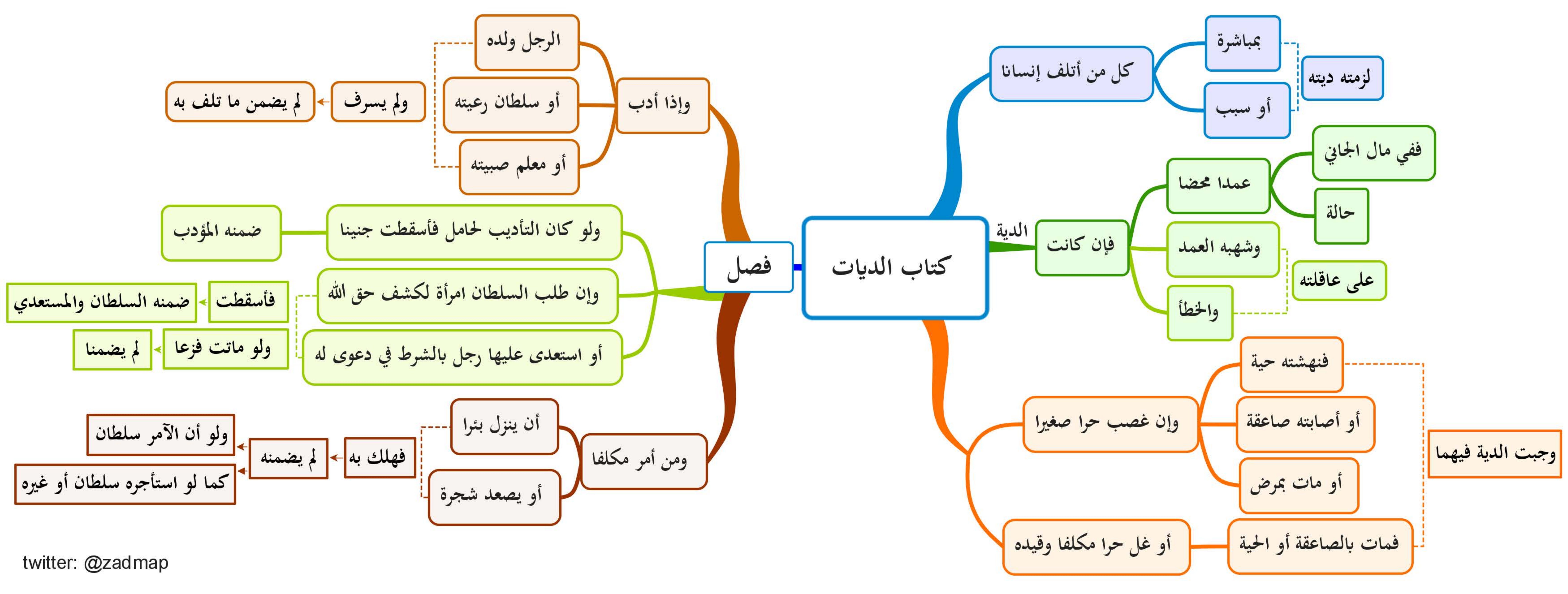
بقود

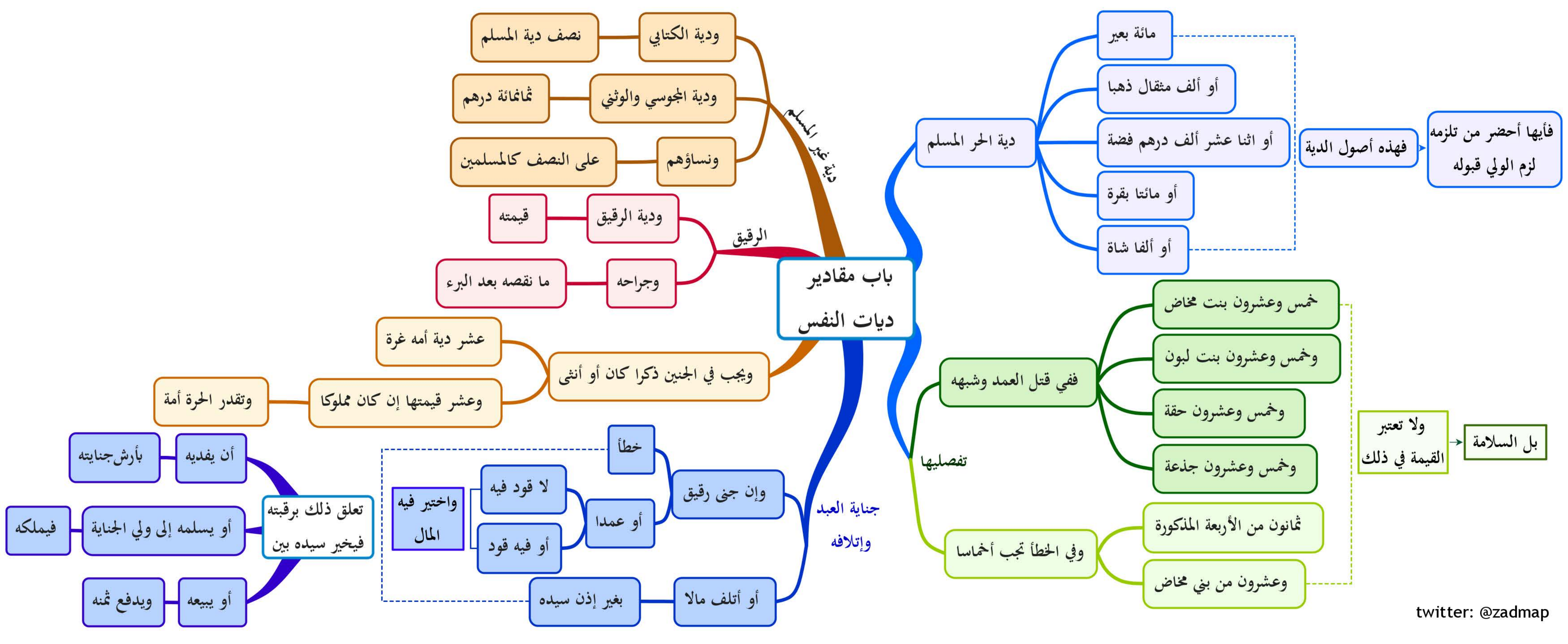
أو دية

وسراية القود

مهدور

كتاب الدييات





باب ديات الأعضاء ومنافعها

من أتلف ما في الإنسان منه شيء واحد

كالأنف واللسان والذکر

ففيه دية النفس



كالعينين والأذنين والشفيتين واللحيين و الثدي المرأة و ثندؤتي
الرجل واليدين والرجلين والأليتين والأنثيين وإسكتي المرأة

ففيهما الدية

وفي أحدهما نصفها



وما فيه منه شيان

وفي المنخرين

ثلثا الدية

وفي الحاجز بينهما

ثلثها



وفي الأجنان الأربعة

الدية

وفي كل جفن

ربعها

وفي أصابع اليدين

الدية

كأصابع الرجلين

وفي كل أصبع

عشر الدية

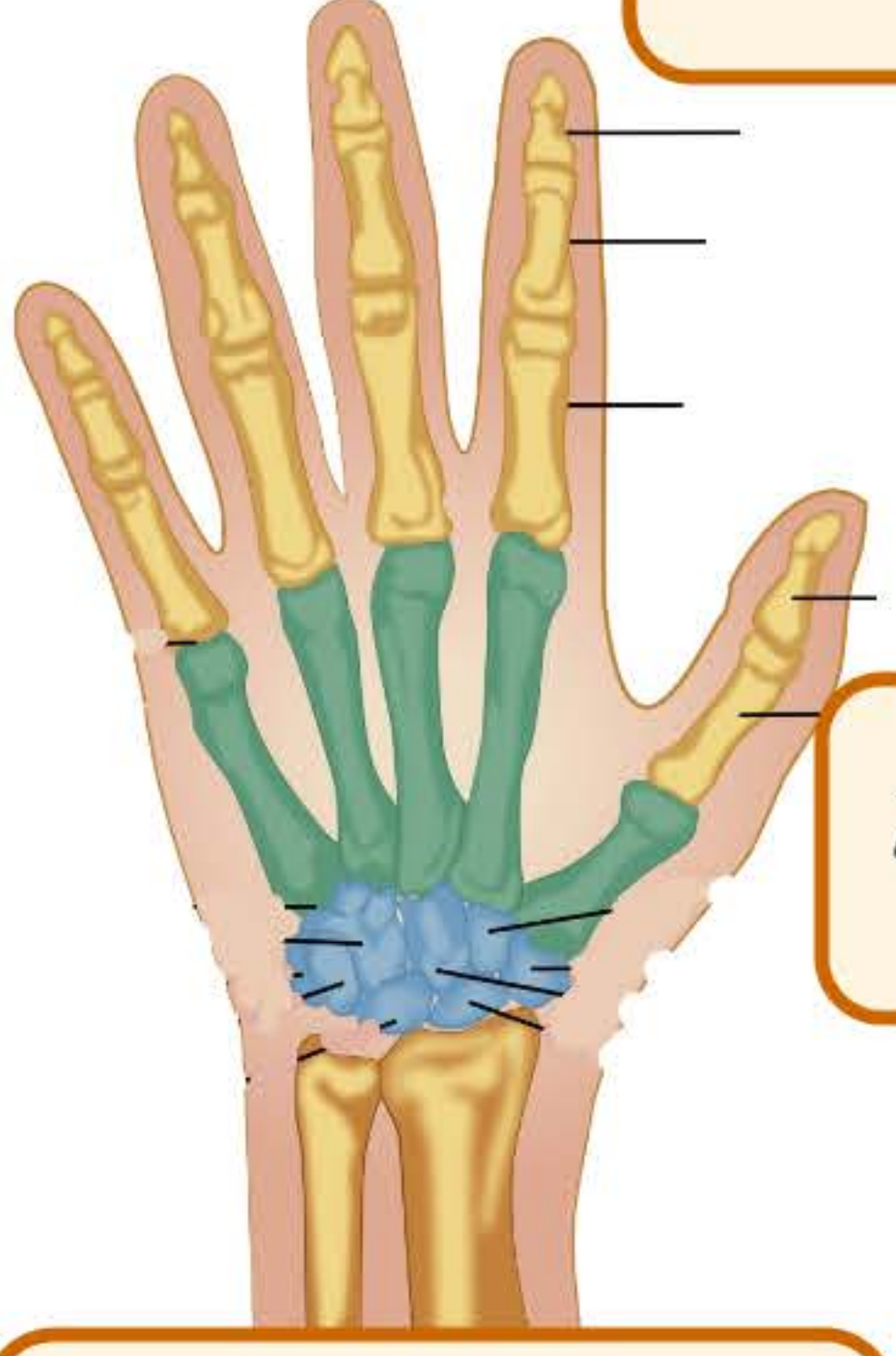
وفي كل أمثلة

ثلث عشر الدية

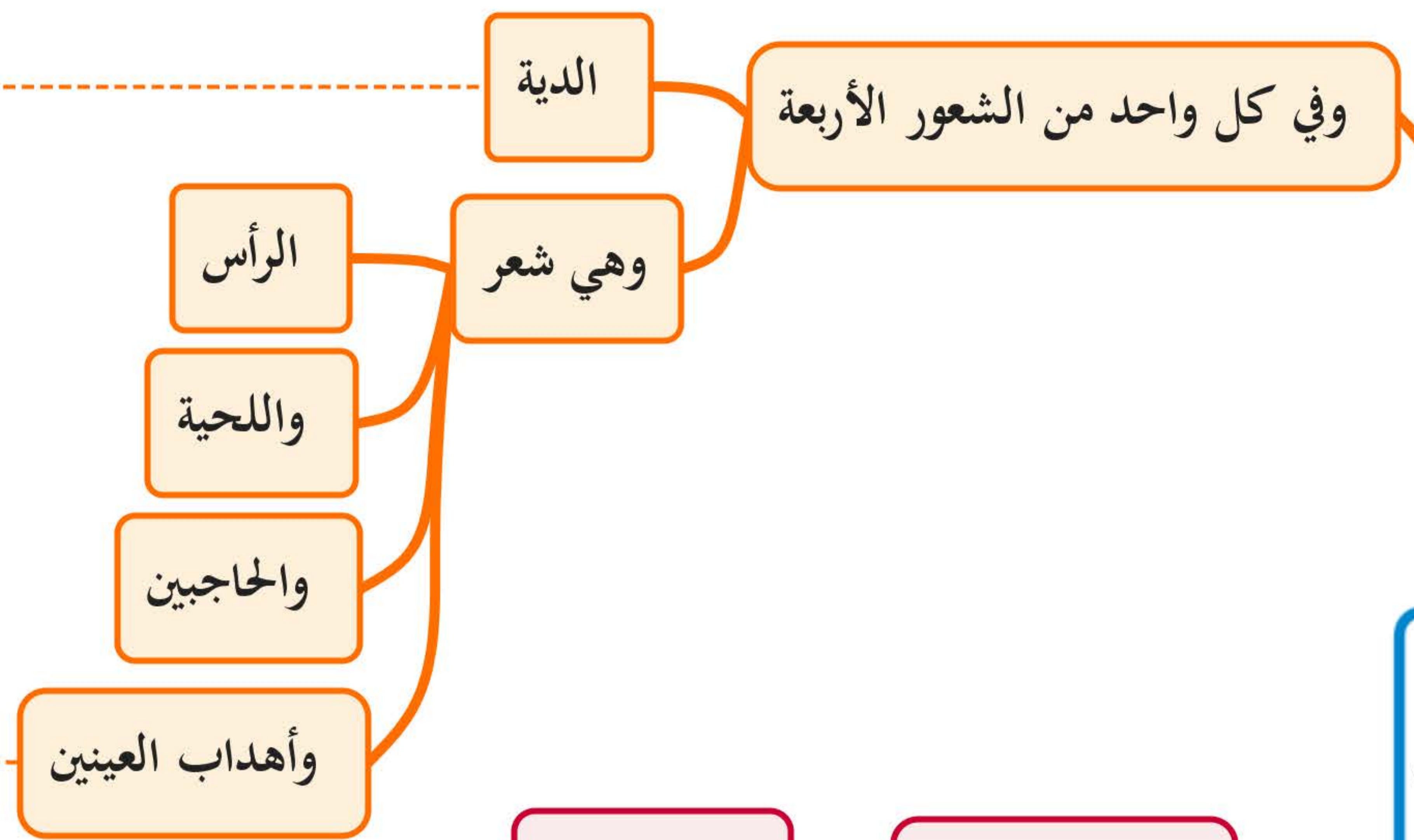
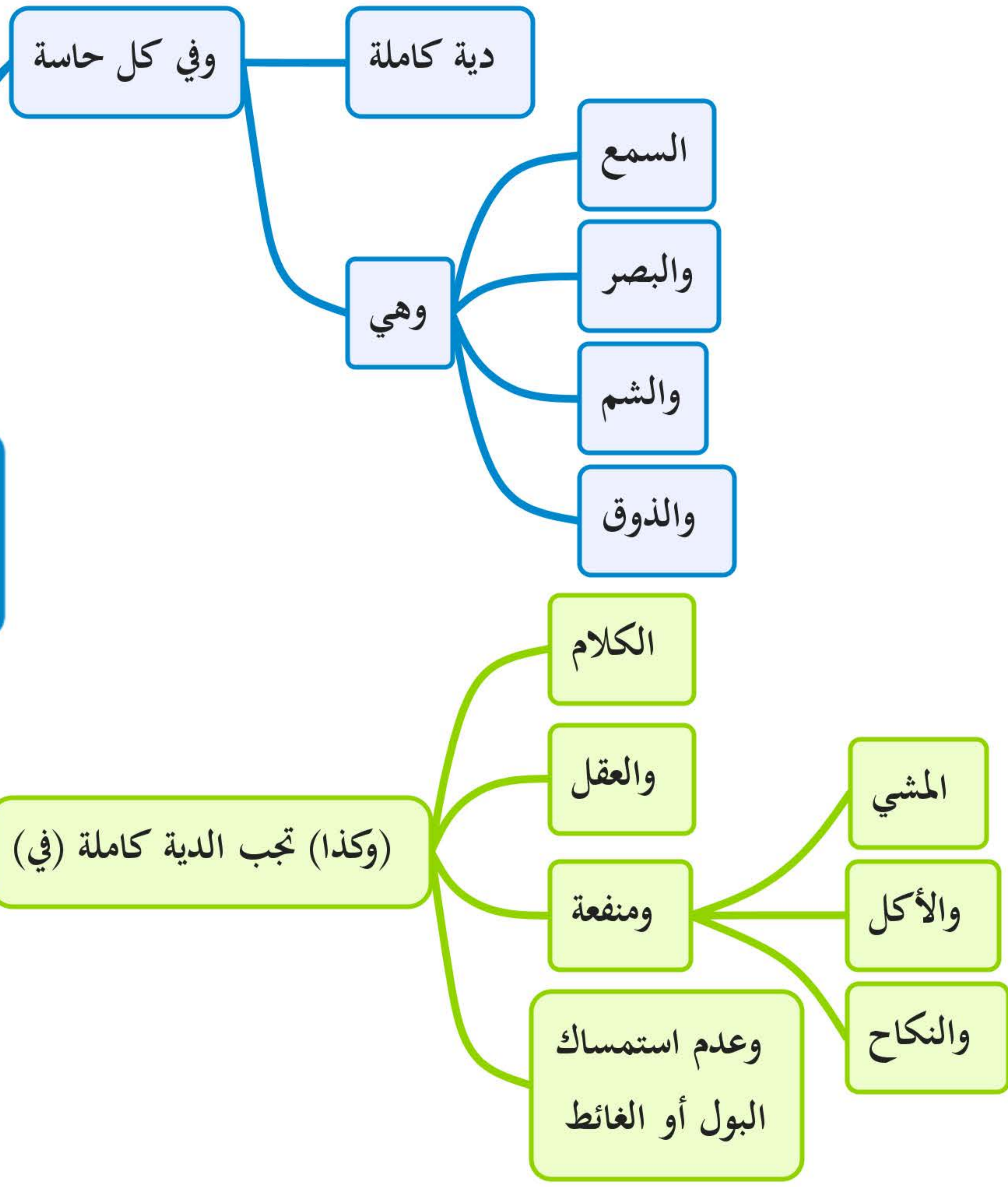
والإبهام مفصلان وفي كل مفصل

نصف عشر الدية

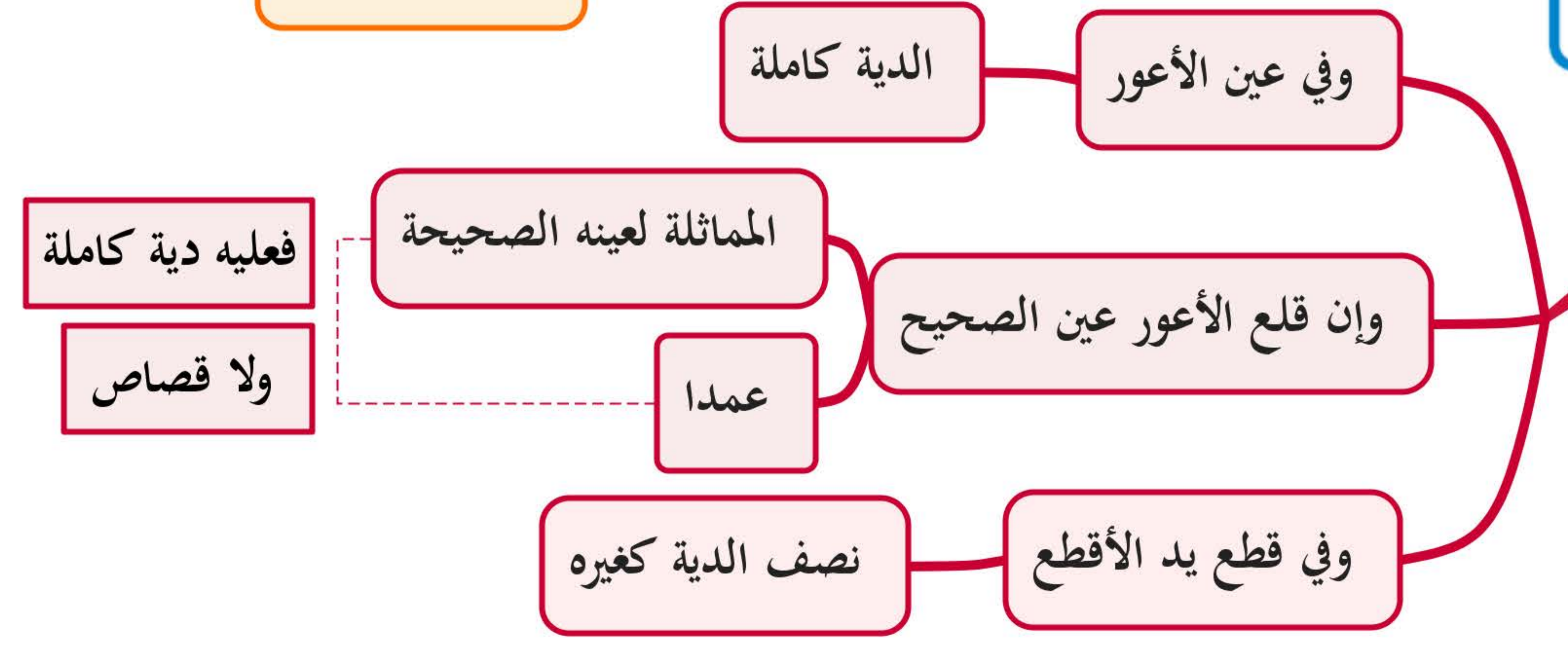
كدية السن



فصل في دية المنافع

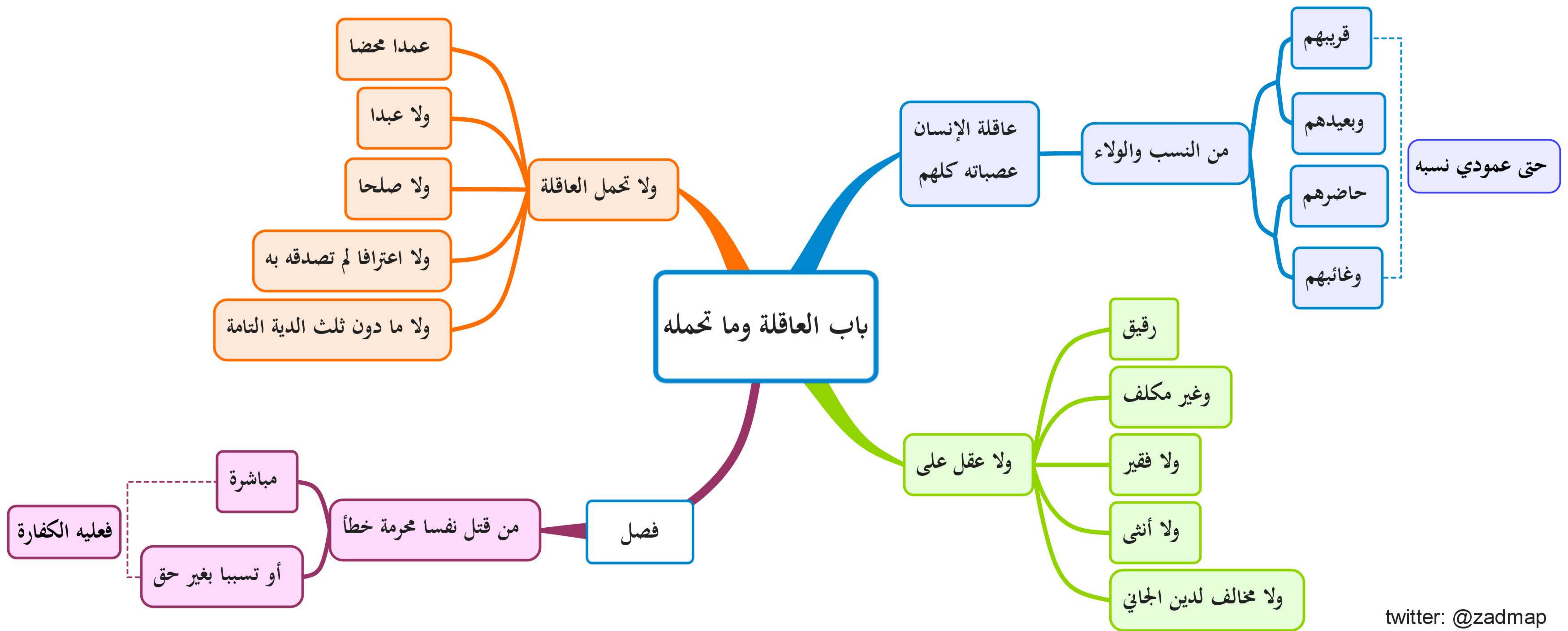


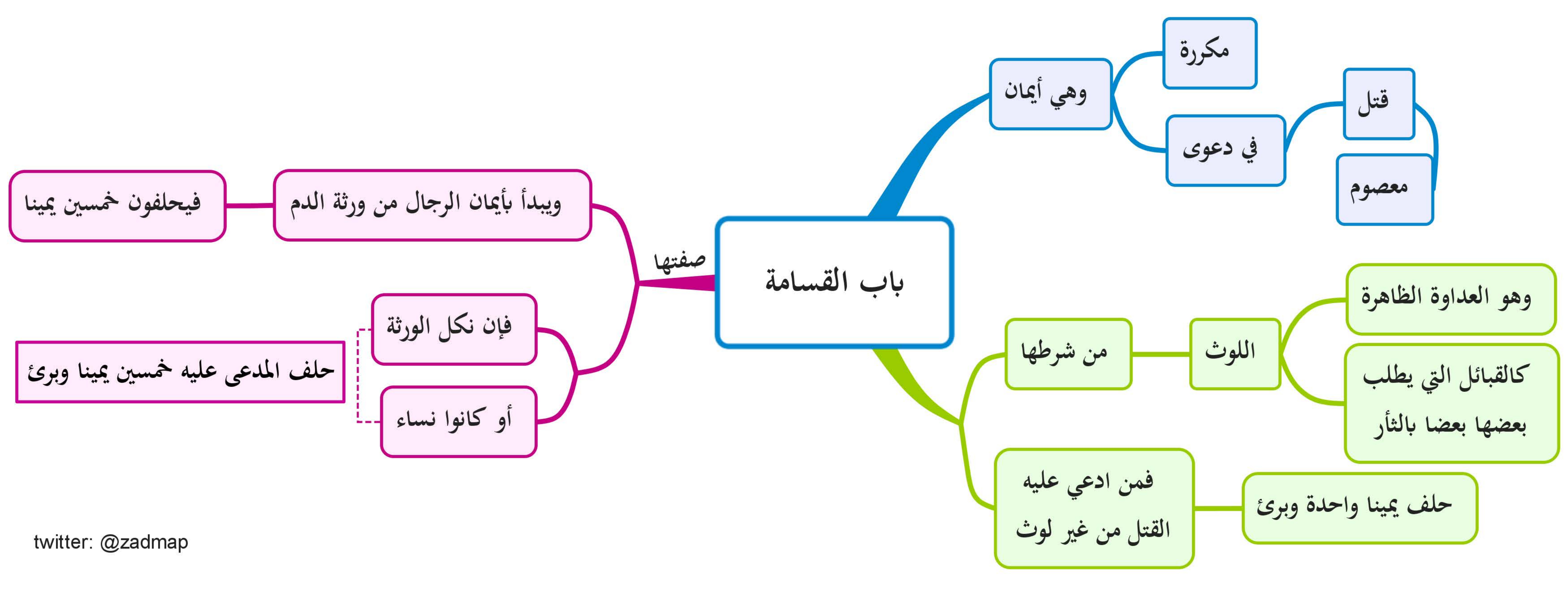
فإن عاد فنبت سقط موجه



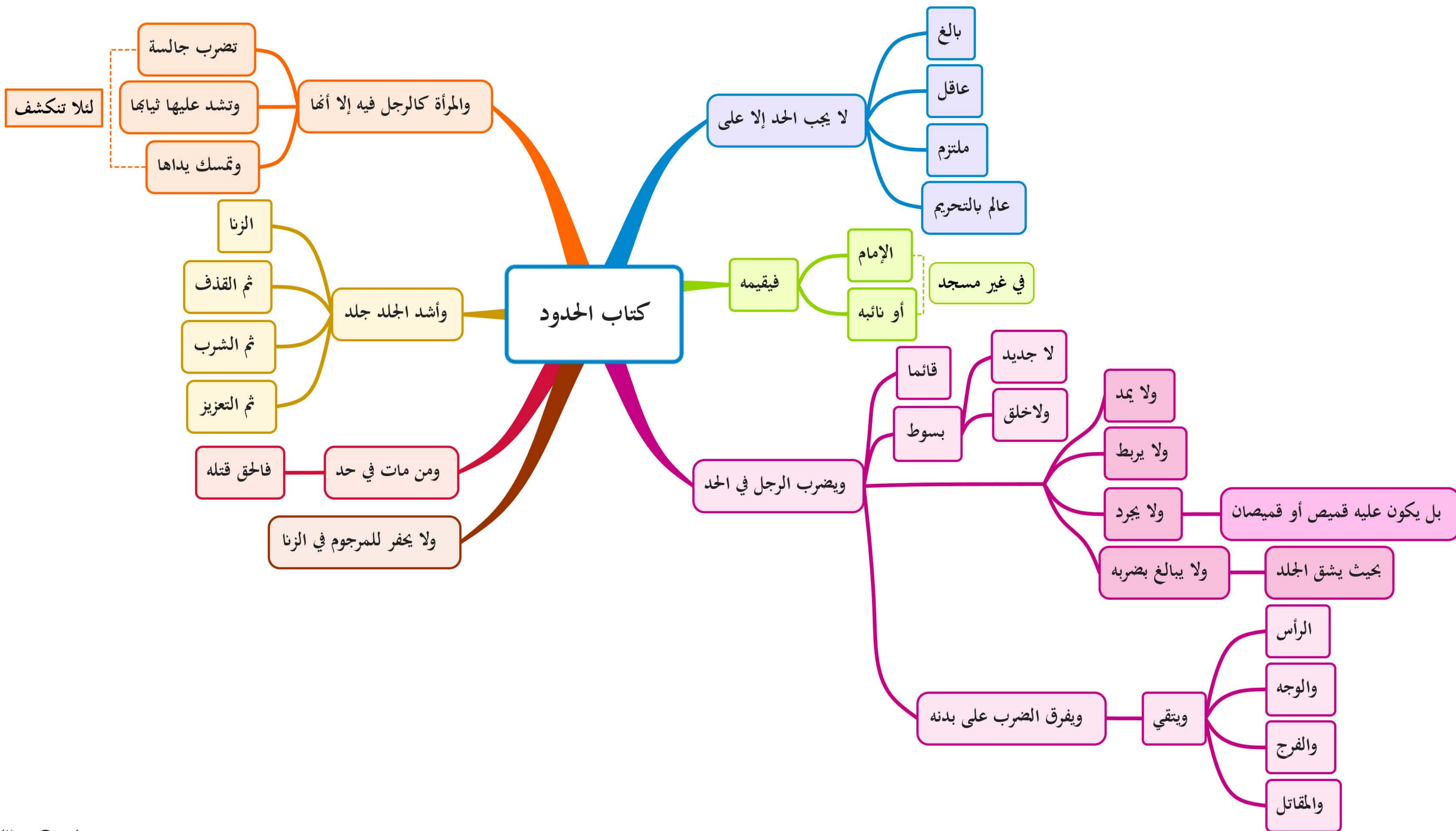
فعلية دية كاملة

ولا قصاص





كتاب الحدود



باب حد الزنا

ولا يجب الحد إلا بثلاثة شروط

أحدها: تغييب الحشفة الأصلية كلها

في قبل أو دبر

أصليين

حراما محضا

بوطء أمة

له فيها شرك

أو لولده

فلا يحد

الثاني: انتفاء الشبهة

أو وطء امرأة

ظنها زوجته أو سريته

أو في

نكاح باطل اعتقد صحته

أو نكاح أو ملك مختلف فيه

أو أكرهت المرأة على الزنا

ولا يثبت إلا بأحد أمرين

أحدهما: أن يقر به

أربع مرات

في مجلس أو مجالس

ويصرح بذكر حقيقة الوطاء

ولا ينزع عن إقراره حتى يتم عليه الحد

الثاني: أن يشهد عليه

في مجلس واحد

يصفونه أربعة ممن

سواء أتوا الحكم جملة أو متفرقين

تقبل شهادتهم فيه

بزنا واحد

وإن حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد

لم تحد بمجرد ذلك

رجم حتى يموت

إذا زنى المحصن

والمحصن من وطئ امرأته

المسلمة

أو الذمية

في نكاح صحيح

وهما

بالغان

عاقلان

حران

فإن اختلف شرط

فلا إحصان لواحد منهما

وإذا زنى الحر غير المحصن

جلد مائة جلدة

ولو امرأة

وغرب عاما

والرقيق

خمسين جلدة

ولا يغرب

وحد لوطي

كزان

ونحوه

باب حد القذف

إذا قذف المكلف بالزنا محصنا

- جلد ثمانين جلدة إن كان حرا
- وإن عبدا أربعين
- والمعتق بعضه بحسابه

وقذف غير المحصن

يوجب التعزير

وهو حق للمقذوف

والمحصن هنا

- الحر
- المسلم
- العاقل
- العفيف
- الملتزم
- الذي يجامع مثله
- ولا يشترط بلوغه

وصريح القذف

يا زاني يا لوطي ونحوه

وكنايته

يا قحبة يا فاجرة يا خبيثة فضحت زوجك
أو نكست رأسه أو جعلت له قرونا ونحوه

إن فسره بغير القذف

قبل

وإن قذف

أهل بلد

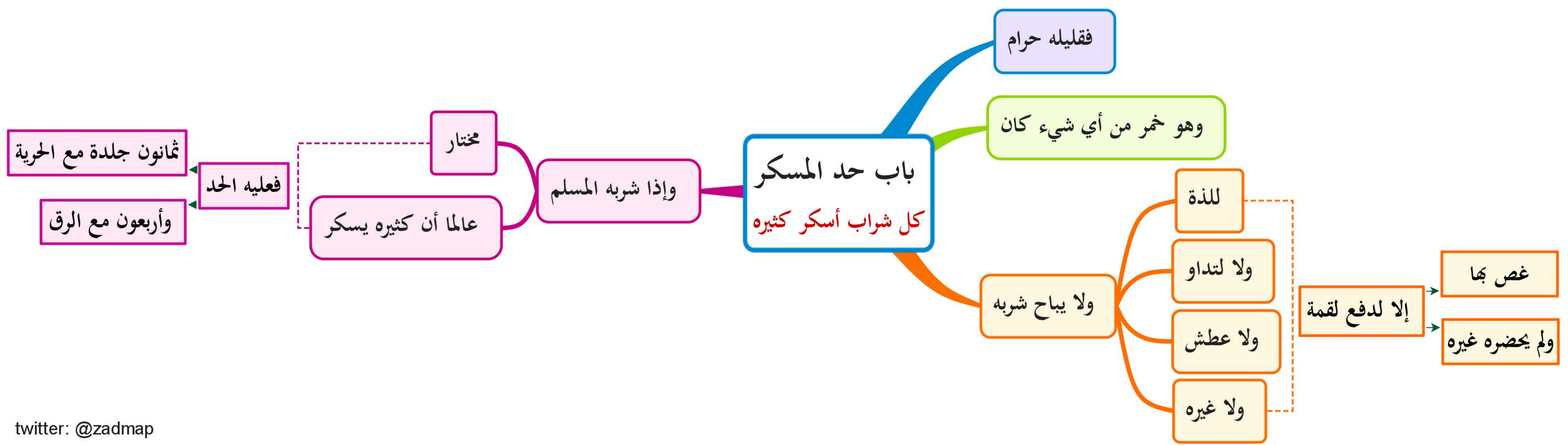
أو جماعة لا يتصور منهم الزنا عادة

عزر

ويسقط حد القذف بالعفو

ولا يستوفى بدون الطلب

ما يتفرع على كون الحد حقا للمقذوف



باب التعزير

وهو التأديب

وهو واجب في كل معصية

لا حد فيها

ولا كفارة

كاستمتاع لا حد فيه

وسرقة لا قطع فيها

وجناية لا قود فيها

وإتيان المرأة المرأة

والقذف بغير الزنا

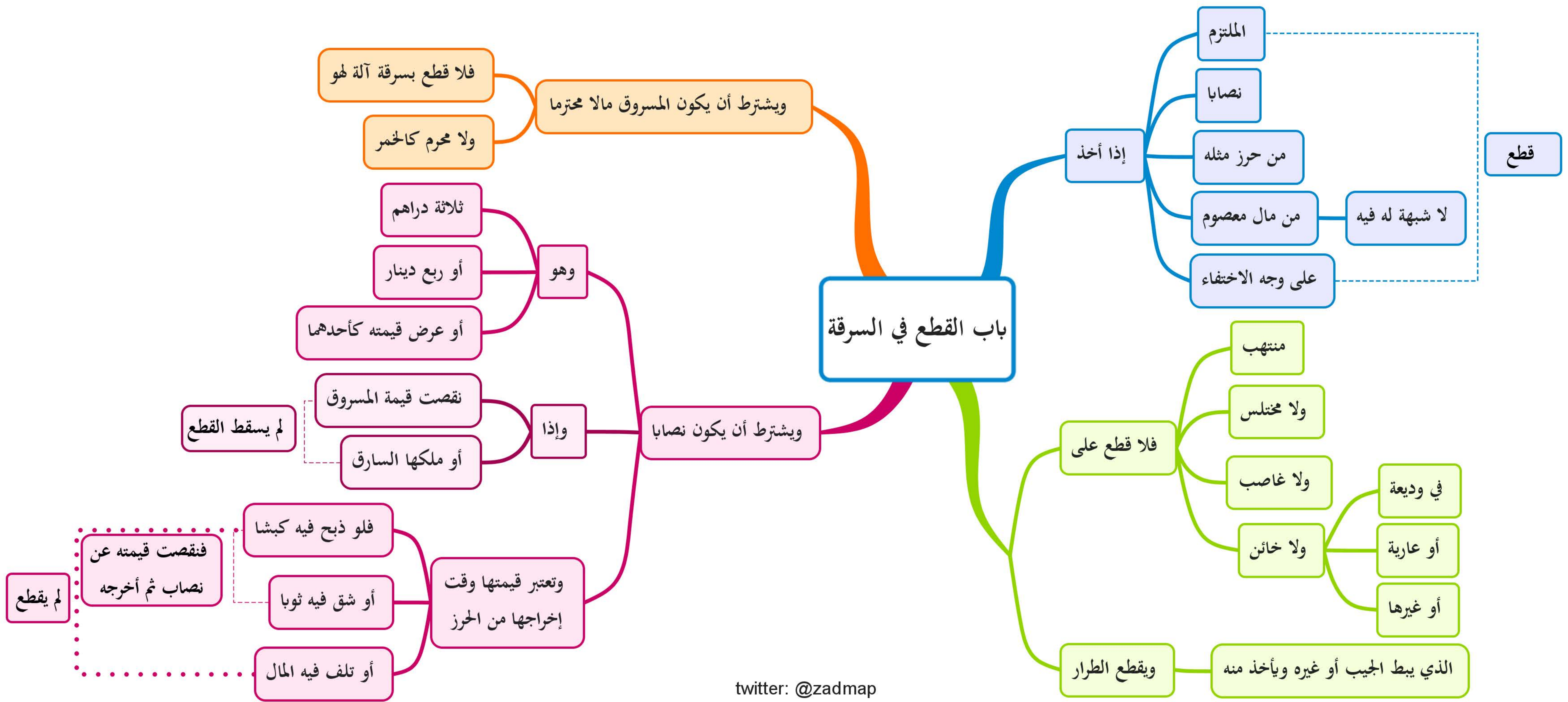
ونحوه

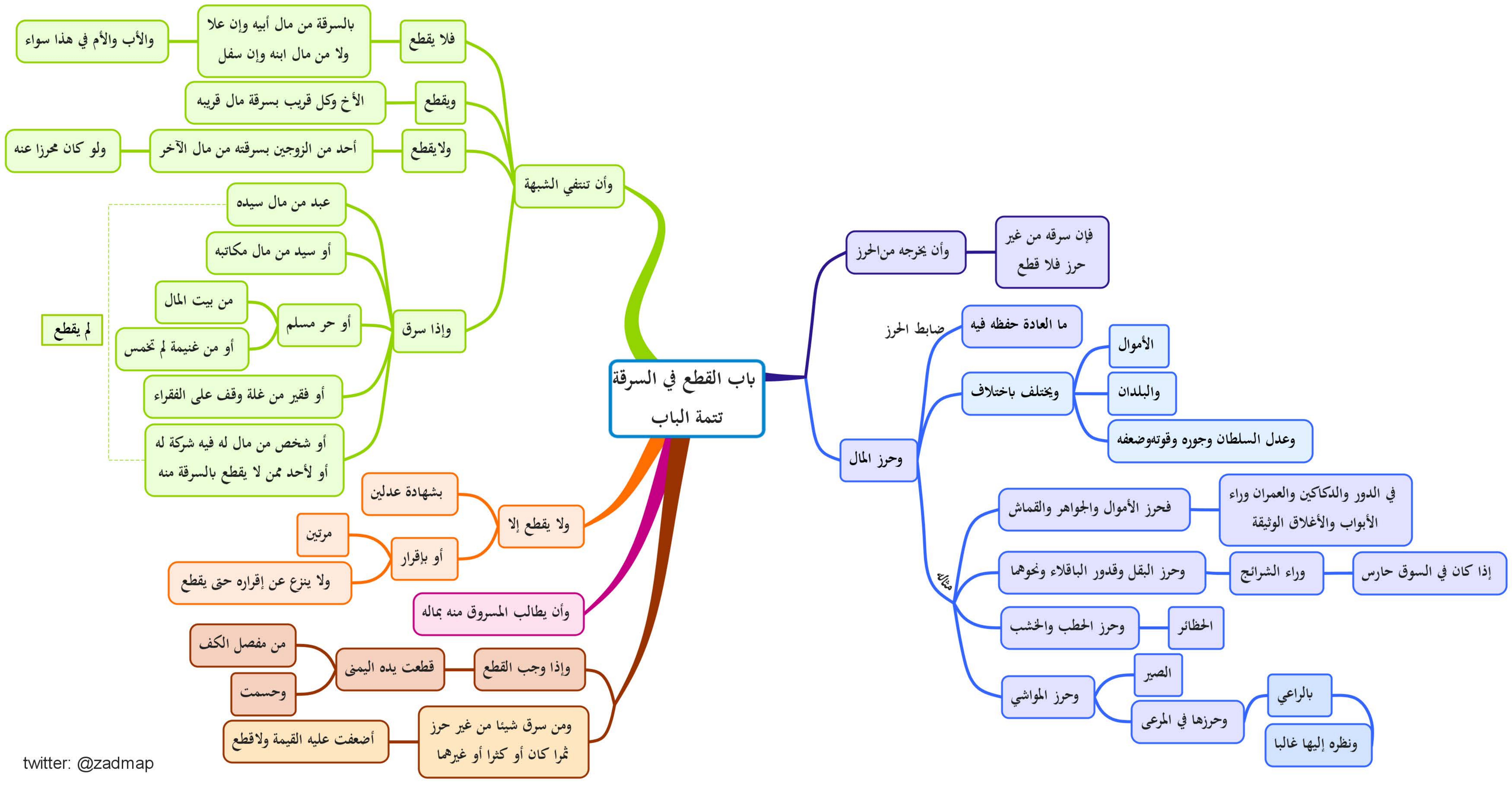
ولا يزداد في التعزير على

عشر جلادات

ومن استمنى بيده بغير حاجة

عزر





باب حد قطاع الطريق

وهم الذين

- يعرضون للناس بالسلاح
- في الصحراء أو البنيان
- فيغصبونهم المال مجاهرة

لا سرقة

فمن منهم

- قتل مكافئا أو غيره
- وأخذ المال

كالولد والعبد والذمي

ثم صلب حتى يشتهر

قتل

وإن قتل ولم يأخذ المال

- قتل حتما
- ولم يصلب

وإن جنوا بما يوجب قودا في الطرف

تحتم استيفاؤه

وإن

- أخذ كل واحد من المال قدر ما يقطع بأخذه السارق
- ولم يقتلوا

قطع من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى

في مقام واحد

وحسمتا

ثم خلي

فإن لم يصيبوا نفسا ولا مالا يبلغ نصاب السرقة

نفوا

بأن يشرودوا فلا يتركون يأوون إلى بلد

ومن تاب منهم قبل أن يقدر عليه

سقط عنه ما كان لله

- من نفي
- وقطع
- وصلب
- وتحتم قتل

وأخذ بما للآدميين

- من نفس
- وطرف
- ومال

إلا أن يعفى له عنها

ومن صال

- على نفسه
- أو حرمة
- أو ماله

فله الدفع عن ذلك بأسهل ما يغلب على ظنه دفعه به

فإن لم يندفع إلا بالقتل

فله ذلك ولا ضمان عليه

ويلزمه الدفع

- عن نفسه وحرمة
- دون ماله

ومن دخل منزل رجل متلصصا فحكمه كذلك



باب قتال أهل البغي

إذا خرج قوم

لهم شوكة ومنعة

على الإمام

بتأويل سائغ

فهم بغاة

وإن اقتتلت طائفتان
لعصبية أو رئاسة

فهما ظالمتان

وتضمن كل واحد ما أتلفت الأخرى

وعليه أن يرأسهم
فيسأهم ما ينقمون منه

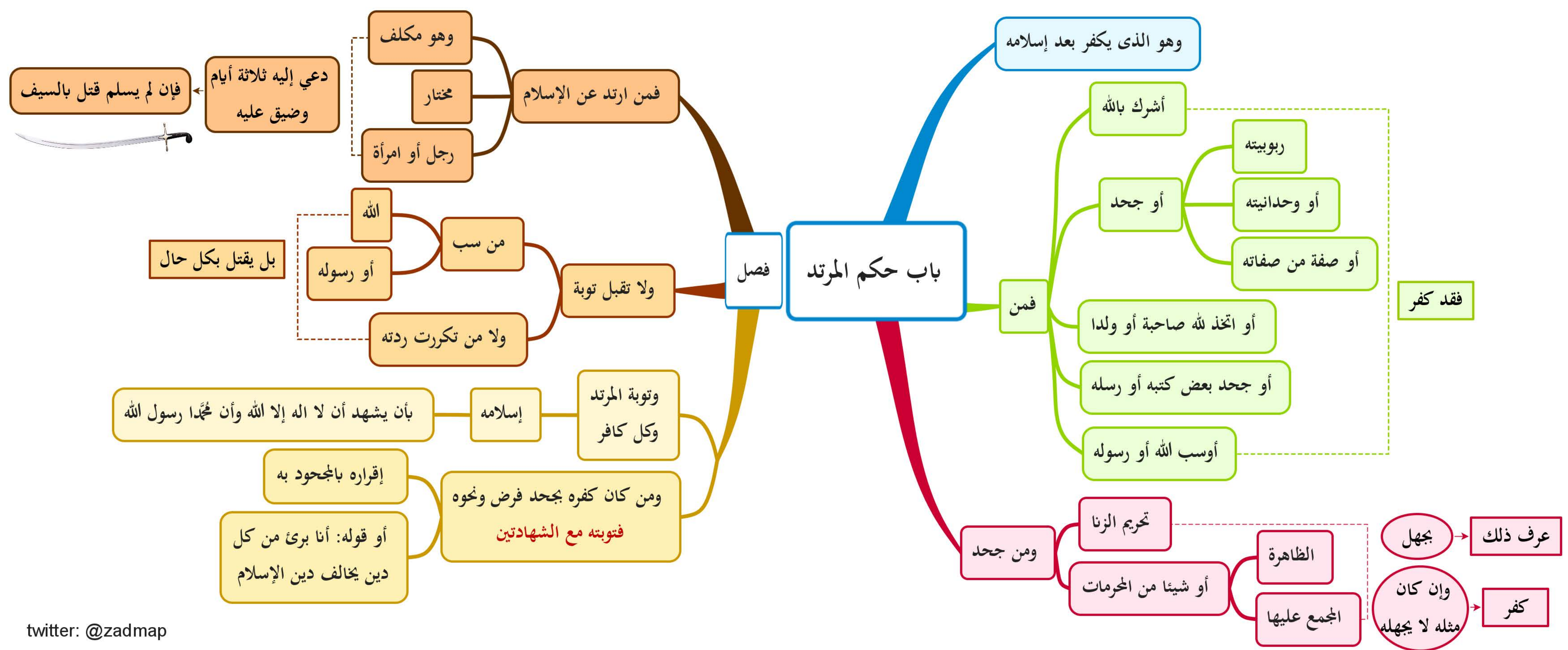
فإن ذكروا مظلمة

وإن ادعوا شبهة

أزالها

كشفها

فإن فاءوا وإلا قاتلهم



كتاب الأُطعمة

كتاب الأطعمة

وحوانات البر مباحة إلا

الحمرة الإنسانية

غير الضبع

وما له ناب يفرس به

كالأسد والنمر والذئب والفيل والفهد والكلب والخنزير
وابن آوى وابن عرس والسنور والنمس والقرد والدب

كالعقاب والبازي والصقر والشاهين
والباشق والحدأة والبومة

وما له مخلب من الطير يصيد به

كالنسر والرخم والقلق والعقعق والغراب الأبقع
والغداد وهو أسود صغير أغبر والغراب الأسود الكبير

وما يأكل الجيف

كالقنفذ والنيص والفأرة والحية
والحشرات كلها والوطواط

وما يستخبث

كالبغل والسمع

وما تولد من مأكول وغيره

الأصل فيها الحل فيباح

كل طاهر

لا مضرة فيه

من حب وثمر وغيرهما

ولا يجل

نجس

كالميتة

والدم

ولا ما فيه مضرة

كالسم ونحوه

فصل ما يحل من الأطعمة

ومن اضطر إلى محرم

غير السم



حل له منه

ما يسد رمقه

ومن اضطر إلى نفع مال الغير مع بقاء عينه

لدفع برد أو استقاء ماء ونحوه

وجب بذله له مجاناً

ومن مر بثمر بستان

في شجره

أو متساقط عنه

ولا حائط عليه

فله الأكل منه مجاناً

ولا ناظر

من غير حمل

وتجب ضيافة المسلم المجتاز به

في القرى

يوماً وليلاً

وما عدا ذلك فحلال

كالخيل وبهيمة الأنعام والدجاج

والوحشي

من الحمر والبقر والظباء والنعامة والأرنب وسائر الوحش

المشار إليه ما ذكر في أول كتاب الأطعمة أنه حرام

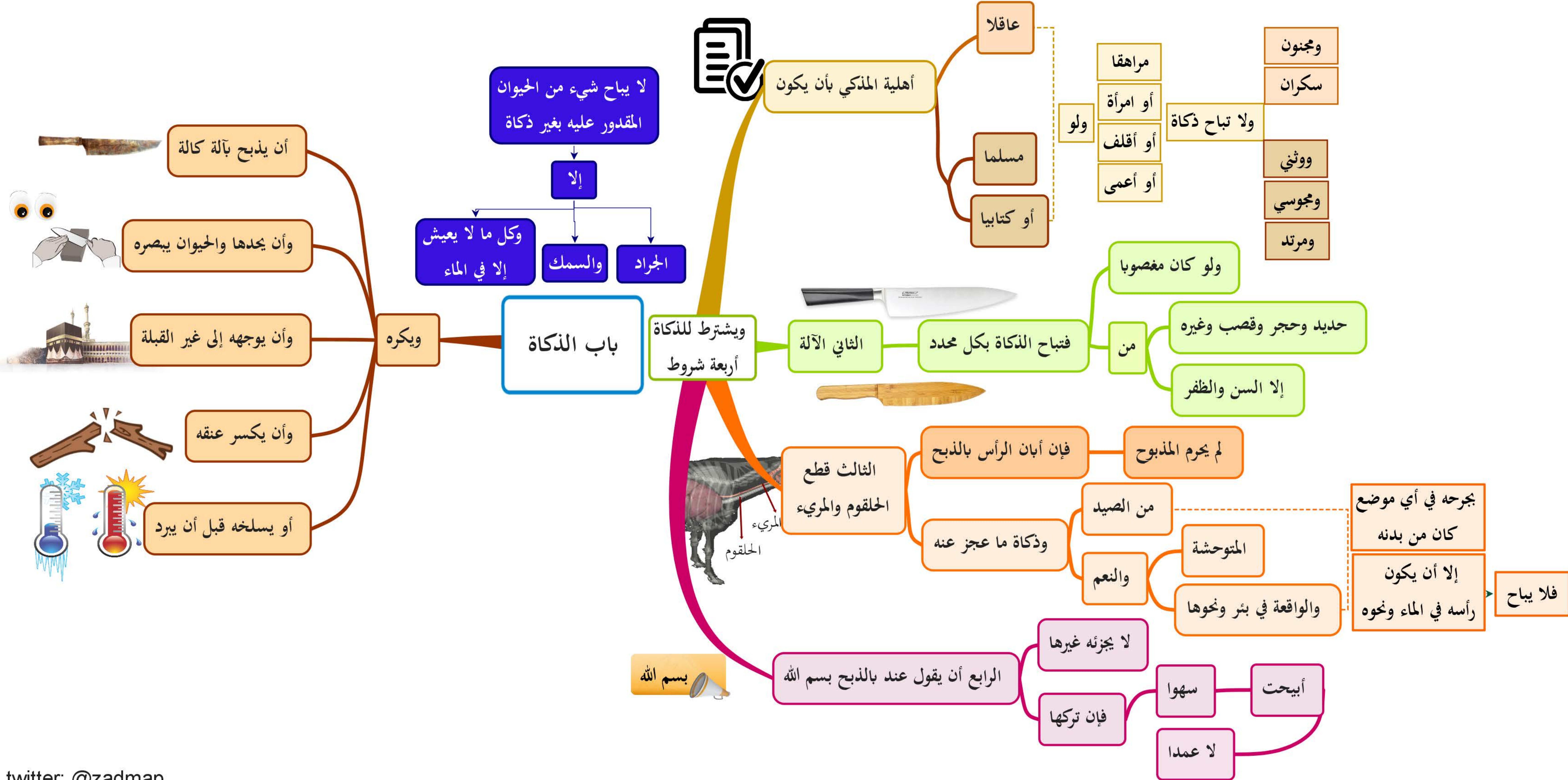
ويباح حيوان البحر كله

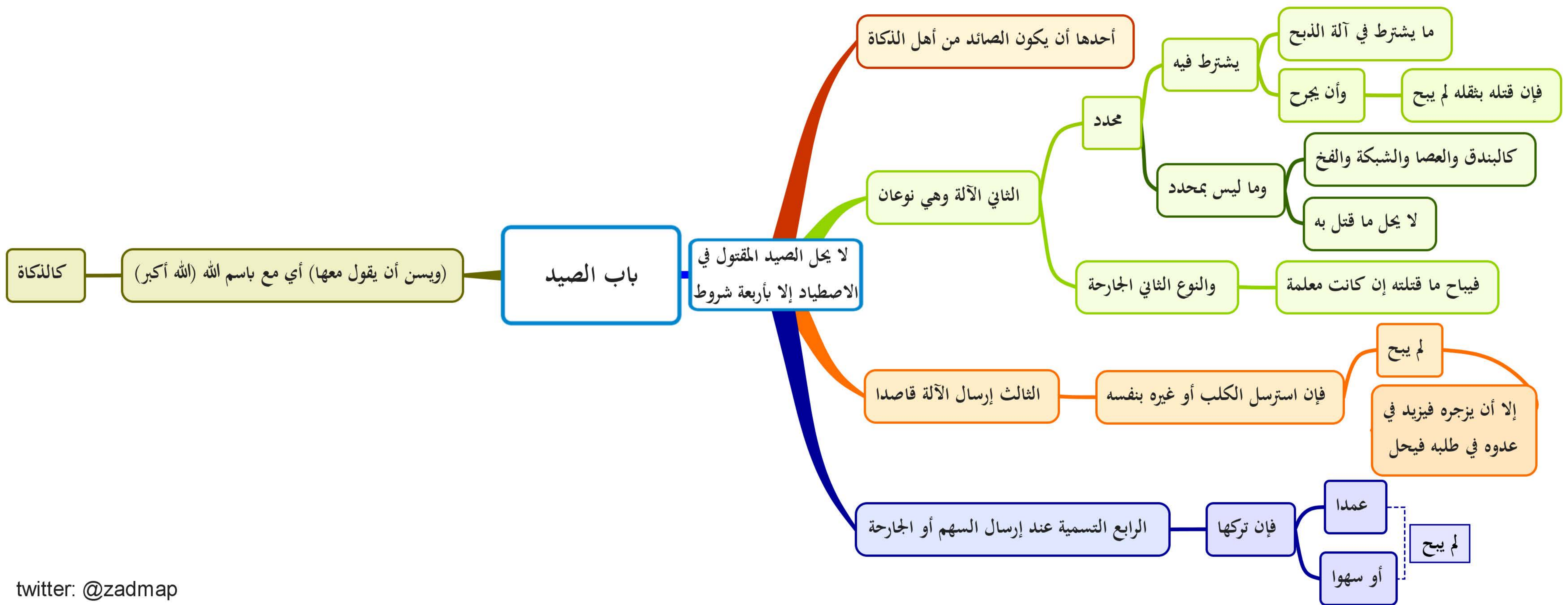
إلا الضفدع

والتمساح

والحية

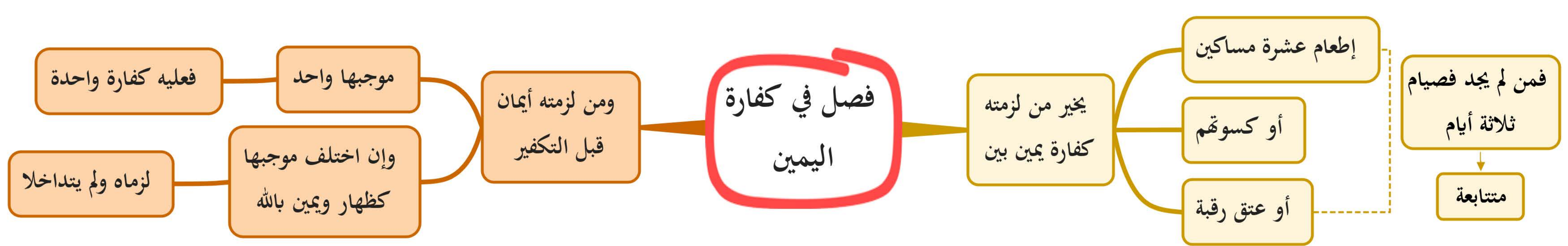


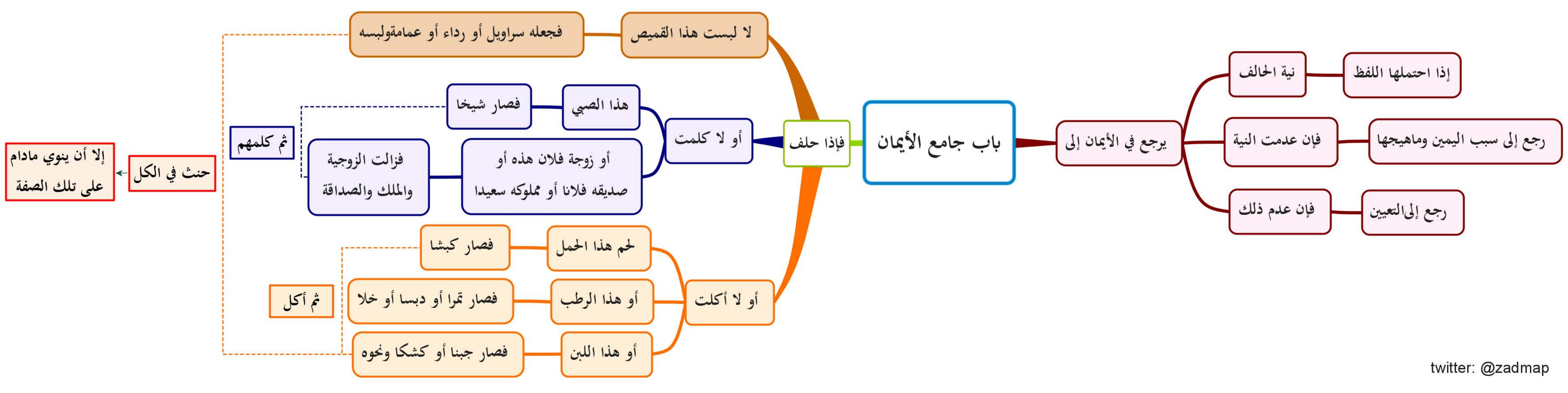




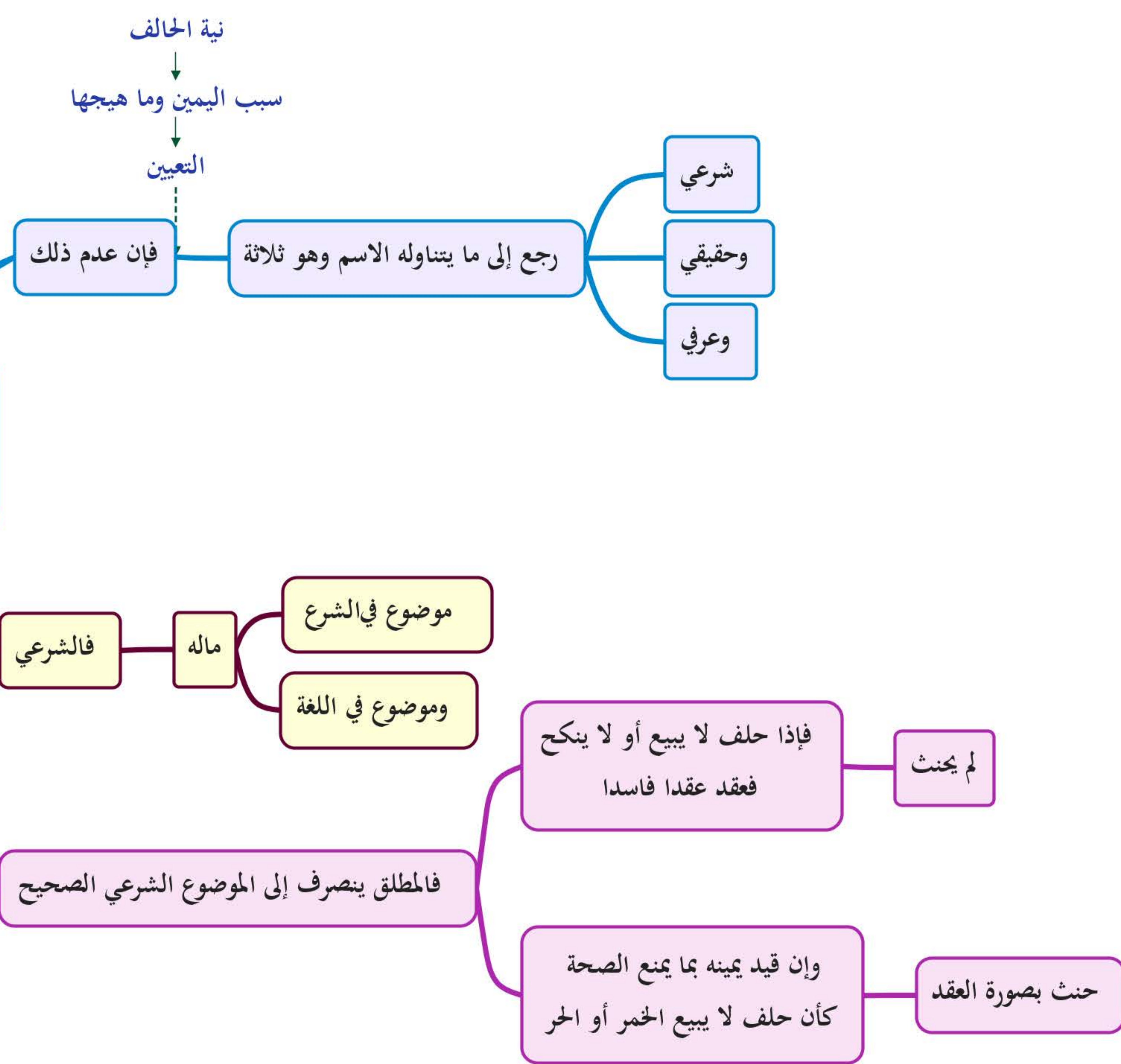
كتاب الأيمان







فصل الرجوع في اليمين إلى ما يتناوله الاسم

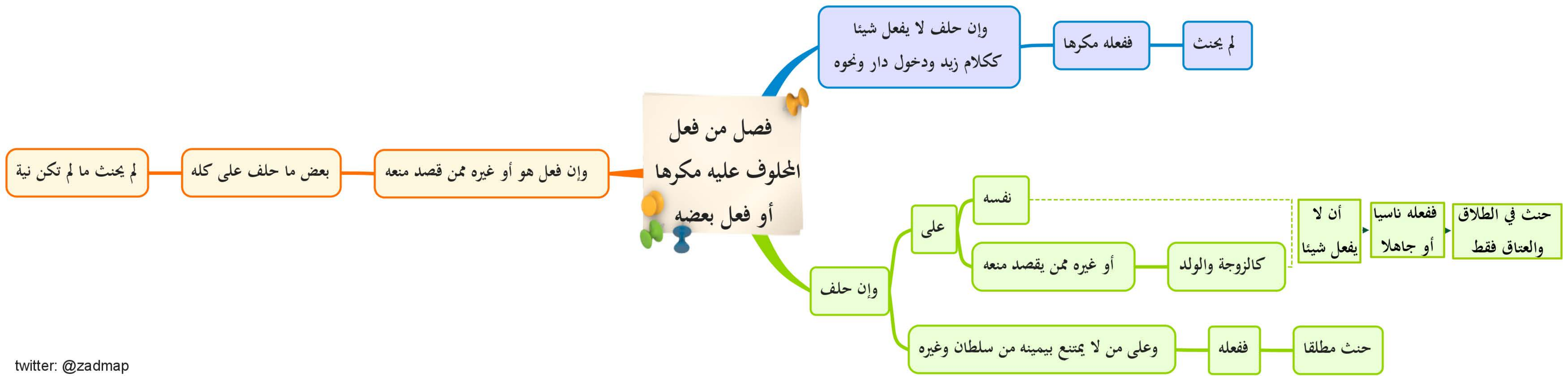


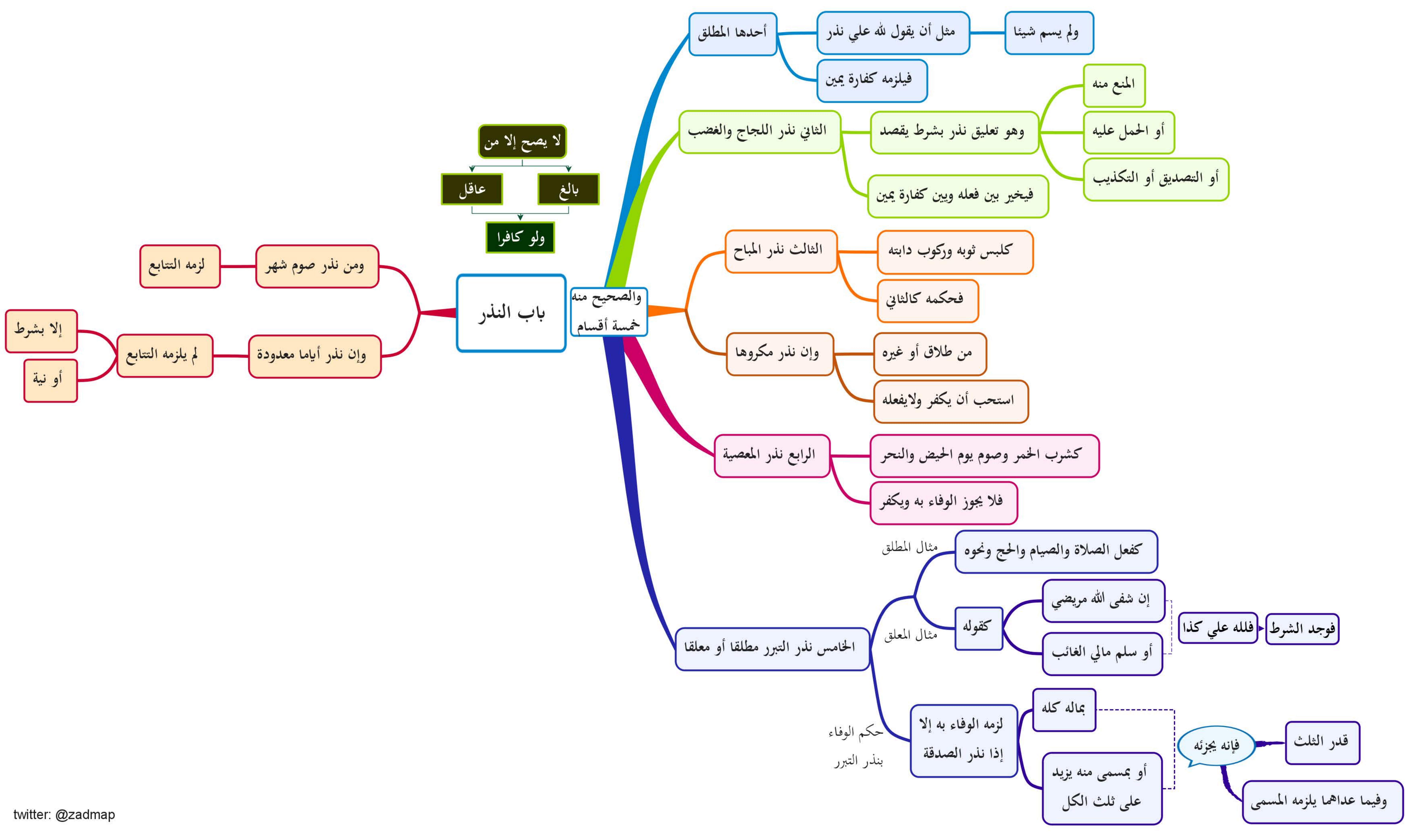
والحقيقي



والعرفي







كتاب القضاء



ان يولى عموم النظر في عموم العمل
ويجوز
وأن يولى خاصاً
فيهما
أو في أحدهما

وهو فرض كفاية
ينصب في كل إقليم قاضيا
يلزم الإمام أن
ويختار أفضل من يجده
علما
وورعا

ويأمره
بتقوى الله
وأن يتحرى العدل
ويجتهد في إقامته

فيقول
وليتك الحكم
أو قلدتك
ونحوه
ويكاتبه في البعد

وتفيد ولاية الحكم العامة
الفصل بين الخصوم
وأخذ الحق لبعضهم من بعض
والنظر في أموال غير المرشدين
والحجر على من يستوجه لسفه أو فلس
والنظر في وقوف عمله ليعمل بشرطها
وتنفيذ الوصايا
وتزويج من لا ولي لها
 وإقامة الحدود
 وإمامة الجمعة والعيد
والنظر في مصالح عمله بكف الأذى عن الطرقات وأفنيتهما ونحوه

ويشترط في القاضي عشر صفات

- كونه بالغا
- عاقلا
- ذكرا
- حرا
- مسلم
- عدلا
- سميعا
- بصيرا
- متكلما
- مجتهدا

ولو في مذهبه

وإذا حكم اثنان بينهما
رجلا يصلح للقضاء
نفذ حكمه في
في المال
والحدود
واللعان
وغيرها



باب ادب القاضي

ينبغي أن يكون

- قويا من غير عنف
- لينا من غير ضعف
- حليما ذا أناة وفطنة

وليكن مجلسه

- في وسط البلد
- فسيحا

ويعدل بين الخصمين

- في لحظه
- ولفظه
- ومجلسه
- ودخولهما عليه

وينبغي أن يحضر مجلسه

- فقهاء المذاهب
- ويشاورهم فيما أشكل عليه

ويحرم القضاء

أو في شدة

- وهو غضبان كثيرا
- أو حاقن
- أو برد مؤلم
- أو حر مزعج
- أو كسل
- أو نعاس
- أو ملل
- أو هم
- أو عطش
- أو جوع

فإن خالف فأصاب الحق

نقد

ويحرم قبول

- رشوة
- وكذا هدية
- إلا ممن

- كان يهاديه قبل ولايته
- إذا لم تكن له حكومة

ويستحب أن لا يحكم إلا بحضرة الشهود

ولا ينفذ حكمه

- لنفسه
- ولا لمن لا تقبل شهادته له

ومن ادعى على غير برزة

- لم تحضر
- وأمرت بالتوكيل
- وإن لزمها يمين أرسل من يجلفها

وكذا المريض

باب طريق الحكم وصفته

إذا جلس إليه خصمان

فان سكت حتى يبدأ جاز

قال : أيكما المدعي

فمن سبق بالدعوى قدمه

وإن أنكر

فإن أقر له

حكم له عليه

قال للمدعي إن كان لك
بينه فأحضرها إن شئت

وإن قال المدعي : مالي بينه

ولا يحكم بعلمه

فإن أحضرها

سمعها وحكم بها

أعلمه الحاكم أن له اليمين
على خصمه على صفة جوابه

فإن سأله إحلافه أحلفه

وخلى سبيله
بعد تحليفه إياه

ولا يعتد بيمينه قبل مسألة المدعي

وإن نكل

قضي عليه فيقول إن حلفت وإلا
قضيت عليك فإن لم يحلف قضي عليه

فإن حلف المنكر ثم
أحضر المدعي بينته

حكم بها ولم تكن
اليمين مزيلة للحق

باب طريق الحكم وصفته

إذا جلس إليه خصمان

فان سكت حتى يبدأ جاز

قال : أيكما المدعي

فمن سبق بالدعوى قدمه

وإن أنكر

فإن أقر له

حكم له عليه

قال للمدعي إن كان لك
بينة فأحضرها إن شئت

وإن قال المدعي : مالي بينة

ولا يحكم بعلمه

فإن أحضرها

أعلمه الحاكم أن له اليمين
على خصمه على صفة جوابه

سمعها وحكم بها

فإن سأله إحلافه أحلفه

وإن نكل

ولا يعتد بيمينه قبل مسألة المدعي

وخلى سبيله

بعد تحليفه إياه

قضي عليه فيقول إن حلفت وإلا
قضيت عليك فإن لم يحلف قضي عليه

فإن حلف المنكر ثم
أحضر المدعي بينته

حكم بها ولم تكن
اليمين مزيلة للحق

فصل فيما تصح به الدعوى والبينة

ولا تصح الدعوى إلا

- محررة
- معلومة المدعى به
- إلا ما نصحه مجهولا
 - كالوصي
 - وعبد من عبده مهرا
 - ونحوه

وإن ادعى عقد نكاح أو بيع أو غيرهما

فلا بد من ذكر شروطه

وإن ادعت امرأة نكاح رجل

- سعت دعواها
 - لطلب نفقة أو مهر أو نحوهما
 - وإن لم تدع سوى النكاح
- لم تقبل

وإن ادعى الإرث

ذكر سببه

وتعتبر عدالة البينة

- ظاهرا
- وباطنا

ومن جهلت عدالته

سأل عنه

وإن علم عدالته

عمل بها

وإن جرح الخصم الشهود

كلف البينة به

وأنظر له ثلاثا

إن طلبه

وللمدعي ملازمته

وإن جهل حال البينة

طلب من المدعي تركيتهم

ويكفي فيها عدلان يشهدان بعدالته

ولا يقبل في

والترجمة

والتزكية والجرح والتعريف

إلا قول عدلين

والرسالة

ويحكم على الغائب

إذا ثبت عليه الحق

وإن ادعى

على حاضر في البلد

غائب عن مجلس الحكم

لم تسمع الدعوى ولا البينة

وأتى ببينة

فإن لم يأت ببينة

حكم عليه



باب حكم كتاب القاضي إلى القاضي

يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في كل حق

حتى القذف

لا في حدود الله

كحد الزنا ونحوه

ويقبل فيما حكم به

لينفذه

وإن كان في بلد واحد

ولا يقبل فيما ثبت عنده ليحكم به

إلا أن يكون بينهما مسافة القصر

ويجوز أن يكتب

إلى قاض معين

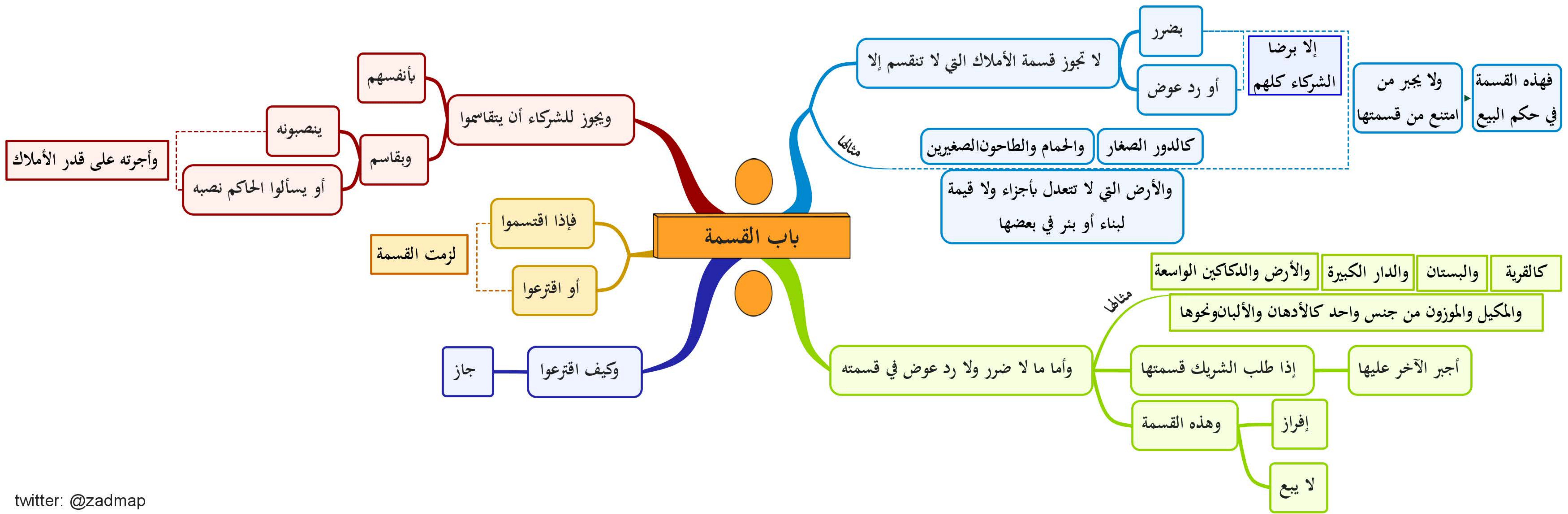
والى كل من يصل إليه كتابه من قضاة المسلمين

يحضرهما
فيقرأه عليهما

ولا يقبل إلا أن يشهد به
القاضي الكاتب شاهدين

ثم يقول: اشهدا أن هذا
كتابي الى فلان ابن فلان

ويدفعه إليهما





كتاب الشهادات

كتاب الشهادات

تحمل الشهادات في غير حق الله

فرض كفاية

وإن لم يوجد إلا من يكفي

تعين عليه

وأداؤها

فرض عين على من تحملها

متى دعي إليه

وقدر

بلا ضرر في بدنه أو عرضه أو ماله أو أهله

ولا يحل

كتماؤها

ولا أن يشهد إلا بما يعلمه

برؤية

أو سماع

أو استفاضة

فيما يتعذر علمه بدونها

كنسب

وموت

وملك مطلق

ونكاح

ووقف

ونحوها

ومن شهد بنكاح أو غيره من العقود

فلا بد من ذكر شروطه

وإن شهد

برضاع

أو بسرقة

أو شرب

أو قذف

فإنه يصفه

ويصف الزنا بذكر

الزمان والمكان

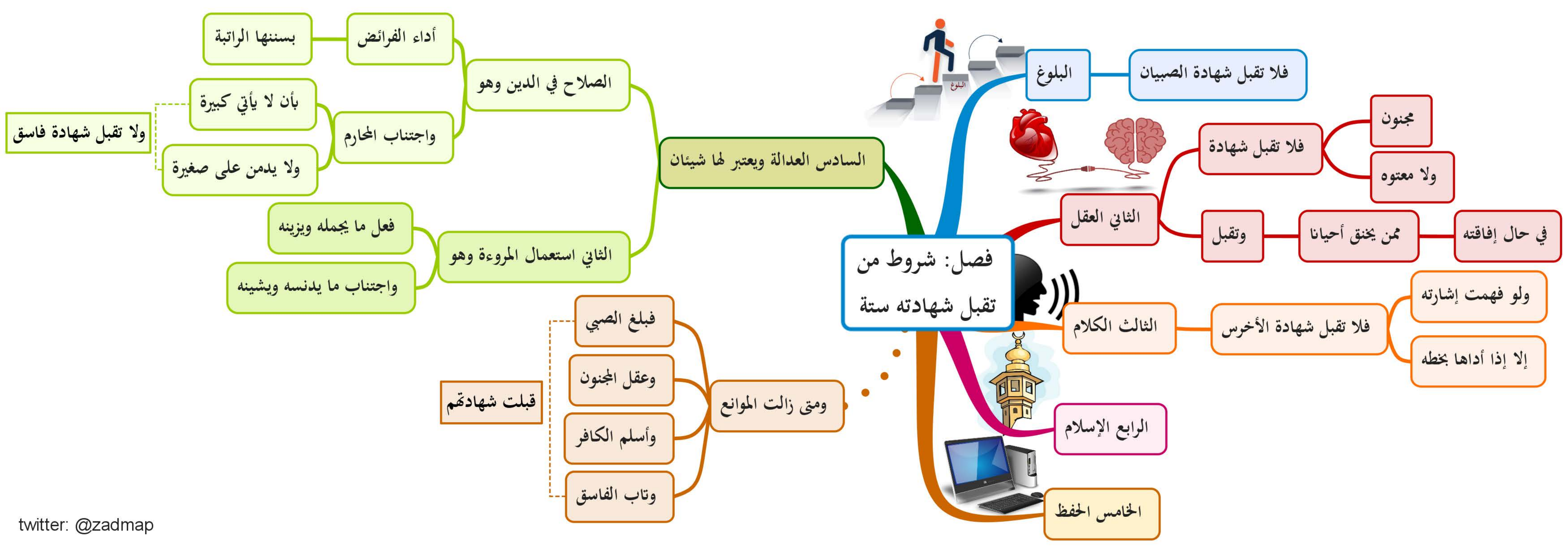
والمزني بها

ويذكر

ما يعتبر للحكم

ويختلف به

في الكل



باب موانع الشهادة
وعدد الشهود

فصل في
عدد الشهود

لا تقبل

وتقبل عليهم
شهادة عمودي النسب بعضهم لبعض
ولا شهادة أحد الزوجين لصاحبه

ولا من
يجر إلى نفسه نفعا
أو يدفع عنها ضررا

ولا عدو على عدوه
فهو عدوه
كمن شهد على
من قد قذفه
أو قطع الطريق عليه
ومن سره مساءة شخص
أو غمه فرحه

ولا يقبل في الزنا والإقرار به
إلا أربعة
ويكفي على من أتى بهيمة
رجلان

ويقبل في
بقية الحدود
والقصاص

رجلان
وما ليس بعقوبة ولا مال ولا يقصد
به المال ويطلع عليه الرجال غالبا
ونسب وولاء وإيضاء إليه
كنكاح وطلاق ورجعة وخلع

ويقبل في المال وما يقصد به
كالبيع والأجل والخيار فيه ونحوه
رجلان
و رجل وامرأتان
ورجل ويمين المدعي

وما لا يطلع عليه الرجال
كعيوب النساء تحت الثياب والبكارة والثبوبة
والحيض والولادة والرضاع والاستهلال ونحوه
ونحوه
يقبل فيه شهادة امرأة عدل
والرجل فيه كالمراة

ومن أتى
برجل وامرأتين
أو شاهد ويمين
فيما يوجب القود
لم يثبت به قود ولا مال
وإن أتى بذلك في سرقة
ثبت المال دون القطع
وإن أتى بذلك رجل في خلع
ثبت له العوض
وثبتت البينونة بمجرد دعواه

فصل في الشهادة على الشهادة

ولا تقبل الشهادة على الشهادة

إلا في حق يقبل فيه كتاب القاضي إلى القاضي

ولا يحكم بها إلا أن تتعذر شهادة الأصل

بموت

أو مرض

أو غيبة

مسافة قصر

ولا يجوز لشاهد الفرع أن يشهد إلا أن

يسترضيه شاهد الأصل

فيقول: اشهد على شهادتي بكذا

أو يسمعه

يقر بها عند الحاكم

أو يعزوها إلى سبب

من قرض

أو بيع

أو نحوه

وإذا رجع شهود المال بعد الحكم

لم ينقض

ويلزمهم الضمان

دون من زكاهم

وإن حكم بشاهد ويمين ثم رجع الشاهد

غرم المال كله

باب اليمين في الدعوى

لا يستحلف

في العبادات

ولا في حدود الله

واليمين المشروعة

اليمين بالله

ويستحلف المنكر في كل حق لآدمي إلا

النكاح

والطلاق

والرجعة

والإيلاء

وأصل الرق

والولاء

والاستيلاء

والنسب

والقود

والقذف

ولا تغلظ

إلا فيما له خطر

كتاب الإقرار

كتاب الإقرار

يصح من

- مكلف
- مختار
- غير محجور عليه

صح

- وإن أكره على وزن مال فباع ملكه لذلك
- ولا يصح من مكره

فكإقراره في صحته

- وإن أقر في مرضه بشيء
- إلا في إقراره بالمال لو ارث فلا يقبل

فله مهر المثل

- بالزوجية
- لا بإقراره
- وإن أقر لامرأته بالصداق

لم يسقط إرثها

- ولو أقر أنه كان أبانها في صحته
- لم يلزم إقراره
- فصار عند الموت أجنبيا
- وإن أقر لو ارث
- لا أنه باطل

صح

- وإن صار عند الموت وارثا
- وإن أقر لغير وارث أو أعطاه

وإن أقرت امرأة

- على نفسها بنكاح
- ولم يدعه اثنان
- قبل

وإن أقر

- وليها المجر بالنكاح
- أو الذي أذنت له
- صح

وإن أقر بنسب

- صغير
- أو مجنون
- مجهول النسب
- أنه ابنه
- ثبت نسبه منه
- فإن كان ميتا ورثه

صح

- وإن ادعى على شخص بشيء فصدقه

إقرار المريض

فصل فيمن وصل بإقراره ما يغيره

لزومه الألف

مثل أن يقول له علي ألف لا يلزمي ونحوه

إذا وصل بإقراره ما يسقطه

وإن أقر أنه وهب أو رهن وأقبض

ثم أنكر القبض

وسأل إحلاف خصمه

فله ذلك

أو أقر بقبض ثمن أو غيره

ولم يجحد الإقرار

أو يعترف بسبب الحق
تكن بينة

فقوله مع يمينه مالم

وإن قال كان له علي وقضيته

وإن باع شيئاً أو وهبه أو أعتقه
ثم أقر أن ذلك كان لغيره

لم يقبل قوله

ولم يفسخ البيع ولا غيره

ولزمته غرامته للمقر له

جيدة
حالة
لزومه مائة

ثم سكت سكوتاً يمكنه الكلام فيه

وإن قال له علي مائة

ثم قال زيوفاً أو مؤجلة

فقول المقر مع يمينه

فأنكر المقر له الأجل

وإن أقر بدين مؤجل

قبلت إلا أن يكون قد أقر

وأقام بينة

وإن قال لم يكن ملكي ثم ملكته بعد

أنه ملكه

أو أنه قبض ثمن ملكه

لم يقبل

فصل في الإقرار بالمجمل

إذا قال له علي شيء أو كذا قيل له فسره

حبس حتى يفسره
فإن أبي

فإن فسره بحق شفعة أو أقل مال
قبل

وإن فسره بميتة أو خمر أو قشر جوزة
لم يقبل

ويقبل
بكلب يباح نفعه
وحد قذف

وإن قال: له علي ألف
رجع في تفسير جنسه إليه
فإن فسره بجنس واحد أو أجناس
قبل منه

وإن قال له علي تمر في جراب أو
سكين في قراب أو فص في خاتم ونحوه
فهو مقر بالأول

وإن قال له علي درهم أو دينار
لزمه أحدهما
ويعينه

أو من درهم إلى عشرة

لزمه تسعة

وإن قال ما بين درهم إلى عشرة

وإذا قال له علي ما بين درهم وعشرة
لزمه ثمانية